جامعة يحي فارس بالمدية

كلـــية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

الموضوع :

دور القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية

مذكرة لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير

تخصص: إدارة مالية

من إعداد الطالبتين : **تحت إشراف الأستاذة:**

- بن بركة أمال زعاف نصيرة
- حديد جهاد

اعضاء لجنة المناقشة

داود خيرة ..... رئيسا
زعاف نصيرة.....مقررة و مشرفة
قحام منى.....عضوا ممتحنا

السنة الجامعية : 2019/2018

شكر وعرفان

رب أوزعني أن اشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وان اعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين.

الحمد لله على نعمه التي لا ينسى ذكرها،ولا يؤدي بشيء من الأنواع شكرها،احمده تعالى عند هذا المقام وفي هذا المقام اثني عليه الخير كله ولا أحصي الثناء عليه وهو أهل الحمد والشكر والثناء وفي لحظات العرفان بالجميل وحسن الصنيع لا يسعنا إلا أن نحمد الله الذي وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع واصلي واسلم على نور القلوب وضيائها حبيبي وقرة عيني محمد صلى الله عليه وسلم.

كما نتقدم بالشكر وأسمى عبارات التقدير للأستاذة المشرفة"زعاف نصيرة" على توجيهاتها القيمة طيلة المسيرة الإشرافية.

كما لا يفوتنا في هذا المقام أن نشكر كل موظفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية بولاية المدية ونخص بالذكر "زاكي....".

وكل من ساعدنا ولو بكلمة طيبة أو دعاء كريم.

الإهداء

الهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلا بطاعتك..ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك ..ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك"الله".

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة ..ونصحالأمة..إلى نبي الرحمة ونور العالمين.."سيدنا محمد عليه أفضل الصلاة والتسليم".

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لا يبخل بشيء من اجل دفعي إلى طريق النجاح وعلمني أن ارتقي سلم الحياة بحكمة وصبر..أبي العزيز أطال الله في عمره.

إلى ملاكي في الحياة ..إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني..إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من غمرتني بدعواتها دائما إلى من الجنة تحت أقدامها ،حفظها الله ورعاها..."أمي الغالية".

إلى من حملنا رحم واحد،وتقاسمت معهم الأيام بحلوها ومرها وجعلهم الله لي السند المعين ..إلى أغلى ما أملك إخوتي" نصيرة وسمية".

إلى بسمتي الأمل ونبعي الحنان "جدتاي الغاليتان"اللتان لم تبخلان عليا بالدعوات،أطال الله في عمرهما.

إلى رفيقة دربي ..إلى صاحبة القلب الطيب إلى من رافقتني مشواري ومعها سرت الدرب حبيبتي"أمال".

إلى صديقتي وزميلتي في هذا العمل "أمال" وكل زملائي في سنة الثانية ماستر .

إلى كل من في ذاكرتي ولم تسعهم ورقتي،إلى كل من تمنى لي النجاح ولو بلسانه،إلى كل من سيتصفح مذكرتي،إلى كل هؤلاء اهدي ثمرة جهدي.

جهاد

إهداء

بسم الله والصلاة و السلام علي رسول الله صلي الله عليه وسلم.

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بجلال وجهه وسلطانه العظيم،علي نعمته التي أنعمها علينا وعلي توفيقه في مشواري الدراسي.

أهدي عملي وثمرة جهدي:

إلي القلب الحنون إلي حضن الأمان ومنبع الرأفة والحنان إلي من نمت في رحمها وترعرعت في أحضانها إلي نبض قلبي ومنى عمري،تلك هي أمي الحبيبة حفضها الله وأطال في عمرها.

إلي من يستحق وقفة إجلال والإكرام وإلي من أحمل إسمه بكل فخر وإعتزاز وإلي من علمني أن الدنيا أولها كفاح وأخرها بإذن الله نجاح ذلك هو أبي أطال الله في عمره.

إلي من أعتز وأفتخر بهم أخوتي الأعزاء: امحمد ،حمزة،وإلي أخواتي:سعاد،فتيحة،غنية.

إلي نجوم ومصابيح الأسرة،رمز البراءة ونور أمل المستقبل:"سرين،سامي عبد الرزاق".

إلي زوج أختي الذي يعتبر بمثابة أخ لي"أحمد".

إلي خالتي العزيزة التي هي بمثابة أم لي"حورية" وإلي إبنتها الغالية "بشرى".

وإلي زميلتي في هذا البحث البسيط جهاد.

وإلي كل الأهل والأقارب.

وإلي كل من يعرفني من قريب أو من بعيد.

آمال

الملخص:

تطرقنا في بحثنا هذا إلي دور القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي ودورها في ترقية الإستثمارات الفلاحية حيث تناولنا القروض البنكية وإلى التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ومراحل تطوره في الجزائر،ومن أجل الوصول إلى نتائج الدراسة قمنا بدراسة حالة حول وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية،كما تم الإعتماد على المنهج الوصفي والتحليلي من أجل جمع المعلومات في الجانب النظري، والإعتماد على منهج دراسة الحالة في الجزء التطبيقي.

ومن خلال هذه الدراسة تبين لنا أن القروض ساهمت في كمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية وكما للقروض دورا هاما في تطور الفلاحة وتنمية القطاع الفلاحي بصفة عامة ،فهي تعمل على دعم ومساعدة الفلاحين ومدهم بالأموال اللازمة من أجل تحقيق الأهداف المرغوب فيها للحكومة.

كما توصلنا إلى أن القطاع الفلاحي من القطاعات الإستراتيجية والحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية وتطوير الإقتصاد،فقامت الحكومة الجزائرية بإقامة العديد من الهياكل والبرامج الداعمة لهذا القطاع والتي تهدف في مجملها إلى ترقيته وتنميته والتقليل من مشاكله،ورغم التطورات التي تميز بها القطاع الفلاحي عن باقي القطاعات وقدرته الكبيرة في تحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية إلا انه يواجه العديد من المشاكل والعراقيل التي تعيق إستمراره وتقلل من فعاليته،ونحاول في الجانب التطبيقي من البحث معرفة أهم القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي في ولاية المدية من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية:

القروض البنكية، التمويل الفلاحي، القطاع الفلاحي.

Summary

The study aims to identify the role of bank loans in financing the agricultural sector and its role in promoting agricultural investments.we discussed the bank loans and the bank financing of the agricultural sector and its development stages in Algeria.In order to reach the results of the study we conducted a case study on the Agency for Agency for Agriculture and Rural Development In medea In addition to the descriptive and analytical approach to collect information in theory,and to rely on the case study methodology in the applied part.

In this study,we found that loans contributed a great deal to the economic development. Loans also play an important role in the development of agriculture and the development of the agriculture and the development of the agricultural sector in general. It works to support and assist farmers and provide them with the necessary funds to achieve the desired objectives of the government.

We also found that the agricultural sector is one of the strategic and sensitive sector that contribute significantly to the process of development and development of the economy. The Algerian government has established many structures and programs in support of this sector, which are aimed at promoting and developing it and reducing its problems, Despite the developments that characterized the agricultural sector the rest of the sectors and their great ability to achieve economic and social development, but it faces many problems and obstacles that hinder its continuation and reduce its effectiveness, and try in the practical side of the research to know the various bank loans directed to the Agricultural sector In the state of medea by the Bank of Agriculture and Rural Development.

Key words:

Bank loans, agricultural finance,agricultural sector.

فهرس المحتويات

1-الفهرس

العنوان	الصفحة
كلمة شكر	
الإهداء	
ملخص الدراسة	
فهرس المحتويات	IV-I
قائمة الأشكال والجداول	VI-V
قائمة الملاحق	VII
المقدمة	أ-و
الفصل الأول:الإطار النظري للقروض البنكية	35-02
تمهيد	02
المبحث الأول:عموميات حول القروض البنكية	03
المطلب الأول:مفهوم القروض البنكية	03
المطلب الثاني:أهمية ومصادر القروض البنكية	06-04
المطلب الثالث:أنواع القروض البنكية	10-06
المبحث الثاني:وظائف القروض ومعايير وإجراءات منحها	11
المطلب الأول:وظائف القروض البنكية	12-11

المطلب الثاني:إجراءات منح القروض البنكية	13-12
المطلب الثالث:معايير منح القروض البنكية	22-14
المبحث الثالث:مخاطر القروض البنكية	23
المطلب الأول:مفهوم وأسباب مخاطر القروض البنكية	25-23
المطلب الثاني:أنواع ومؤشرات مخاطر القروض البنكية	29-25
المطلب الثالث:خطوات تحديد مخاطر القروض البنكية	34-29
خلاصة الفصل	35
الفصل الثاني:التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر	72-37
تمهيد	37
المبحث الأول:ماهية التويل الفلاحي	38
المطلب الأول:مفهوم وأنواع التمويل الفلاحي	42-38
المطلب الثاني:أهداف وتصنيف التمويل التمويل الفلاحي	46-42
المطلب الثالث:شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي	47-46
المبحث الثاني:مراحل تطور التمويل البنكي للقطاع الفلاحي	47
المطلب الأول:المرحلة الأولى(1962-1986)	51-47
المطلب الثاني:المرحلة الثانية(1986-1999)	55-52
المطلب الثالث:المرحلة الثالثة(2000-2014)	60-56

المبحث الثالث:مجالات وخصائص التمويل ومشاكل وحلول الفلاحة في الجزائر	60
المطلب الأول:مجالات التمويل الفلاحي وخصائص	66-60
المطلب الثاني:مشاكل تخص كل من التمويل البنكي ولبقطاع الفلاحي في الجزائر	70-66
المطلب الثالث:بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر	71-70
خلاصة الفصل	72
الفصل الثالث:دراسة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)–وكالة المدية–	105-74
تمهيد	74
المبحث الأول:تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)	75
المطلب الأول:لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية	82-75
المطلب الثاني:مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية	84-83
المطلب الثالث:تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية	87-84
المبحث الثاني:دراسة القروض المقدمة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية	88
المطلب الأول:تقديم أهم القروض المقدمة من وكالة المدية لبنك BADR	94-88
المطلب الثاني:عرض وتحليل لأهم القروض الممنوحة من طرف وكالة المدية	100-94

مابين(2014-2018)	
المطلب الثالث:الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإسترداد أمواله	101-100
المبحث الثالث:دراسة حالة فعلية لقرض ممنوح من طرف وكالة المدية لبنك BADR	101
المطلب الأول:تقديم الزبون والقرض محل الدراسة	102-101
المطلب الثاني:طريقة الحصول علي القرض	104-102
خلاصة الفصل	105
الخاتمة	110-107
قائمة المراجع	117-112
الملاحق	127-119

2-قائمة الأشكال

رقم الأشكال	العنوان	الصفحة
(1-1)	عناصر نموذج CS5	16
(2-1)	عناصر نموذج 5PS	19
(3-1)	عناصر نموذج PRISM	22
(4-1)	أنواع مخاطر القروض البنكية	27
(1-3)	الهيكل التنظيمي للمديرية العامة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	79
(2-3)	الهيكل التنظيمي لوكالة المدية	87

3-قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	الصفحة
(1-1)	الفروق الجوهرية بين القروض قصيرة ومتوسطة وطويل الأجل	08
(1-2)	توزيع قرض الإستثمار	51
(2-2)	تطور معدلات الفائدة	54
(3-2)	الأحجام المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في ظل المخططات الثلاثية	58
(4-2)	المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر	69
(1-3)	أنواع القروض التي منحت من طرف وكالة المدية لبنك بدر	95
(2-3)	النشاطات الممولة عن طريق قرض الرفيق	96
(3-3)	النشاطات الممولة عن طريق قرض التحدي	97
(4-3)	النشاطات الممولة عن طريق أنساج	98
(5-3)	النشاطات الممولة عن طريق الكناك	99

4-قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
01	طلب إلي مدير الوكالة البنكية المدية BADR	119
02	سند لأمر	120
03	فاتورة شكلية للسيارة	121
04	فاتورة شكلية للخزان	122
05	فاتورة شكلية للتأمين	123
06	إتفاقية القرض	124
07	طلب تسديد القرض	125
08	جدول الأقساط	126
09	طلب رفع اليد	127

مقدمة

تعتبر البنوك إحدى الدعامات الأساسية في بناء الهيكل الإقتصادي لأي دولة،فهي عصب الإقتصاد وقلبه النابض،وقد إزدادت أهميتها في العصر الحديث نظرا لمساهمتها في دعم وتطوير وتنمية مختلف القطاعات الإقتصادية،وبما أن القطاع الفلاحي يعتبر من القطاعات الإقتصادية تسعى أي دولة إلي تحسينها والنهوض بها،ففي الجزائر يعتبر هذا القطاع العنصر الأساسي المحرك للإقتصاد بعد قطاع المحروقات والقطاع الصناعي.

فإن تمويل هذا القطاع يعد من أعقد المشاكل التي تواجهها التنمية الإقتصادية نتيجة الصعوبات التي يعاني منها،فلقد تحمل الجهاز المصرفي الجزائري مهمة تمويل الإقتصاد منذ السنوات الأولي للإستقلال ومن بينها القطاع الفلاحي وهذا من خلال المراحل التي مرة بها التمويل البنكي للقطاع،وفي ذلك الوقت تكفل البنك الوطني الجزائري بتمويل القطاع الفلاحي إضافة إلي بعض القطاعات الأخرى،وقد عملت الدولة علي وضع القواعد الأولية بما يضمن توفير الموارد المالية لإنجاز برامج التنمية،إلا أن الحاجيات المتزايد للتمويل التي أفرزتها التنمية الوطنية علي الصعيد الفلاحي أدت إلي إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية كمؤسسة جديدة،وكان من السباقين في منح القروض الفلاحية وتطويرها من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي ،ويعتبر أول بنك متخصص في مثل هذه القروض التي تؤثر بقوة من حيث أداءها وإجراءات وسياسات منحها علي نطاق أي ولاية من ولايات الوطن بصفة عامة و لاية المدية بصفة خاصة.

ومن خلال هذه التوطئة يمكن صياغة **الإشكالية** التالية:

ماهو دور القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي وما مدى فعاليتها في ذلك؟

وتتفرع من هذه الإشكالية مجموعة من **التساؤلات الفرعية** وهي:

1-هل توجد معايير يعتمد عليها البنك أثناء منحه للقروض؟

2-ما هي أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي؟

3-ما هي أهم القروض الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف وكالة المدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية؟

الفرضيات:

1-لا توجد معايير يعتمد عليها البنك أثناء منحه القروض.

2-تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي يعتبر من أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.

3-أهم القروض البنكية الموجهة للقطاع الفلاحي من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية وهي: (قرض التحدي،قرض كناك وأنساج،قرض الرفيق،والقرض الإيجاري).

أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع في النقاط التالية:

-تعدد البرامج والإجراءات التحفيزية التي عملت علي تطوير القطاع الفلاحي في الجزائر.

-مكانة القطاع الفلاحي في الإقتصاد الوطني.

-المبالغ الكبيرة التي صرفت علي هذا القطاع من أجل تشجيع الشباب علي خدمة الفلاحة والقضاء علي البطالة.

أهداف الموضوع:

-تقييم أداء القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية الإقتصادية.

-الوقوف علي أهم المشاكل التي تواجه القطاع ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها.

-محاولة إبراز دور التمويل البنكي في تحقيق التنمية في القطاع الفلاحي.

-محاولة إكتساب المعلومات المتعلقة بهذا القطاع بهدف تطوير المهارات الشخصية مستقبلا.

حدود الدراسة:

يتمثل مجال حدود الدراسة في إظهار المعلومات المتعلقة بالتمويل البنكي للقطاع الفلاحي في ولاية المدية في الفترة الممتدة من سنة(2014-2018)،ومن حيث المكان كانت الدراسة التطبيقية علي مستوى وكالة المدية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.

منهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية و الإيجابة عن الأسئلة المطروحة ونظرا لطبيعة الموضوع تم الإعتماد علي المنهج الوصفي والتحليلي، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة، وإبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع كما تم الإعتماد في الفصل الثالث علي منهج دراسة الحالة من أجل إسقاط الدراسة النظرية علي الواقع متخذين ولاية المدية نموذجا،وتم الإعتماد علي المقابلة في إعداد الجزء التطبيقي مع أحد موضفي بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

صعوبات الدراسة:

-قلة وعدم توفر الكتب حول التمويل الفلاحي.

-صعوبة الحصول علي الوثائق الضرورية وهذا راجع لسرية مهنته.

أسباب إختيار الموضوع:

-الميول والرغبة في معالجة هذا النوع من المواضيع.

-اليقين الشخصي بأهمية وقيمة هذا الموضوع.

-معرفة الخطوات الرئيسية عن كيفية التمويل البنكي للقطاع الفلاحي.

الدراسات السابقة:

–من بين الدراسات والأبحاث السابقة التي لها علاقة بموضوع دراستنا والتي إعتمدنا عليها نذكر:

الدراسة الأولى:

حسينة حوحو،تمويل الفلاحة بولاية بسكرة في إطار الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية وإنعكاساته على البطالة،رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير قسم العلوم الإقتصادية،جامعة محمد خيضر، 2002-2003.

من هم أسباب الدراسة بغية التعرف على الإمكانيات التي كانت تزخر بها الجزائر قبل قدوم المستعمر محاولة التعرف على أسلوب التمويل المعمول به خلال المراحل السابقة(التسيير الذاتي،الثورة الزراعية،إعادة الهيكلة...)وكيف إستطاعت كل مرحلة من تحسين آليات المرحلة السابقة.

أما خلصت إليه هذه الدراسة أنه ليس بالضرورة ضخ مليارات الدينارات لتحقيق الهدف بل يجب إتباع إستراتيجية وتخطيط محكم وهذا يعني إنتقاص الدعم المالي إقتصار الدعم على الفلاحين الذين يملكون مستثمرات فلاحية فقط وهذا يضيع الفرصة على العديد من الشباب الذين لايملكون أراضي فلاحيةولديهم رغبة في الفلاحة،تسهيل إجراءات التمويل ولامركزية التسيير زادت من الإقبال على الإستفادة من الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية،الإهتمام بالإرشاد الفلاحي والدراسات الفلاحية وكذا إنشاء صناعات فلاحية مكملة من شأنه أن يساهم في تطوير القطاع الفلاحي بالجزائر،المبالغ الممنوحة هي مبالغ لابأس بها بحيث تساعد الفلاح لإحداث التغيرات في المجال الفلاحي.

الدراسة الثانية:

كتفي سلطانة،تطبيق المخطط الوطني للتنمية الفلاحية(2000-2005)في ولاية قسنطينة،مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التهيئة العمرانية،جامعة منتوري قسنطينة،2006/2005.

تهدف هذه الدراسة إلى تطبيق نتائج المخطط الوطني ومامدى فعاليته على القطاع الفلاحي بصفة خاصة والمجتمع الريفي عامة،وقد سمحت النتائج المتحصل عليها بقياس الأثر الإقتصادي والإجتماعي لهذه السياسة.

الدراسة الثالثة:

العلجة حاجي،تطور القطاع الفلاحي في الجزائر في ظل الإصلاحات الإقتصادية،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم افقتصادية،تخصص النقود والمالية،جامعة الجزائر1997.

تهدف هذه الدراسة إلى أبراز الاهمية الإقتصادية والإستراتيجية للقطاع الفلاحي،تشخيص المعوقات والعقبات التي يعاني منها هذا القطاع،وضع إستراتيجية تنموية كفيلة بإزالة أو الحد من المشاكل التي يعاني منها،ومن أهم نتائجها:

-إن السياسة التنموية التي إتبعت خلال مرحلة التخطيط المركزي قد أضرت بالقطاع الفلاحي،ذلك لأن هذه السياسة التنموية غير متوازنة أعطت الأولوية للقطاع الصناعي على حساب القطاع الزراعي،ويتجلى ذلك من خلال ضعف الإستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي مقارنة بتلك التي نص بها القطاع الصناعي.

-في ظل الإستراتيجية التنموية التي إتبعتها الجزائر عرف القطاع الفلاحي مراحل تميزت بغصلاحات عديدة.

-أما بالنسبة لتمويل فنجده قد إرتبط بقيود إدارية ذات طبيعة عامة لاتراعي خصوصية القطاع الزراعي إلى جانب هذا المشكل نسجل إنعدام بنوك متخصصة في تمويل هذا القطاع مع الإشارة على عدم افهتمام بالقطاع الخاص الزراعي خلال هذه الفترة.

الدراسة الرابعة:

رياش مبروك،تمويل القطاع الفلاحي،مذكرة ماجستير كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر سنة2002،حيث تناولت الدراسة سياسة تمويل القطاع الفلاحي منذ الإستقلال إلى مرحلة مابعد الإصلاحات.

هيكل الدراسة:

من أجل الإيجابة علي الإشكالية إرتأنيا تقسيم الدراسة إلي جانبين جانب نظري وجانب تطبيقي للدراسة بالإضافة إلي مقدمة عامة وخاتمة عامة كالأتي:

-الجانب النظري: سنتناول فيه فصلين ويتضمن كل فصل ثلاثة مباحث وكل مبحث يحتوي علي ثلاث مطالب، حيث يلم:

***الفصل الأول:** بعنوان الإطار النظري للقروض البنكية والذي يتم فيه إلقاء نظرة عامة حول القروض البنكية كما سوف يتم التطرق إلى وظائف ومعايير وإجراءات منحها كما نتطرق إلى أهم مخاطرها .

***الفصل الثاني:** يحمل عنوان التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر والذي يتضمن مفاهيم عامة حول التمويل الفلاحي وكذا مراحل تطور التمويل البنكي للقطاع الفلاحي ،وأيضا التطرق إلى مجالات وخصائص وبعض المشاكل والحلول الممكنة للقطاع الفلاحي.

-الجانب التطبيقي: سنتبع منهج دراسة حالة بالنسبة لدراسة تطبيقية في الفصل الثالث والتي كانت علي مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR ،سنتطرق إلى عموميات حول هذا البنك وكذا دراسة القروض المقدمة للقطاع الفلاحي من خلاله بالإضافة إلى دراسة حالة تمويل مشروع مدعم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية .

وسنختم هذا البحث بخاتمة نستعرض فيها أهم النتائج والتوصيات والآفاق.

الفصل الأول:

الإطار النظري للقروض البنكي

تمهيد:

إن القروض موضوع واسع ومتشعب ويعتبر مصدر من مصادر التمويل سواء للأفراد أو المؤسسات أو الدولة،ويتم اللجوء إليها عند عدم كفاية الموارد الضرورية للقيام لمختلف الأنشطة،ويترتب عن عملية الإقتراض أعباء من خلال تسديد القروض و فوائد من خلال دورات ،ويسعي البنك لتحقيق أرباح ملائمة بمخاطر أقل,وتعتبر عمليات الإقراض للزبائن هي الخدمة الرئيسية التي يقدمها البنك,وفي نفس الوقت تعد المصدر الأول لربحيته.

ومن خلال هذا الفصل سوف نتطرق إلي الجانب النظري للقروض البنكية ،ولذلك قسمنا الفصل إلي المباحث التالية وهي :

المبحث الأول: ماهية القروض البنكية

المبحث الثاني: وظائف القروض ومعايير وإجرءات منحها

المبحث الثالث: مخاطر القروض البنكية

المبحث الأول:عموميات حول القروض البنكية

للقروض دورا هاما في البلاد فيعتبر وسيلة مهمة ومناسبة لتزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة وأيضا للقروض دور في تطوير الإقتصاد الوطني.

المطلب الأول:مفهوم القروض البنكية

للقروض البنكية مكانة مهمة وحساسة في الميادين الإقتصادية المختلفة لذا أعطي له الكثير من الاهتمام،فتبادلت الأفكار و التعاريف،فسوف نتطرق إلي بعض التعاريف وهي:

-تعرف القروض بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء والتي بمقتضاها تزويد الأفراد والمؤسسات والمنشأت في المجتمع بالأموال اللازمة علي أن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال وفوائدها.[1]

-يعرف علي أنه الثقة التي يوليها البنك لشخص ما سواء كان الشخص طبيعيا أو إعتباريا بحيث يضع تحت تصرفه مبلغا من النقود أو يكلفه لفترة محددة يتفق عليها بين الطرفين يقوم في نهايتها بالوفاء بإلتزاماته نتيجة بما يتمتع به من سمعة طيبة و إحترامه لتعهداته.[2]

-القروض هي عبارة عن تسهيلات إئتمانية مباشرة تمنح إلي عملاء البنك ، وذلك بموجب إتفاق بين البنك والمقترض،والذي يتم بموجبه قيام البنك بإقراض العميل مبلغا معينا من المال ولمدة معينة لغرض تمويل إحتياجاتهم في المدى القصير والمتوسط والبعيد ،ويتم الإتفاق مع العميل علي طريقة سداد مبلغ القرض بالإضافة إلي الفوائد والعمولات وعادة ما يتم سداد أصل القرض وفوائده إما علي أقساط شهرية،أو ربع سنوية،أو نصف سنوية,أو سنوية،وقد يتم تسديد كامل قيمة القرض دفعة واحدة وذلك في تاريخ الإستحقاق.[3]

---

[1]-عبد المطلب عبد الحميد،**البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها**،الإسكندرية ،الدار الجامعية ،سنة2000،ص103.

[2]-صلاح إبراهيم شحاتة ،**ضوابط منح الإئتمان المصرفي من منظور قانوني** ،الطبعة1،دار النهضة العربية والنشر والتوزيع ، ،2000، ص ، ص12,11 .

[3]-خالد أمين عبد الله،**إدارة العمليات المصرفية**،الطبعة1،عمان ،دار وائل للنشر ،سنة2000 ،ص186.

-هو عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة أو عمولة معينة أو محددة أن يمنح عميلا (فرد أو شركة أعمال) بناءا علي طلبه سواء مباشرة أو بعد وقت معين تسهيلات في صورة أموال نقدية أو أي صورة أخري،وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد ،أو إقراض العميل لأغراض إستثمارية.[1]

المطلب الثاني: أهمية ومصادر القروض البنكية

سوف نتناول في هذا المطلب أهمية القروض البنكية ومصادرها.

الفرع الأول:أهمية القروض البنكية

تتسم القروض البنكية بالأهمية القصوى وتتمثل في ما يلي:[2]

-تعتبر القروض المصرفية المورد الأساسي الذي يعتمد عليه البنك في الحصول علي إيراداته ،إذ تمثل الجانب الأكبر من إسخداماته.

-إن إرتفاع نسبة القروض في ميزانيات البنوك التجارية يشير دائما إلي تفاقم أهمية الفوائد والعمولات وما في حكمها كمصدر للإيرادات والتي تمكن من دفع الفائدة المستحقة للمودعين في تلك البنوك وتدبير وتنظيم فوري ملائم من الأرباح مع إمكانية إحتفاظ البنك بقدر من السيولة لمواجهة إحتياجات السحب من العملاء.

-تعد القروض المصرفية التي تعطيها البنوك التجارية من العوامل الهامة لعملية خلق الإئتمان والتي تنشأ عنها زيادة الودائع والنقد المتداول .

[1]-شاكر القزويني وأخرون, **القروض المصرفية ومعايير منحها** ,إضاءات مالية ومصرفية,نشرة توعوية,يصدرها معهد الدراسات المصرفية,دولة الكويت,يونيو2011,العدد11,ص2.

[2]-عبد المطلب عبد الحميد,مرجع سبق ذكره ,ص105،ص104.

-إن منح القروض يمكن البنوك من الإسهام في النشاط الإقتصادي وتقدمه ورخاء المجتمع الذي تخدمه ،فتعمل القروض علي خلق فرص العمالة وزيادة القوة الشرائية التي بدورها تساعد علي التوسع في إستغلال الموارد الإقتصادية وتحسين مستوى المعيشة.

كما هناك أهمية إضافية:[1]

-تسهيل المعاملات التي أصبحت تقوم علي أساس الدفع الأجل والوعد بالوفاء ،وكيف أن هذا الأسلوب قد رافق النهوض الإقتصادي الذي لم يسبق له مثيل في تاريخ الإنسانية.

-يعتبر وسيلة مناسبة لتحويل رأس مال من شخص لأخر,فهو بذلك واسطة للتبادل وواسطة لأستغلال الأموال في الإنتاج والتوزيع،أي واسطة لزيادة إنتاجية رأس المال.

-تلعب دورا هاما في تمويل حاجات صناعية والزراعة والتجارة والخدمات ،فالأموال المقرضة تمكن المنتج من شراء المواد الأولية,ورفع أجور العمال اللازمين لعملية الإنتاج وتمويل المبيعات الأجلة ،والحصول علي سلع إنتاج ذاتها.

الفرع الثاني:مصادر القروض البنكية

تتمثل مصادر القروض البنكية في مايلي:[2]

1-**الودائع**:هي مختلف الأموال التي يحصل عليها البنك من الأفراد والهيئات والمشروعات المختلفة وإيداعات. وتعتبر الودائع بأشكالها المختلفة سواء كانت ودائع جارية أو ودائع لأجل أو إدخارية أو ودائع إئتمانية المصدر الرئيسي لمكونات المصارف التجارية ،وتمثل الودائع أفاقا لتوظيف أموال البعض وتساهم في تغطية عجز البعض الأخر، وخلق إمكانيات جديدة تسمح بالتوسع في النشاط الإقتصادي وتنمية ديناميكية دائمة من خلال تدفقات مالية مستمرة تساعد علي تطور الأعمال وتتيح أمام النظام البنكي فرصا واسعة لتوسيع القرض.

[1]- شاكر القزويني وأخرون , مرجع سبق ذكره,ص2

[2]-إسماعيل أحمد المشاوي,عبد المنعم مبارك,**إقتصاديات النقود والبنوك و الأسواق المالية**, الإسكندرية,الدار الجامعية, سنة2002,ص254.

2-القروض المصرفية: تعتبر من أهم مصادر الأموال إضافة إلي الودائع,حيث يمكن لمصادر البنوك التجارية أن تلجأ عند الحاجة إلي الإقتراض من المصرف المركزي بإعتباره الملجأ الأخير لها ،وذلك ضمن شروط معينة توضع هذا الأخير وكذلك يمكن للبنك التجاري أن يلجأ إلي البنوك الأخرى عندما يحتاج إلي أموال التوظيف أو عندما يواجه عجزا في السيولة،كما أن يلجأ إلي الإقتراض من الأسواق النقدية والمالية.

المطلب الثالث:أنواع القروض البنكية

تتعدد أنواع القروض وفق معايير متعددة وتتمثل في:

الفرع الأول:القروض حسب الغرض

وتتمثل في:

1-القروض الإستهلاكية: وتستخدم في الحصول علي السلع للإستهلاك الشخصي أو لدفع مصروفات لايمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها ،ويتم سدادها من الدخل المقترض في المستقبل ،أو تصفية لبعض ممتلكاته،وتقدم ضمانات لها مثل:تحويل الموظف لمراقبة علي البنك,ضمان شخصي أخر,أوراق مالية,رهن عقاري.[1]

2-القروض الإنتاجية: وهي التي تمنح بهدف تمويل تكوين الأصول الثابة للمشروع ،كما تستخدم في تدعيم الطاقات الإنتاجية لها عن طريق تمويل الأدوات المصنع والمواد الخام اللازمة للإنتاج ،ومن هذه القروض ما يستخدم في تمويل تكوين مشروعات التنمية الإقتصادية في المجتمع ،وتتوافر في هذه القروض السيولة الذاتية حيث أن دخل المقترض يرتفع نتيجة بيع منتجاته الناتجة عن زيادة أصوله الثابتة وإستخدامها في ذلك ،وبالتالي يمكن تجنيب جزء من الدخل والأرباح المحتجزة ،لرفع قيمة القرض,ولكن السيولة الذاتية لاتحدث في الأجل المتوسط والطويل.[2]

[1]-عبد المطلب عبد الحميد,مرجع سبق ذكره,ص114.

[2]-نفس المكان السابق.

3-القروض الإستثمارية: تمنح القروض الإستثمارية لبنوك الإستثمار وشركات الإستثمار لتمويل إكتتابها في سندات وأسهم جديدة,وتمنح القروض الإستثمارية في شكل قروض مستحقة عند الطلب أو لأجل لسماسرة الأوراق المالية،وتمنح أيضا للأفراد لتمويل جزء من مشترياتهم للأوراق المالية.[1]

4-القروض التجارية: هي تلك القروض الممنوحة لأجال قصيرة إلي المزارعين والمنتجين ،والتجار لتمويل عملياتهم الإنتاجية والتجارية ،وطبعها الموسمي ،وتختلف البنوك في إهتمامه بهذا النوع من القروض ،فمنها مايتخصص في تمويل الزراعة والحصاد ومنها مايفضل أنشطة أخري ،ومعظم هذه القروض ينطبق عليها السيولة الذاتية في الأجل القصير.[2]

الفرع الثاني:القروض حسب الفترة الزمنية

تقوم البنوك التجارية بعرض قروض وفق أجل إستحقاقها ويمكن تقسيم أجال الإستحقاق إلي:[3]

1-قروض قصيرة الأجل: وهي التي تكون مدتها عادة أق ل من سنة والتي تستخدم أساسا في تمويل النشاط التجاري للمنشأة مثل شراء مواد خام وسداد النفقات المختلفة مثل الأجور.....الخ.

2-قروض متوسطة الأجل: وهي يمتد أجالها إلي خمسة سنوات بغرض تمويل بعض العمليات الرأسمالية التي تقوم بها المشروعات مثل:إستكمال ألات المصنع بوحدات جديدة أو إجراء تعديلات جوهرية تؤدي إلي تطوير الإنتاج كما تمنح أيضا لأغراض التوسع.

3-قروض طويلة الأجل: وهي التي تزيد مدتها عن 5سنوات والتي تمنح بغرض تمويل مشروعات الإسكان والمشروعات العقارية وإستصلاح الأراضي وبناء المصانع وعادة تخصص في منح هذا النوع من القروض البنوك المتخصصة.

وسنتعرف في الجدول الأتي إلي أهم الفروقات بين القروض قصيرة الأجل ومتوسطة الأجل وطويلة الأجل.

---

[1] -مهند حنا نقولا عسي,**إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية**, دار الراية الطبعة الأولي ،عمان,الأردن,سنة2010,ص43.

[2] - نفس المرجع السابق,ص44.

[3] -محمد سعيد أنور سلطان,**إدارة البنوك**,مصر,الدار الجامعية الجديدة,سنة2005,ص406.

الجدول(1-1):الفروق الجوهرية بين القروض قصيرة والمتوسطة وطويلة الأجل

	القروض قصيرة الأجل	القروض متوسطة وطويلة الأجل
الغرض من التمويل	تمويل إحتياجات دورة رأس المال العامل سواء من خلال تمويل شراء الخامات أوتمويل فترة التخزين أو فترة البيع الأجل وهو مايطلق عليه تمويل الأصول أو تمويل إحتياجات رأس المال العامل.	تمويل شراء الأصول الثابتة(الألات)والتجهيزات والأرض والمباني اللازمة لحياة المشروع علي إمتداد عمره الإنتاجي.
طبيعة التمويل	القروض قصيرة الأجل تسدد أساسا خلال عام من المنح وقد ترى إدارة البنك تمديدها أو زيادتها إذا ثبتت كفاءة إدارة المشروع.	قروض متوسطة وطويلة الأجل تبدأ من عامين حتي 10أعوام وربما أكثر.
أسلوب السحب	في حالة التسهيلات فإنها متاحة دائما للصرف وبحد أقصى قيمة التسهيل وتستخدم وتسدد بصفة مستمرة دون توقف.	يتم السحب من القروض وفقا لجداول سحب محددة وبترتيب تنفيذ المشروع محل التمويل وما يسدد من القروض لايجوز إعادة سحبه مرة أخرى.
أسلوب السداد	من عائد النشاط الجاري للمشروع و الإيرادات المتولدة دائما من حركة الإنتاج والبيع والتحصيل.	من فائض التدفقات النقدية للمشروع بعد سداد كافة الإلتزامات الجارية وذللك وفقا للدراسات المعدة من قبل إدارة البنك ووفقا لكشوفات التدفق النقدي المتوقعة للمشروع.

المصدر:عبد المعطي رضا أرشيد, محفوظ أحمدة جودة ،إدارة الإئتمان,عمان ،دار وائل للنشر، سنة1999، ص103.

الفرع الثالث:القروض حسب الضمان

وتنقسم إلي:[1]

1–القروض المضمونة:وهي التي يقدم مقابلها ضمانات عينية،أو شخصية،وبالتالي تنقسم إلي:

أ–قروض بضمان شخصي:وتمنح دون ضمان عيني،بل يعتمد البنك علي مكانة المركز المالي للعميل.

ب–قروض بضمان عيني:وقد تكون قروض بضمان الأوراق المالية ،ويودع لدى البنك أسهم وسندات يشترط فيها أن تكون جيدة وسهلة التداول أو قروض بضمان كمبيالات ،وتظهر الكمبيالات للبنك والخاصة بالأشخاص الذين يتفاعل معهم العميل وهناك وثائق التأمين ،وقروض بضمان الودائع لأجل وشراءات الإيداع والإستثمار.

2–القروض غير المضمونة :ويكتفي بها بوعد المقترض بالدفع ،إذ لا يقدم عنها أي أصل عيني أو ضمان شخصي للرجوع إليه في حالة عدم الوفاء بالقرض ،يمنح هذا النوع من القروض بعد التحقق من المركز الإئتماني للعميل ومن مقدرته علي الوفاء في الوقت المحدد ،وهذا يتطلب مصادر الوفاء وتحليل قوائم التشغيل والقوائم المالية.

وتنشأ القروض غير المضمونة بسبب طبيعة الأعمال التجارية حيث يلاحظ أن قدرا كبيرا من التعامل بين الشركاء يتم علي أساس حسابات مفتوحة فبيع المنتج مثلا سلفة لتاجر الجملة،يتم ويقيد الثمن في حسابه لديه وبعد فترة قد تطول يرسل إليه فاتورة البيع ،أو كشف الحساب مرفقا به فواتير البيع وموضحا عليه الرصيد المستحق,ويقوم التاجر بالخدمة نفسها بالنسبة لتاجر التجزئة ،وهكذا تناسب السلع ويقابلها إنسياب في رأس المال الدائر حيث تحل محل السلع أوراق القبض التي تتحول إلي أرصدة نقدية منها يتمكن المنتج من شراء المواد الأولية ودفع أجور العمال ومصروفاته الأخرى لإنتاج السلع ثم تتكرر الدورة من جديد.

[1]–عبد المطلب عبد الحميد,مرجع سبق ذكره,ص116.

الفرع الرابع:القروض من حيث عدد المقرضين

وتتمثل في:[1]

1-قروض يقدمها بنك واحد: الأصل في هذه القروض أن يقدمها بنك واحد ،فيفضل البنك أن يقوم وحده بمنح القروض،وذلك بهدف الإستفادة الكاملة من الفوائد المتفق عليها.

2-القروض المجمعة: يعرف القرض المجمع علي أنه قرض كبير نسبيا بتأمينه بالنيابة عن المقترض ،وذلك عن طريق مجموعة من البنوك المقترضة،وعادة ما تكون مبالغ هذه القروض كبيرة.

الفرع الخامس:القروض بحسب الجهة الطالبة له

وتنقسم هنا القروض إلي قسمين وهما:[2]

1-القرض العام:وتتمثل في القرض الممنوح إلي الدولة أو الحكومة أو المؤسسات الرسمية.

2-القرض الخاص: ويتمثل في القرض الممنوح إلي الأفراد والهيئات المؤسسات الخاصة غير الحكومية ومهما يكن نوع التصنيف للإئتمان المصرفي فإنه لا يمكن الجزم بإنفصال كل نوع من تصنيفات أو التقسيمات عن الأخر,فهناك تداخل واضح وملحوظ بين هذه الأنواع إلا أن تقسيمنا السابق كان لغرض التبسيط والتحليل.

[1]-عبد المعطي رضا أرشيد، محفوظ أحمدة جودة،**إدارة الإئتمان**،عمان،دار وائل للنشر ،سنة1999،ص109،110.

[2]-ناظم محمد نورى الشمري،**النقود والمصارف**،العراق،الموصل،دار الكتب للطباعة والنشر ،سنة1995،ص111.

المبحث الثاني:وظائف القروض ومعايير وإجراءات منحها

تتعدد وتتنوع وظائف القروض وهذا لأهميتها الإقتصادية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة وأيضا لأهميتها المالية للبنك إذ يمثل العائد المترتب عنها الجانب الأكبر من الإيرادات لذا يولي المسؤولون في البنك عناية خاصة بها بوضع إجراءات ومعايير التي علي أساسها يتم منح هذه القروض.

المطلب الأول:وظائف القروض البنكية

تتميز القروض البنكية بالأهمية الإقتصادية،حيث تلعب دورا كبيرا في تسوية المبادلات التجارية سواء الداخلية أو الخارجية،وتمثل أيضا الجزء الأكبر من مكونات عرض النقود أو كمية من وسائل الدفع،ويمكن تحديد وظائف القروض الأساسية فيمايلي:[1]

1-وظيفة الإنتاج:

إن إحتياجات الإستثمار الإنتاجي المختلفة في الإقتصاد الحديث تستوجب توفير قدر ليس بالقليل من رؤوس الأموال,ولما كان من المنتظر توفير هذا القدر الكامل من الإدخالات و الإستثمارات الفردية أو الخاصة لذا فإن اللجوء إلي المصارف والمؤسسات المالية المختلفة بهدف الحصول علي الإئتمان أصبح أمرا طبيعيا وضروريا لتمويل العمليات الإنتاجية و الإستثمارية المختلفة.

2-وظيفة تمويل الإستهلاك:

المقصود بها حصول المستهلكين علي السلع الإستهلاكية الحاضرة بدفع لأجل إئتمانها،فقد يعجز الأفراد بواسطة القروض التي تقدمها الهيئات و المؤسسات المختلفة,حيث يتم دفع هذه السلع بفترات مستقبلية مناسبة مما يساعد الأفراد علي توزيع إنفاقهم الإستهلاكي عبر الزمن،كما أن الإئتمان الإستهلاكي يساهم في زيادة حجم الإنتاج و الإستثمار.

[1] - نفس المرجع السابق,ص112.

3-وظيفة تسوية المبادلات:

إن قيام الإئتمان بوظيفة تسوية المبادرات وإبرام الذمم تظهر أهميته من خلال مكونات عرض النقد و كمية وسائل الدفع في المجتمع فزيادة الأهمية النسبية لنقود الودائع(الودائع الجارية)من إجمالي مكونات عرض النقد يعني إستخدام الإئتمان إستخداما واسعا في تسوية المبادلات و إبرام الذمم بين الأطراف المختلفة.

ويمكن ملاحظة مثل هذا التعاون و الإستخدام للنقود المصرفية في المجتمعات المتقدمة إقتصاديا.

و إن لهذه الوظائف الأساسية للإئتمان المصرفي أهمية كبيرة و تأثيرا واضحا في النشاطات الإقتصادية في أي دولة كالإنتاج والإدخار و الإستثمار و الإستهلاك.

المطلب الثاني:إجراءات منح القروض البنكية

تمر عملية منح القروض البنكية بعدة إجراءات وتتمثل هذه الإجراءات في النقاط التالية:[1]

1-طلب القرض:ويعد أولى المراحل حيث يتقدم العميل إلي البنك لطلب القرض وذلك بملء إستمارة الطلب التي تحتوي علي جميع بياناته الأساسية وبعدها يقدمها الطالب لقسم الأمانة للدراسة.

2-الفحص الأولي لطلب القرض: يقوم البنك بدراسة طلب العميل لتحديد مدى صلاحيته المبدئية وفقا لسياسة الإقراض في البنك وخاصة من حيث غرض القرض و أجل الإستحقاق و أسلوب السداد ويساعد في عملية الفحص المبدئي لطلب الإنطباعات التي يعكسها لقاء العميل مع المسؤولين في البنك،والتي تبرز شخصيته وقدراته بوجه عام و خاصة من حيث أصولها،وظروف تشغيلها وفي ضوء هذه الأمور يمكن إتخاذ قرار مبدئي بالإستمرار في إستكمال دراسة الطلب.أو الإعتذار عنه مع توضيح الأسباب للعميل حتى يشعر بالجدية في معاملة طلبه.

3-التحليل الإئتماني للقروض:ويتضمن تجميع المعلومات التي يمكن الحصول عليها من مختلف المصادر,لمعرفة إمكانية العميل الإئتمانية السابقة للبنك،ومدى ملائمة رأس المال من خلال التحليل المالي بالإضافة إلي الظروف الإقتصادية المختلفة ،والتي يمكن أن ينعكس أثرها علي نشاط المنشأة.

[1] -محمد صالح الحناوي وأخرون,**المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية**,مصر,الدار الجامعية,سنة2000,ص ص280,282.

4-التفاوض مع المقترض: بعد التحليل المتكامل لعناصر المخاطر المحيطة بالقرض المطلوب بناءا علي المعلومات التي تم تجميعها ,والتحليل المالي للقوائم المالية الخاصة بالعميل يمكن تحديد مقدار القرض والغرض الذي يستخدم فيه وكيفية صرفه وطريقة سداده ومصادر السداد والضمانات المطلوبة وسعر الفائدة و العمولات المختلفة ويتم الإتفاق علي كل هذه العناصر من خلال عمليات التفاوض بين البنك والعميل للتوصل إلي تحقيق مصالح كل منهما.

5-إتخاذ القرار: تنتهي عملية التفاوض إما بقبول العميل للتعاقد,أوعدم قبوله لشرط البنك وفي حالة قبول التعاقد قد يتم إعداد مذكرة الإقتراح الموافقة علي طلب القرض والتي عادة ماتتضمن البيانات الأساسية عن المنشأة طالبة الإقتراض ,معلومات عن مديونيتها لدى الجهاز البنكي،موقفها الضريبي,وصف القرض و الغرض منه والضمانات المقدمة ومصادر السداد وطريقته ،وملخص الميزانية لثلاث سنوات الأخيرة،والتعليق عليها ومؤشرات السيولة والربحية والنشاط المديونية والرأي الإئتماني و التوصيات بشأن القرض وبناء علي هذه المذكرة يتم الموافقة علي منح القرض من الإقتراض المختصة.

6-صرف القرض: يشترط لبدء إستخدام القرض توقيع المقترض علي إتفاقية القرض وكذلك تقديمه للضمانات المطلوبة،وإستيفاء التعهدات و الإلتزامات التي ينص عليها إتفاق القرض.

7-متابعة القرض والمقترض: الهدف من هذه المتابعة هو الإطمئنان علي حسن سير المنشأة وعدم حدوث أي تغيرات في مواعيد السداد المحددة،وقد تظهر خلال المتابعة أيضا بعض التصرفات من المقترض و التي تتطلب إتخاذ الإجراءات القانونية لمواجهتها للحفاظ علي حقوق البنك،أو تتطلب تأجيل السداد أو تجديد القرض لفترة أخرى.

8-تحصيل القرض: يقوم البنك بتحصيل مستحقاته حسب النظام المتفق عليه وذلك إذا لم تقابله أي من الظروف السابقة عند المتابعة وهي الإجراءات القانونية أو تأجيل السداد أو تجديد القرض مرة أخرى.

المطلب الثالث:معايير منح القروض البنكية

هناك عدة نماذج لمعايير منح القروض يعتمد عليها محللو ومانحو القرض علي مستوى الدول عند منح القروض حيث يقوم البنك كمانح للقرض بدراسة الجوانب المتعلقة بهذه العملية كمقرض،وهي تتضمن مجموعة من الأسس والشروط الإرشادية التي تزودبها إدارة منح القروض المختصة لضمان المعالجة الموحدة للموضوع الواحد وتوفير عامل الثقة لدى العاملين بالإدارة بما يمكنهم من العمل دون خوف من الوقوع في الأخطاء وتوفير المرونة الكافية،وتتمثل تلك النماذج في مايلي:

الفرع الأول:نموذج القرض المعروف 5cs:

تسعى إدارة الإئتمان قبل إتخاذ القرار الإئتماني إلي الإحاطة بالمخاطر التي سيتعرض لها البنك عند منح الإئتمان ,وأيضا تحديد مصادر تلك المخاطر،خاصة و أن هذه المخاطر هي وليدة عدد من العوامل تشترك جميعا في تحديد حجم المخاطر التي سوف تتعرض لها إدارة الإئتمان ،إلا أن العامل الجوهري ناتج عن رغبة العميل في تسديد ما بذمته من قروض وفوائدها أو عدم قدرته علي تحقيق الدخل المناسب لغرض إعادة القرض،ولذا فقد أصبح من الأمور المتعارف عليها عند إدارة الإئتمان ضرورة تحديد درجة المخاطر المرتبطة به،من خلال تحليل مجموعة من المعايير المعروفة بنظام cs of credit أو نظام cs five وهي: [1]

1-القدرة علي الإستدانة capacity :

انشأت البنوك لتلبية إحتياجات العملاء من الخدمات المصرفية المتعددة،ورغم أن القانون يعطي للعميل المحتمل الحق في تقدم للحصول علي الإئتمان إلا أنه يعطي لإدارة الإئتمان في البنك التجاري حقا أخر بمنح الإئتمان أو رفض الطلب العميل،ويعد معيار القدرة علي الإستدانة أحد أهم المعايير التي تؤثر في مقدار المخاطر التي تتعرض لها إدارة الإئتمان.

2-شخصية العميل character:

تعد شخصية العميل الركيزة الأساسية الأولى في القرار الإئتماني ،وهي الركيزة الأكثر تأثيرا في المخاطر التي تتعرض لها البنوك التجارية ،ولهذا نجد أهم مسعى لإدارة الإئتمان عند إجراء التحليل الإئتمان هو تحديد

[1] -شاكر القزويني وأخرون,مرجع سابق ذكره,ص3.

شخصية العميل بدقة,فالأمانة والثقة والمصداقية ،وبعض الخصائص الشخصية الأخرى تشير كلها إلي حجم شعور العميل بالمسؤولية وهذا يعكس مدى إلتزامه بتسديد قروضه.

3-رأس المال capital:

يعتبر رأس مال العميل أحد أهم أسس القرار الإئتماني لذا فإن إدارة الإئتمان تزيد من تحليلها لرأس مال العميل لتحديد درجة المخاطر التي تتعرض له،أصوله منقولة مثل الأسهم و السندات و أملاك أخرى غير منقولة ,وهذا يعني أن رأس مال العميل يشمل جميع الأصول المنقولة وغير المنقولة التي يمتلكها العميل مطروحا منها المطلوبات التي بذمته،وبلاحظ هنا التركيز علي الملكية،لذا فإن المخاطر التي تتعرض لها إدارة الإئتمان بسبب هذا تسمى بمخاطر الملكية.

4-الضمان collateral:

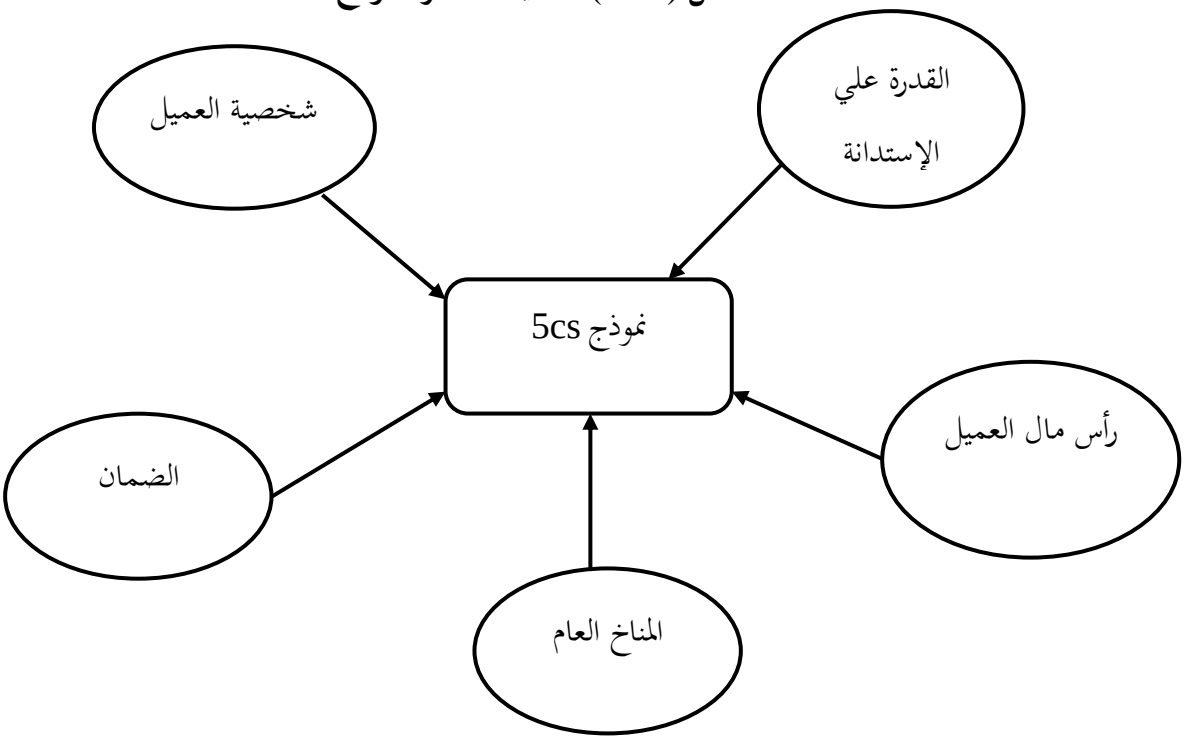
يأتي الضمان بمثابة تعزيز أو حماية من مخاطر معينة تتعرض لها إدارة الإئتمان في البنك التجاري عندما يتخذ القرار بمنح الإئتمان،ولذا فإنه كلما زاد إحتمال الخطر الذي يحيط بالعملية الإئتمانية،كلما كانت الضمانات المطلوبة أكبر حماية لحقوق البنك،ويقصد بالضمان مقدار مايملكه العميل من موجودات منقولة وغير منقولة والتي يرهنها العميل لتوثيق الإئتمان المصرفي.

5-المناخ العام conditions:

تنظر إدارة الإئتمان إلي المناخ العام كمعيار في منح الإئتمان علي أنه يمثل الظروف الإقتصادية المحيطة بالعميل،أو الظروف البيئية المحيطة بالعميل،ورغم أن محيط البيئة أوسع وأدق في التعبر عن المناخ العام،فهي تشمل التغييرات التي يتعرض لها العميل فيشكل المنافسة والطلب علي السلع وظروف البيع و التوزيع,ووفق هذا التحديد من المؤكد أن لهذا المعيار أثر في صياغة القرار الإئتماني.

ويمكن توضيح نموذج المعايير الإئتمانية 5cs في الشكل التالي:

الشكل (1-1):تحديد عناصر نموذج 5cs



المصدر:من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني:نموذج القرض المعروف ب 5ps

تعزز إدارة الإئتمان قرارها الإئتماني بتحليل إئتماني أخر من خلال دراسة معايير أخرى مهمة تعرف ب (5ps) وتحليل هذه المعايير تعطي الإدارة الإئتمان ذات الدلالات التي يعطيها منهج(5cs) وإن كانت بأسلوب أخر ويتمثل هذا النموذج في مايلي:[1]

1-العميل(المدين أو المقترض)people:

يقيم الوضع الإئتماني للعميل من خلال تكوين صورة كاملة وواضحة عن سمعته،وشخصيته وسلوكه,وحالته الإجتماعية،وإدارته،و الإستقامة وغيرها،لذلك فإن الخطوة الأولى في عملية تقييم وتحديد الوضع الإئتماني للعميل هي معرفة العميل من قبل إدارة القرض في البنك،من خلال جمع معلومات تفصيلية عنه من المصادر الداخلية والخارجية.

[1] -محمد داود عثمان،**إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره**،عمان،دار الفكر ناشرون وموزعون،2013سنة،ص ص77،78.

وتستند إدارة الإقتراض إلي مؤشرات النجاح في هذه الأعمال لتقدير مخاطر النجاح في المستقبل وبالمقابل فإن علامات الفشل أو التغيير من عمل إلي أخر بسبب عدم النجاح تعطي انطباعا يدفع إلي الحذر في تقييم أنشطة العميل المستقبلية ومنح القروض.

2-الغرض من القرض purpose:

تشكل ركيزة أساسية عند دراسة طلبات القروض المقدمة من المقترضين،والغرض من القرض يحدد مدي إمكانية الإستمرار في دراسة الطلب المتقدم أو التوقف عن دراسة طلب القرض،يرتبط بالغرض كلا من مبلغ القرض ونوعية القرض الممنوح والمدة وطريقة السداد والتدفقات النقدية المستقبلية الناتجة عن إستخدام القرض.

وقد يكون الغرض من القرض هو تمويل رأس المال العامل (تمويل قصير الأجل)أو تمويل شراء أصول ثابتة(تمويل طويل الأجل)،أو تسديد إلتزامات العملاء لدى البنوك الأخرى،وتنشأ الحاجة إلي تحقيق من هذا الغرض كون أنه وفي كثير من الأحيان يعتمد علي أقوال العميل ،ويمكن تحديد الغرض من القرض من خلال الأشخاص المحطين بالعميل.

3-القدرة علي السداد payment:

يركز هذا المعيار في تحديد قدرة المقترض علي سداد الإلتزامات المترتبة عليه من حيث أصل المبلغ إلي فوائد في تواريخ الإستحقاق،وعند حصول ذلك يعطي دلالة علي سلامة القرار الإئتماني،ويتم تقييم قدرة العميل علي السداد من خلال القوائم المالية ومن بينها قائمة قائمة التدفقات النقدية التشغيلية فهي تعطي مؤشرات حول مدى توافق إستحقاقات القرض المطلوب مع مصادر السداد،وتحديد حالات العجز المالي وهل هي مؤقتة أو دائمة وتوقيتها،وعلي ضوء ذلك يتم تحديد الحاجات الملائمة من القرض.

4-الحماية protection:

الأساس في هذا المعيار هو تحديد مدى توافر الحماية للقرض المقدم تحت أسوأ الظروف ويتم ذلك من خلال تقييم الضمانات التي سيقدمها العميل من حيث قيمتها العادلة أو قابليتها للتسييل،أي التحول إلي نقد بسرعة وبأقل كلفة ممكنة فيما لو عجز العميل عن الوفاء بإلتزاماته إتجاه البنك،إضافة إلي توفير الغطاء التأميني

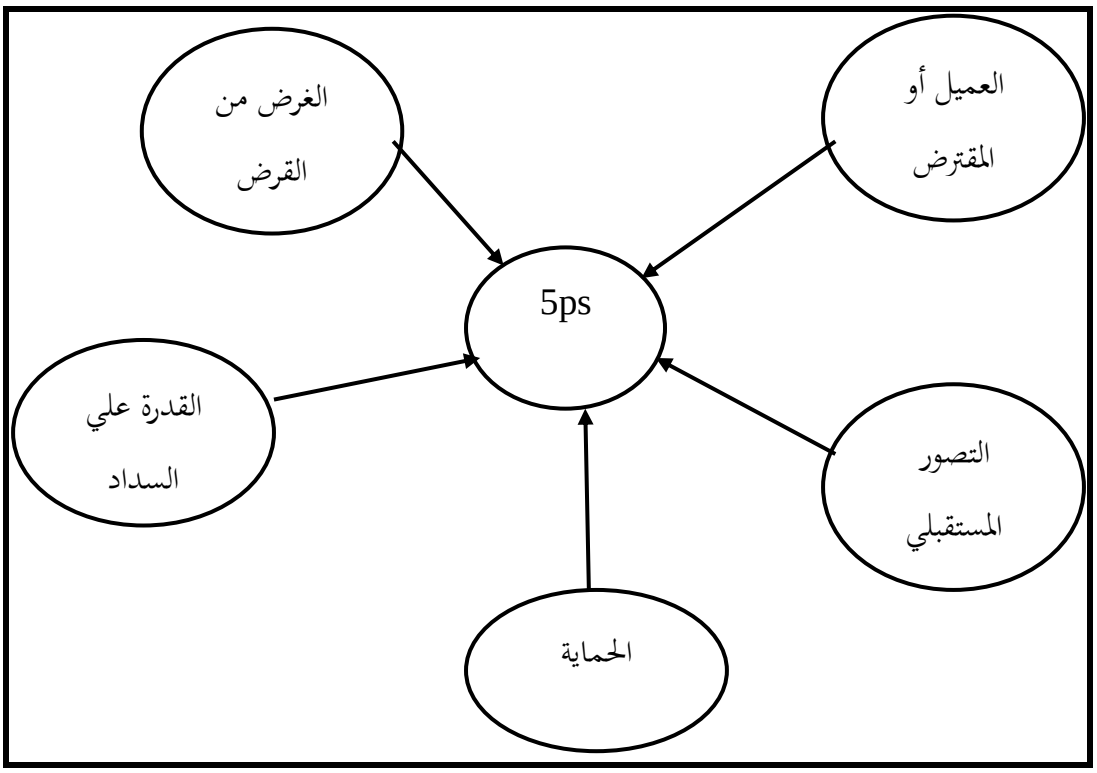
الملائم الذي يعمل كأداة التحوط ضد مختلف المخاطر المحتملة التي من الممكن أن يتعرض لها المقترض،مثل بوالص التأمين علي حياة المقترض أو الأشخاص الرئسيين أو الأصول التي يمتلكها.

5-النظرة المستقبلية perspective:

تكمن أهمية هذا المعيار في التخفيف من حالات عدم التأكد المستقبلية التي تحيط بالعملية الإفتراضية،ومستقبل القرض الممنوح،أي تنبأ بكل الظروف البيئية والمستقبلية المحيطة بالعميل سواء كانت داخلية أو خارجية،ولهذا قد تتأثر السياسة الإقتراضية للبنوك بمؤشرات الإقتصاد من معدلات النمو العام،ومعدلات التضخم،ومعدلات الفوائد،والتي تؤثر في مجملها كعوامل علي قدرة المقترض في تسديد إلتزاماته.

ويمكن توضيح عناصر النوذج القرض5ps في الشكل التالي:

الشكل(1-2):يحدد عناصر نموذج القرض 5ps



المصدر:محمد داود عثمان,إدارة وتحليل الإئتمان ومخاطره،عمان،دار الفكر ناشرون وموزعون، 2013،ص79.

الفرع الثالث:نموذج القرض المعروف ب prism

يعتبر هذا النموذج من أحدث النماذج الصناعية البنكية في مجال الإقتراض وقراءة مستقبلية للقرض ،فيعكس جوانب القوة لدى العميل و تساعد إدارة القرض علي تشكيل إداة قياس يتم من خلالها الموازنة بين المخاطر والقدرة علي السداد وهي تتكون من خمسة حروف تعبر كل منها علي معيار معين وهي:[1]

[1] -علي عبد الله أحمد شاهين ،**مدخل عملي لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية** ،فلسطين،-دراسة تحليلية وتطبيقية- ,غزة،الجامعة الإسلامية،أفريل2010،ص ص10،12.

1-التصور(النظرة المستقبلية) perspective:

ويقصد به الإحاطة الكاملة بالقرض والعوائد المنتظر تحقيقها من القرض بمعنى القدرة علي تحديد المخاطر والعوائد المحيطة بالعميل و الإستراتيجيات المتعلقة بالتشغيل والتمويل التي من شأنها تحسين الأداء وتعظيم القيمة السوقية للسهم.

2-القدرة علي السداد repayment:

ويقصد به قدرة العميل علي تسديد قيمة القرض وفوائده خلال الفترة المتفق عليها وذلك من خلال تحديد نوعية مصدر السداد المرتبطة بالقدرة التشغيلية للعمليات عن توليد التدفقات النقدية التي يتم إستخدامها لتسديد إلتزاماته.

3-الغاية من القرض intention or purose:

ويقصد به تحديد الغاية من القرض المقدم للعميل والتي تشكل الأساس لدراسة القطاع الموجه إليه القرض,يجب أن يكون الغاية أو الغرض من القرض واضح ومحدد ومفهوم قبل منح إدارة القرض في بنك القرض،لأن الأسباب الرئيسية لتعثر القرض هو إستخدام المدين القرض في غير الغرض الذي منح لأجله،وهذا يتطلب من البنك مراقبة ومتابعة القرض للتأكد وضمان أن المدين قد إستخدمه في الغرض الذي منح لأجله.

4-الضمانات safeguards:

ويقصد به تحديد الضمانات المقدمة للبنك و التي تشكل عنصر الأمان في حالة إخفاق المقترض عن السداد وقد تكون داخلية،حيث يعتمد علي قوة المركز المالي للعميل,بالإضافة إلي مايتم وضعه من شروط في عقد الإقراض لضمان السداد.

5-الإدارة management:

يتضمن هذا المعيار التركيز علي إدارة العميل أو إدارة المنشأةالمقترضة،والذين سوف يستخدمون القرض الممنوح لهم.

ولا بد علي إدارة القرض في البنك التركيز علي عدد من النقاط وهي:

أ–العمليات: من خلالها يتم التعرف علي:

–أسلوب العميل في إدارة أعماله.

–تحديد كيفية الإستفادة من القرض الممنوح.

–تحديد فيما إذا كانت منتجاته تتسم بالتنوع أو تتقتصر علي منتج واحد.

–تحديد فيما إذا كان نشاطه موسما أو دائم الإنتاج.

ب–الإدارة: تتعتبر المحرك الرئيس لأي نشاط وهي الأساس في النجاح أو فشل المنشأة ،ويجب أن تركز إدارة القرض في البنك علي عدد من الجوانب هي:

–المؤهلات العلمية والعملية للمقترض.

–المؤهلات العلمية والعملية للإدارة العليا والتنفيذية والعاملين.

–مدى إدراك الإدارة لمخاطر النشاط الذي تمارسه.

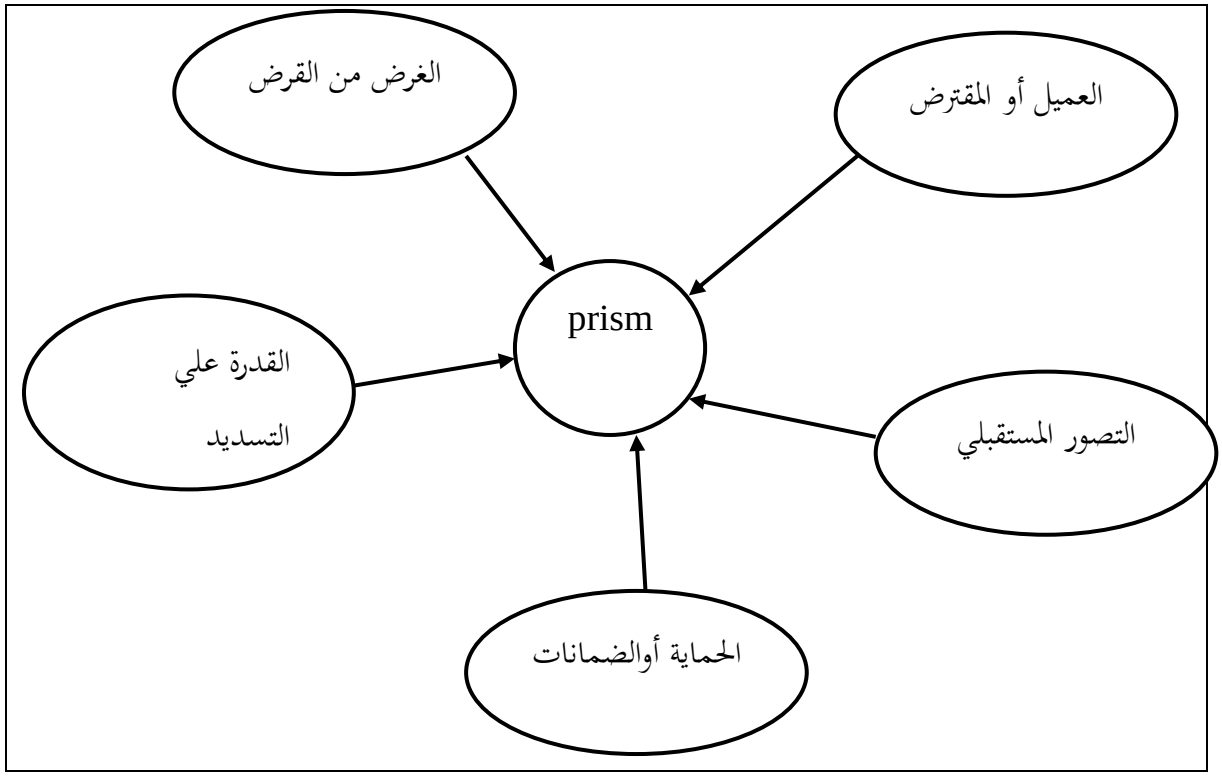
–وسائل الإتصال وأنظمة المعلومات.

–مدى الإعتماد علي القوائم المالية والميزانيات التقديرية.

–مدى إهتمام الإدارة بأساليب البحث والتطوير وتدريب العاملين لديها.

ويمكن توضيح عناصر النوذج prism في الشكل التالي:

الشكل(1–3):تبين عناصر نموذج القرض prism



المصدر:محمددوادعثمان,إدارة الإئتمان ومخاطره،عمان،دار الفكر ناشرون وموزعون، 2013،ص81.

المبحث الثالث:مخاطر القروض البنكية

تنشأ المخاطر القروض البنكية بسبب لجوء البنك إلي تقديم قروض للأفراد أو القطاعات الإقتصادية المختلفة علي إسترجاع حقوقه المتمثلة في أصل القرض وفوائده،وبالتالي فالمخاطر البنكية تتمثل في الخسائر التي يمكن أن يتحملها بسبب عدم قدرة الزبون أو عدم وجود النية لسداد أصل القرض.

المطلب الأول:مفهوم و أسباب مخاطر القروض البنكية

يختلف التعبير عن مفهوم مخاطر القروض البنكية ولكن لها معني واحد،ولهذه المخاطر أسباب التي تؤدي إلي حدوثها وسوف نتطرق إليها في هذا المطلب.

الفرع الأول:مفهوم مخاطر القروض البنكية

سوف نتطرق أولا إلي مفهوم المخاطر ثم إلي مخاطر القروض البنكية.

1-مفهوم المخاطر:

تتعدد مفاهيم مخاطر القروض البنكية نذكر منها:

-المفهوم الإقتصادي للمخاطر هو"توقع إختلافات في العائد بين المخطط والمطلوب و المتوقع حدوثه "أو" إحتمال الفشل في تحقيق العائد المتوقع".[1]

-هي حالة عدم التأكد من حتمية الحصول علي العائد أو من حجمه او من زمنه أو من إنتضامه.[2]

[1] -نوال بن عمارة, **مداخلة بعنوان إدارة المخاطر في البنوك المشاركة** ،مقدمة ضمن الملتقي العلمي الدولي حول الأزمة المالية و الإقتصادية والدولية والحوكمة العلمية،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،أيام 21،20أكتوبر2009،ص2.

[2] -بلعزوز علي،**إستراتيجيات المخاطر في المعاملات المالية**،مجلة الباحث،العدد7،جامعة شلف،الجزائر،2010/2009،ص331.

-هو الخطر المقابل في أي صفقة مالية عندما لايحترم التعهدات الموجودة في عقد الصفقة مما يؤدي إلي حدوث خسارة مالية للطرف المتضرر(البنك)ويقوم هذا الخطر علي عدة عوامل منها تركيز العمليات والوسائل المالية علي أشخاص محددين(عدم التنويع).[1]

2-تعريف مخاطر القروض البنكية:

هناك عدة تعاريف لمخاطر القروض البنكية وتتمثل في مايلي:

-ويمكن تعريف مخاطر القروض البنكية أنه خسارة محتملة يتضرر من جرائها المؤتمن ولا يوجهها المدين،لذلك فهي تصيب مانح القرض،لا تتعلق بعملية تقديم القرض فحسب،بل تستمر حتي إنهاء عملية تحصيل كامل المبلغ المتفق عليه,ويكون السبب الرسمي فيها المدين بسبب عدم إلتزامه و إستطاعته وقيامه برد أصل القرض وفوائده.[2]

-مخاطر القروض تسمي أيضا خطر عدم التسديد أو عدم القدرة علي التحصيل،ويعتبر أهم خطر يتعرض له البنك ينعكس عليه في شكل ضياع أمواله وذلك بسبب عدم قدرة المقترض علي الوفاء برد أصل الدين وفوائد وفقا للتواريخ المحددة.[3]

-مخاطر القرض هي أن تجد المؤسسة نفسها غير قادرة علي تحصيل مستحقاتها من العملاء،فيترتب عن هذا الوضع إنعكاسات سلبية علي مؤشر درجة السيولة،وكذلك علي مستوى مؤشر الربحية.[4]

---

[1] -أمال كمال حسن البرزنجي،خلود وليد جاسم العكيلي، **إدارة الخطر وأثرها في الخدمات السياحية والفندقية** ،دراسة ميدانية في فنادق ورقة مقدمة من طرف السياحة وإدارة الفنادق،كلية الإدارة و الإقتصاد،جامعة الأردن،2007،ص13.

[2] -حمزة الزبيدي،**إدارة المصارف إستراتيجية الودائع وتقديم الإئتمان**،عمان، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع،2000،ص ص،210,211.

[3] -حرفوش سهام ،صحراوي إيمان،مداخلة بعنوان **دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في التحقيق من حدة الأزمة المالية الحالية**،الملتقي لبعلمي الدولي الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمة العلمية،أيام 20،21 أكتوبر 2009،ص5.

[4] -رحال علي،التقارير المالية،مجلة **أبحاث إقتصادية وإدارية**،العدد الأول،جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر،2007،ص4.

-تتحدد مخاطر القرض من خلال الخسائر في حالة عجز مقترض ما عن سداد الدين أو في حالة تدهور الجودة الإئتمانية للمقترض.[1]

الفرع الثاني:أسباب مخاطر القروض البنكية

إن مخاطر القرض تنشأ بسبب حالات العسر المالي التي يتعرض لها العميل(فرد أو شركة)،والتي تحد من قدرته في التسديد سواء لأصل القرض أو فوائده أو الإثنين معا،إن عدم قدرة العميل علي التسديد أو التعذر عن ذلك إنما هو وليد عدة مسببات،فقد ترجع إلي العميل أو إلي نشاطه أو غيرها ويمكننا تحديد أسباب مخاطر القرض كمايلي:[2]

1-عوامل خارجة عن نطاق البنك:

-تغيرات في الأوضاع الإقتصادية كإتجاه نحو الركود أو الكساد أو حدوث إنهيار غير متوقع في أسواق المال.

-تغيرات في حركة السوق يترتب عليها أثار سلبية علي المقترضين.

2-عوامل داخلية:

-ضعف إدارة القرض أو الإستثمار بالبنك سواء لعدم الخبرة أو لعدم التدريب الكافي.

-عدم وجود سياسة إقتراضية رشيدة.

-ضعف سياسات التسعير.

-ضعف إجراءات متابعة المخاطر والرقابة عليها.

---

[1] -طارق عبد العال حماد، **إدارة المخاطر أفراد،إدارات،شركات،بنوك،مخاطر الإئتمان،والإستثمار،والمشتقات وأسعار الصرف**،الإسكندرية،الدار الجامعية،2003،ص243.

[2] -محاجبية نصيرة، **وظيفة الهندسة المالية في البنوك** ،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجيستر،شعبة نقود ومالية، جامعة8ماي45، 2006،قالمة،ص157.

المطلب الثاني:أنواع ومؤشرات مخاطر القروض البنكية

تتعدد و تتنوع أنواع و مؤشرات مخاطر القروض البنكية وهذا مايؤدي إلي محاولة التقليل منها.

الفرع الأول:أنواع مخاطر القروض البنكية

إن مخاطر القروض البنكية تنقسم من حيث تأثيرها إلي عدة أنواع و يمكن تقسيمها إلي مايلي: [1]

1-مخاطر المهنية(مخاطر المحسوبية): وهي تترتب علي عملية الإقراض وتؤثر علي البنك الذي يمنحها ومنها:

أ- مخاطر العميل:وتتمثل في:

-مخاطر التوقف عن السداد:وهي أسوء أنواع المخاطر حيث يترتب عليها عدم سداد القرض وفوائده.

-مخاطر تجميد القرض:وهي تعني تحقق عملية إقراض رديئة مما ينتج عنها عدم السداد العميل للقرض الممنوح له لفترة طويلة.

ب- مخاطر التحيز:وتتمثل في تهاون القائمين علي عملية الإقراض في دراسة كل عملية إقراض بدقة سواء في مرحلة المنح أو المعالجة أو المتابعة أو التهاون في الحصول علي الضمانات الحقيقية التي تؤمن مركز البنك أو نتيجة لتدني مستوى الخبرة لدى القائمين علي منح القروض.

ج- مخاطر النشاط:وهي المخاطر المرتبطة بطبيعة النشاط،سواء كان زراعيا أو صناعيا أو تجاريا أو خدميا.

د- مخاطر نوعية عملية الإقراض:وهي المخاطر المتعلقة بنوعية القرض (قروض،حسابات جارية مدينة،خصم الكمبيالات،خطابات الضمان،إعتمادات مستندية).

هـ- مخاطر تكنولوجية: وهي المخاطر المرتبطة بالتطورات التقنية وظهور إختراعات جديدة وحدوث عمليات غش من خلالها.

[1] -علي عبد الله شاهين،مرجع سبق ذكره،ص ص13،14.

و– مخاطر السوق :وهي المخاطر المتعلقة بمجالات السوق،كالمنافسة ،الركود,والتضخم،تغيرات في إتجاه المستهلكين.

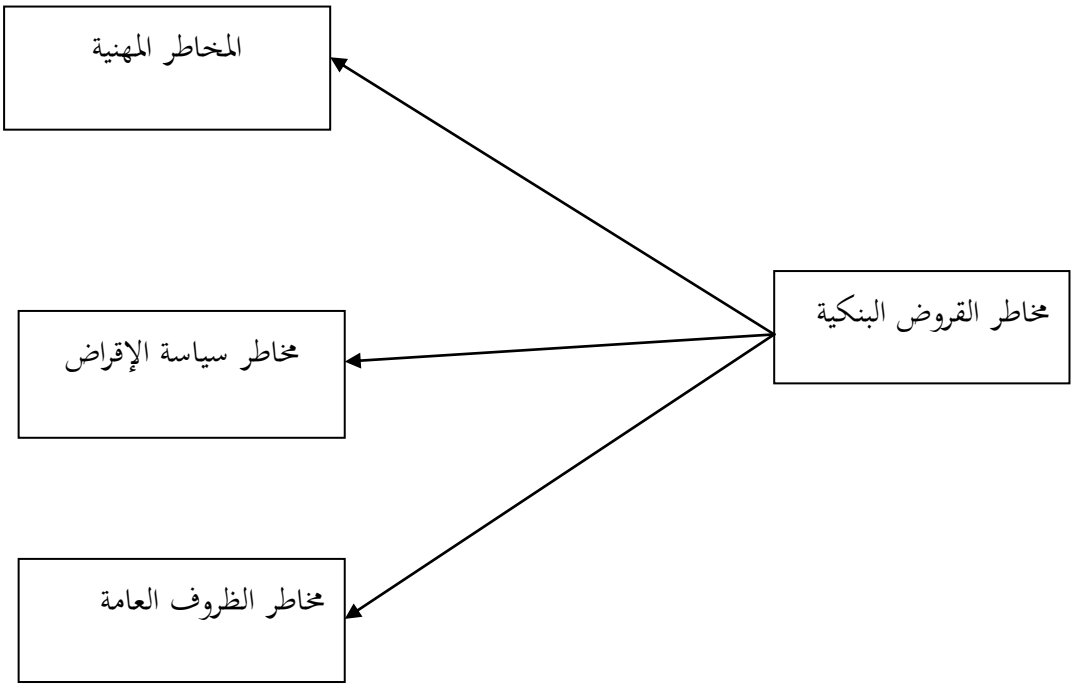
ي– مخاطر السرقة والإختلاس والتواطؤ.

2–مخاطر سياسة الإقراض:وهي المخاطر التي تتعلق بطبيعة سياسة الإقراض التي ينتهجها البنك سواء كانت توسعية أو إنكماشية و كذلك مدى توافق هذه السياسة مع السياسة الإقتصادية العامة للبلد.

3–مخاطر الظروف العامة:وهي المخاطر الناجمة عن الظروف الإقتصادية أو السياسية أو الإجتماعية.

ويمكن توضيح أنواع مخاطر القروض البنكية في الشكل التالي:

الشكل(1–4):أنواع مخاطر القروض البنكية



المصدر:من إعداد الطالبتين

الفرع الثاني:مؤشرات مخاطر القروض البنكية

إن الأخطار اللصيقة بكل عملية إقراض بنكي لم تظهر فجأة،ولم تكن أبدا وليدة اللحظة التي طفت فيها علي السطح,ولكنها كانت نتيجة تداعيات وأسباب مثلث ناقوس الخطر،وجرس الإنذار ،وبالتالي الإعلان صراحة عن وجود خطر بموازاة مؤشرات عدة،وجب علي البنك ملاحظتها في الوقت المناسب وهذا من أجل إعطاء مجال للبنك لإتخاذ الإجراءات الضرورية وإلا حدثت مشكلة،ومن بين هذه المؤشرات مايلي:[1]

-تباطؤ حركة حساب المقترض للبنك،مما يعبر عن نقص وإحتلال،في ظروف التشغيل والنشاط الذي يمارسه العميل بما يجعله غير قادر علي مواجهة إلتزاماته إتجاه البنك.

-كثرة إرتداد الشيكات المقدمة للتحصيل من جانب المؤسسة المدنية نتيجة التعامل مع الزبائن غير جدين دون الحصول علي الحد الأدنى من الضمانات المطلوبة.

-تباطؤ حركة المبيعات وإنخفاض القدرة التسويقية للمؤسسة العملية،مما يزيد تراكم الإنتاج والتقليل من عائد ونشاط المشروع،وهو ما يؤدي الي إنخفاض كفائته.

-إنخفاض قدرة المؤسسة علي الإقتراض من الخارج(الموردين)نتيجة إحساسهم بسوء وحالة مركز المؤسسة المالي وعدم قدرتها علي سداد إلتزماتها إتجاهم.

-تدهور نسبة السيولة سواء في الخزينة أو لدى البنوك بالنسبة إلي إجمالي رأس المال العامل ويمكن للبنك الوقوف عليها من خلال أرصدة الحسابات الدائنة أو المدينة للمؤسسة في البنك.

-إرتفاع نسبة إلتزامات العميل(المؤسسة)قصيرة الأجل إتجاه الموردين وهذا لتغطية عجز السيولة لديه.

ويضاف إلي ماسبق دلائل ومؤشرات أخري لتعثر القروض التي يمكن حصرها في مايلي:

-إنخفاض قيمة الضمانات التي قدمها العميل تأمينا لسداد دينه.

[1] -فريد راغب النجار ،**إدارة الإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة مخاطر البنوك في القرن حادي والعشرون** ،الإسكندرية،مؤسسة شهاب الجامعة، سنة2000،ص ص47،48.

-الخلل الإداري الواضح في نشاط العميل كظهور وإختلاسات في الشركة تؤثر علي سير نشاطها إيراداتها المستقبلية.

-وفاة العميل أو إفلاسه أو هروبه إلي الخارج.

ويضاف إلي ما تقدم من الأسباب تولد القناعة التامة لدي مسؤولي البنك بأن القرض قد أصبح علي درجة من الخطورة تزيد عن المخاطر المألوفة في منح القرض،وبالتالي الشك في إمكانية تحصيله بعضه أو كله.

وبالتالي و إنطلاقا مما سبق ذكره فإن عدم التفطن المبكر لهذه المؤشرات قد ينجز عنه أخطار وخسائر كبيرة للبنك لذلك وجب علي البنك التحسب لها و إتخاذ الإحتياطات اللازمة لتفادي مخاطرها.

المطلب الثالث:خطوات تحديد مخاطر القروض البنكية،ونتائجها،وطرق قيلسها

تتعتبر مخاطر القروض البنكية من أهم المشاكل أو المخاطر التي تواجه البنك وبالتالي تهدد نشاطه.

الفرع الأول:خطوات تحديد مخاطر القروض البنكية

هناك خطوات لا بد من إتباعها لتحديد مخاطر القروض،وذلك قبل وبعد منح القروض:[1]

1-يجب قبل منح القروض:

-التأكد من كافة المقومات الإئتمانية للعملاء للتأكد من جدارتهم الإئتمانية والتي تقاس ب 5cs

-دراسة نشاط العميل وسلامة الجدوى و إمكانية السداد وإستكمال أوراق التسهيل الإئتماني.

-التعرف علي المركز الإئتماني البنكي للعميل،من البنك المركزي والبنك التجاري.

-تحديد مدى المخاطرة،نوعها,وكيفية تجنبها.

[1] -منصور منال،مداخلة بعنوان **إدارة المخاطر الإئتمانية ووظيفة المصارف المركزية** ،القطرية و الإقليمية ،مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمة العالمية،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،أيام20و21أكتوبر2009،ص4.

2-بعد منح القروض:

-المتابعة والتحليل الدوري من إستعمالات،تحليلات مالية،وزيارات ميدانية،ومتابعة نشاط العميل.

-قياس وتحليل المخاطر السابقة إحتمالها مع التنفيذ.

-متابعة ضمانات المشروع وإستمرارها وخطوات التنفيذ وفق البرامج المحددة ماليا و واقعيا.

-كما تتم التحليلات الدورية لمتابعة حالات العملاء بتحليل مراكزهم المالية،إعداد تقارير دورية لمتابعة محافظهم الإئتمانية وزيارة المختصين لتحديد مدى قدراتهم علي السداد.

الفرع الثاني:نتائج مخاطر القروض البنكية

إن وجود مخاطر القروض داخل البنوك التجارية ينتج عنه مايلي:[1]

-تعثر التسهيلات الإئتمانية: لما كان المقصود بمخاطر القروض هو مدى إحتمال عدم تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه للبنك وفق الشروط التعاقدية بين الطرفين فإن تعثر التسهيلات الإقراضية هو عدم أو توقف تسديد المدين لقروضه المستحقة عليه،أي أن المخاطر التي كان من المحتمل أن تقع قد وقعت بالفعل،وأصبحت مشكلة عدم التسديد قائمة بالفعل،ومن المسلم به أن كافة البنوك دون إستثناء حتي الناجحة منها تتعرض لمشكلة القروض المتعثرة.

-فشل البنوك: لقد أثبتت الدراسات البنكية أن أهم العوامل المؤدية إلي إرتفاع عدد البنوك الفاشلة هو إرتفاع معدلات المخاطر في التسهيلات الإقراضية(الرديئة) التي تقدمها هذه البنوك لعملائها،ولو أردنا أن نضع أسبابا لفشل البنوك لوجدنا هذه الأسباب هي نفسها أسباب فشل التسهيلات الإقراضية.

[1] -بهية مصباح محمود صباح ،**العوامل المؤثرة علي درجة أمان البنوك التجارية العاملة** في فلسطين دراسة تحليلية,بحث لإستكمال متطلبات الحصول علي درجة الماجستير في إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية،غزة،2008،ص88.

الفرع الثالث:طرق قياس مخاطر القروض البنكية

إن البنك عند ممارسته لنشاطه في تقديم القروض ،يتوقع دائما الحصول علي مداخيل مستقبلية كبيرة,مع وضع إحتمال عدم تحصيل تلك المداخيل نتيجة لوجود خطر عدم قدرة المقترضين علي الدفع،لذلك فهو يقوم بقياس وتقيم خطر عدم الدفع مسبقا،وذلك لإستعماله طرق ووسائل متعددة وتتجلي أهمها:[1]

1-طريقة النسب المالية:

تتعتبر الدراسة المالية من أهم الأوجه التي تركز عليها البنوك عندما تقدم علي منح القروض للمنظمات،إذ تقوم بقراءة مركزها المالي بطريقة مفصلة و إستنتاج الخلاصات الضرورية فيما يتعلق بوصفها المالي الحالي والمستقبلي وربحيتها,ومدى قدرتها علي توليد تدفقات نقدية تكفي لتسيير عملياتها وأداء إلتزاماتها،وبالتالي يتم إستنتاج نقاط قوتها وضعفها،والتي تساعد علي تحديد قرارها النهائي المتمثل في منح القرض أم لا.

وأول الخطوات العملية التي تقوم بها البنوك أثناء التحليل المالي هي الإنتقال من الميزانية المحاسبية للمنظمة إلي الميزانية المالية،ثم القيام بوضع هذه الأخيرة في صورة مختصرة تعكس أهم المناصب المالية.

ويمكن للبنك أن يقوم بنوعيين من التحليل،تحليل مالي عام يهدف إلي إستخلاص صورة عن الوضعية المالية العامة للمنظمة،وتحليل خاص هدفه الوصول إلي دراسة الأوجه المالية التي لها علاقة بطبيعة القروض،ويعتمد في تحليله هذا علي دراسة النسب المالية التي تظهر العلاقات بين الأرقام الموجودة في التقارير المالية في شكل حسابي،وتقدم علي سبيل المثال لا الحصر بعض النسب التي تطبق في قروض الإستغلال وقروض الإستثمار.

أ-النسب الخاصة بقروض الإستغلال: عندما يواجه البنك طلبا لتمويل نشاطات الإستغلال يجد نفسه مجبرا علي دراسة الوضع المالي لهذه المنظمة طالبة القرض،ومن أجل ذلك فهو يقوم بإستعمال مجموعة من النسب والتي لها دلالة في هذا الميدان،ومن بين هذه النسب مايلي:

[1] -كمال رزيق ،فريد كورتل،مداخلة بعنوان **إدارة مخاطر القروض الإستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية**،مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الخامس،جامعة فيلادلفيا،الأردن،4و5جويلية2007،ص ص،6،8.

-نسب التوازن المالي,ويتم حساب رأس المال العامل و إحتياجات رأسمال العامل والخزينة.

-نسب دوران وتتكون من ثلاث نسب هي:دوران المخزون،سرعة دوران المورد،سرعة دوران الزبائن.

-نسبة السيولة العامة.

ب-النسب الخاصة بقروض الإستثمار: عندما يقوم البنك بمنح قروض لتمويل الإستثمارات،فهذا يعني أنه سوف يقوم بتجميد أمواله لمدة طويلة ،وبالتالي فهو يتعرض إلي مخاطر أخرى تختلف عما هو عليه في قروض الإستغلال،لذلك فهو يقوم بحساب نسب أخرى تتماشى مع هذا النوع من القروض،ومن أهم هذه النسب هي:

-التمويل الذاتي.

-التمويل الذاتي/ديون الإستثمارلأجل.

-نسبة المديونية.

-التقييم المالي للمشروع الإستثماري،وهذا من خلال الطرق التالية:

*طريقة صافي القيمة الحاليةVAN

*طريقة معدل العائد الداخليTRI

*طريقة فترة الإستردادPR

*طريقة مؤشر الربحية IP

2-طريقة التنقيط أو القرض التنقيطي:

هي ألية للتنقيط،تعتمد علي التحاليل الإحصائية والتي تسمح بإعطاء نقطة أو وزن لكل طالب قرض ليتحدد الخطر بالنسبة للبنك والذي يستعملها لكي يتمكن من الملائمة المالية لزبائنه قبل منحهم القرض أو التنبؤ المسبق لحالات العجز التي يمكن أن تصيب المنظمات التي يتعامل معها،وظهرت هذه التقنية لتصنيف

الزبائن في الولايات المتحدة الأمريكية في سنوات الخمسينات من القرن الماضي،وتطورت تدريجيا في فرنسا مع بداية سنوات السبعينات من القرن الماضي،وهي معروفة لدى سائر مطبقي مالية المنظمات:محليلين،منظمات القرض،وخبراء محاسبين.....

وتهتم منظمات القرض كثيرا بهذه الطريقة،لأنها أكثر إتقانا مقارنة مع النسب المالية ولكن إستعمالها قليل،إذ تطبق خصوصا علي القروض الإستهلاكية.

أ–حالة القروض الموجهة للأفراد: يعتمد القرض التنقيطي بصفة عامة علي التحليل التميزي،والذي يعتبر كمنهج إحصائي يسمح إنطلاقا من مجموعة المعلومات الخاصة لكل فرد من السكان،أن يميز بين مجموعة من الفئات المتجانسة وفق معيار تم وضعه سابقا،ووضع كل عنصر جديد في الفئة التي ينتمى إليها،وبالتالي يجب في هذه المرحلة:

–تحديد الفئات والمعلومات الخاصة بكل فئة.

–إستعمال نتائج التحليل علي كل طالب قرض جديد.

ب–حالة القرض الموجهة للمنظمات: يتم تقسيم المنظمات إلي مجموعتين:

مجموعة تحتوي علي المنظمات التي لها ملاءة مالية جيدة،ومجموعة أخري تحتوي علي المنظمات التي لها ملاءة مالية غير جيدة،وفقا للمعايير التالية:

–تاريخ تأسيس المنظمة.

–أقدمية وكفاءة مسيري المنظمة.

–مردودية المنظمة خلال سنوات متتالية.

–رقم أعمالها المحقق.

–نوعية المراقبة والمراجعة المستعملة من قبلها.

-رأسمالها العامل.

-طبيعة نشاطها.

كما يمكن توضيح أهم المقاييس لمخاطر القروض في:[1]

-القروض المتأخرة عن السداد/محفظة القروض.

-حق الملكية/إجمالي محفظة القروض.

-قروض وسلفيات قصيرة الأجل/الأصول.

-مخصصات خسائر القروض/إجمالي القروض و الإيجارات.

[1] -أحلام بوعبدلي،خليل عبد الرزاق ،مداخلة بعنوان **تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997-2000)**،ملتقي المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية ،جامعة الأغواط ،الجزائر،بدون ذكر السنة،ص108.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل وما تم تناوله حول القروض البنكية يتضح أن للقروض البنكية أهمية كبيرة في تحريك عجلة التنمية الإقتصادية، إذ أنها تعتبر بمثابة شريان الإقتصاد الوطني،ولها أهمية بالغة في المجتمع،وتعتبر القروض البنكية همزة وصل بين الأشخاص لتحويل الأموال بينهم،وتمثل عملية الإقراض المحور الأساسي لعمل البنك التجاري،حيث يتمثل في مد الغير برأس مال والذي هو في الأصل ملك لأصحابه تم وضعه في شكل ودائع لدى البنك مقابل الحصول عل فوائد ويسدد المبلغ حسب الإتفاق،وتتعدد أنواع القروض البنكية وفق معايير متعددة،وتتميز بعدة وظائف مماجعلها تلعب دورا كبيرا في الإقتصاد وفي تسوية المبادلات الداخلية والخارجية،وتمر عملية منح القروض بعدة إجراءات ومعايير من أجل تفادي أي مشكل قد يحدث بين مقرض والمقترض.

تتعدد أنواع مخاطر القروض البنكية التي تصيب القروض الممنوحة ،وتسعي البنوك لإدارتها ومحاولة التقليل منها والتقليل من نتائجها لما يقع فيه البنك من مشاكل جراء هذه المخاطر،فإنه يعتمد مجموعة من الأساليب و الإجراءات هادفا من ورائها إلي محاولة تقدير هذه المخاطر حتى يقلل من حدتها.

تمهيد:

إن تطور أي قطاع اقتصادي مرتبط بوجود جهاز مصرفي ذي كفاءة عالية تزوده بالوسائل المالية الضرورية لتمويله، ويعتبر القطاع الفلاحي من القطاعات الاقتصادية المهمة في الجزائر الذي يجب تنميته وتطويره لضمان الأمن الغذائي.

فالوسائل المالية تشكل أحد الشروط الأولية لتنمية القطاع الفلاحي ،لكن فعالية التمويل هي التي تحدد دور هذه الوسيلة الهامة في دفع وكبح عجلة التنمية فيه،فالقطاع الفلاحي يتميز بوجود قيود خاصة لارتباطه بالظروف المناخية و الوتائر البيولوجية والأنظمة الإنتاجية المختلفة مما يستوجب تنوع طرق ومراحل وإجراءات التمويل حتى يلعب دورا محفزا في إنعاش الاقتصاد.

وسنتطرق من خلال هذا الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: ماهية التمويل الفلاحي

المبحث الثاني: مراحل تطور التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

المبحث الثالث:مجالات وخصائص التمويل الفلاحي و المشاكل والحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

المبحث الأول : ماهية التمويل الفلاحي

يعتبر التمويل الفلاحي من أهم العوامل التي تدفع الاستثمار الفلاحي إلى تحقيق معدلات هامة من التنمية الاقتصادية بصفة عامة والتنمية الفلاحية بصفة خاصة ، بحيث أن عملية توفير المال اللازم للاستثمار هو أحد أول العوامل ذات التأثير المباشر على حجم ونشاط الاستثمار فالتمويل هو عصب العملية الاستثمارية ،كما أن للتمويل الفلاحي دور هام في النهوض بالقطاع الفلاحي و ازدهاره.

المطلب الأول :مفهوم وأنواع التمويل الفلاحي

في هذا المطلب سنتطرق إلى تعريف التمويل الفلاحي ونذكر أهم أنواعه .

الفرع الأول: مفهوم التمويل الفلاحي

-"التمويل الفلاحي هو التوفير اللازم للاستثمار في القطاع الزراعي بغض النظر عن مصدره إذا كان من خلال الاقتراض الزراعي أو التمويل الذاتي أو المساعدات أو إصدار السندات .."[1]

-"التمويل الفلاحي يتمثل في منح الفلاحين المستثمرين فرصة استغلال أراضيهم وكذلك استصلاح الأراضي الصحراوية من خلال قدرتهم على اقتناء أنواع مختلفة من المبيدات والأسمدة والآلات الخاصة باستصلاح الأراضي وتهيئتها وتدعيما لري لاستغلال الأراضي في أكثر من دورة إنتاجية خلال السنة."[2]

-"هو توفير واستخدام الأموال اللازمة لتطوير الزراعة وتحسين دخول المزارعين وتحسين مستوى معيشتهم."[3]

---

[1]-حمدي باشا وليد ،**دور السياسة الائتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر** ،مذكرة ماجيستير ،في العلوم الاقتصادية ،خصص علوم مالية،جامعة باتنة،الجزائر،دفعة2014،ص36.

[2]-بونوة شعيب بودلال علي،**إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع**،ملتقي الدولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة،جامعة بسكرة (غير منشورة)،ص135.

[3]-رشا محمد سعيد أمي استيتية ،**تمويل القطاع الزراعي في الاردن** ،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية للدراسات العليا،جامعة الأردن , 1999،ص13.

الفرع الثاني: أنواع التمويل الفلاحي :

1 – التمويل الذاتي: يعتمد هذا النوع من التمويل على الموارد الذاتية المتاحة أي إمكانية تمويل نشاط معين انطلاقا من الموارد الداخلية دون التوجه أو اللجوء إلى مصادر خارجية وهو دليل على قدرة المستثمر في حالة صعوبة المصادر الأخرى وتعذرها على تمويله.[1]

2– القروض البنكية : وهي عملية يرتضي بمقتضاها البنك مقابل فائدة معينة ومحددة أن يمنح عميلا بناءا على طلبه سواء حالا أو بعد وقت معين لتسهيلات في صورة أخرى وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكن من مواصلة نشاطه المعتاد أو إقراض العميل لأغراض استثمارية أو تكون في شكل تعهد متمثلة في كفالة البنك للعميل أو تعهد البنك نيابة عن العميل لدى الغير .[2]

وقد تتمثل هذه القروض البنكية في القروض الزراعية.

2–1 مفهوم القروض الزراعية : وهي قروض في غالبيتها قصيرة أو متوسطة الأجل وقليل منها مخصص للأجل الطويل والهدف منها تمويل المحصول والإنتاج الزراعي الجاري والأجهزة والأبنية.[3]

2–2 طبيعة الائتمان الفلاحي:

إن التمويل البنكي للقطاع الفلاحي يجب أن يراعي الخصائص الذاتية لهذا القطاع من حيث:[4]

---

[1]–محمد بوشوشة،**مصادر التمويل واثرها على الوضع المالي للمؤسسة** ،دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل ببسكرة ،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص إقتصاد وتسيير المؤسسة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007/2006،ص88.

[2]–حمزة محمود الزبيدي،**إدارة الإئتمان المصرفي وتحليل الإئتماني**،الوراق للنشر والتوزيع،الإردن،2002،ص18.

[3]–مصطفى رشدي شيحة،**النقود والمصارف والإئتمان**،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،1999،ص16.

[4]–دلال بن سمينة ،عزيزة بن سمينة ،مداخلة سياسة **التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية** ،ملتقي دولي حول سياسات التمويل وأثارها علي إقتصاديات المؤسسات ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة محمد خيضر ،بسكرة، يومي21،22نوفمبر 2006، ص03.

-الطبيعة الاحتمالية والمتغيرة للإنتاج والدخل والأسعار ،حيث تعتمد الحياة الفلاحية على معطيات وظواهر متغيرة وغير مؤكدة وكذلك لا يمكن تحديد الدخل بدقة لصعوبة تحديد النفقات كما أن الأسعار الفلاحية تتوقف على العرض الإنتاجي غير مرن مما يهدد السيولة اللازمة لتمويل الإنتاج.

-تفتيت الملكية وتعدد اللاستغلاليات الفلاحية إضافة إلى تعدد الأشكال القانونية للاستغلال وتنوع العلاقات للإنتاج الفلاحي.

-ارتباط الائتمان الفلاحي بالسوق العالمية للتصدير.

2-3 ضمانات الائتمان الفلاحي : تختلف الضمانات التي يقدمها الفلاح للبنك باختلاف مبلغ القرض والغرض منه وآجاله فالضمان المقدم في حالة الائتمان القصير والمتوسط الأجل يمكن أن يكون في شكل ضمانات شخصية كالكفالة مثلا أو في شكل رهن للآلات والمعدات والمواشي والمحاصيل الناتجة عن استخدام القروض، أما في حالة الائتمان طويل الأجل تطالب البنوك بضمانات أقوى زيادة في الأمان لذلك تطالب عادة برهن الأصول الثابتة كالعقارات الأراضي البنايات السكنات الريفية...الخ وبالإضافة إلى ضمانات المذكورة يبقى الإئتمان بحاجة إلى سند أقوى من طرف مؤسسات كبرى أو شركات تأمين وهذه الضمانات عبارة عن ضمانات مكملة وأهمها التأمين على الحياة والتأمين على الأخطار (الحرائق،المباني ،العتاد....).[1]

2-4 الأهمية الاقتصادية للإقراض الزراعي: وتتمثل في ما يلي:[2]

-يخلق ويحافظ على حجم كاف من المخرجات (الإنتاج).

-زيادة الكفاءة: يمكن للإقراض أن يحسن من كفاءة العمل المزرعي من خلال شراء كميات أفضل من وسائل الإنتاج المتاحة .

-**التكيف مع الظروف الاقتصادية المتغيرة** : قد يستدعي المتغيرات التقنية الحديثة أو ظروف التسويق المتغيرة إلى إجراء تعديلات رئيسية في المزرعة ، كتبديل أدوات الطاقة وخاصة عندما تنخفض الأسعار وتزداد التكاليف، فالإقراض مصدر رئيسي لإجراء هذه التعديلات والتغيرات.

-**مواجهة التقلبات الموسمية والسنوية في الدخل والنفقات** : وذلك لأن مدخلات الإنتاج يتم شراؤها في فترة معينة من السنة وبيع الإنتاج يتم في فترة معينة أيضا، لهذا فالتدفقات الداخلة والخارجة لا تحصل في نفس

[1]-نفس المرجع السابق,ص 03,ص04.

[2]-علي محمود فارس و آخرون،**أسس الإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني** ،منشورات جامعة المختار البيضاء،ليبيا،2005،ص23،ص24.

الوقت مما يؤدي إلى العجز النقدي من وقت الشراء حتى موعد البيع في بعض المنتجات ولذلك فاستعمال القروض لتسوية هذه التقلبات أمر ضروري لنجاح العمل بصورة جيدة .

-الحماية في الظروف المعاكسة (تجنب الأخطار): لأنه من غير الممكن إزالة كل المخاطر في الزراعة ، فالطقس والمرض والسعر هي أخطار لا يمكن التحكم بها كليا.

3-التمويل التعاوني: و هو يعني توفير الأموال اللازمة لتنفيذ المشاريع الزراعية الضرورية والجماعية ضمن إطار التنظيم التعاوني وتكون أموال الجمعية إما ملكا لها أو تقترضها من مصادر الإقراض المتوفرة.[1]

3-1 مصادر التمويل التعاوني :وتتمثل في كل مايلي:[2]

-رأس المال الاحتياطي: ويقصد به رأس المال الذي تحتفظ به الجمعية قصد مواجهة أي خسائر قد تتعرض لها في المستقبل هذا من جانب ومن جانب آخر تحتفظ به من أجل دعم مركزها المالي وقدرتها على الاقتراض وزيادة خدماتها والتوسع في مشاريعها ، ويتكون من المبالغ التي تحول إلى الجمعية سنويا من الفائض الصافي لعمليات الجمعية بحيث لا يقل عن نسبة مئوية معينة تحددها التشريعات التعاونية بالإضافة إلى الهبات والمساعدات .

-الاحتياطات الأخرى :بالإضافة إلى رأس المال الاحتياطي يوجد بالجمعية احتياطات أخرى كاحتياطي استهلاك المكائن والمعدات والمنشآت وغيرها من الموجودات واحتياطي التعويض على العمال والمستخدمين ومخصصات الديون المشكوك فيها ،وبعض الاحتياطات تعمل على حساب المصروفات وبعضها يؤخذ من حساب الفائض الصافي.

-**الوفرات والودائع**: وهي المبالغ التي تودع بالجمعية سواءا من أعضائها أو من غير الأعضاء وفقا لشروط معينة وتكون الوديعة إما جارية أو لأجل وفي العادة تقبل الودائع الجارية من الأعضاء فقط، أما الوديعة لأجل عادة تقبل من غير الأعضاء مقابل فائدة .

-**العوائد على التعامل**: تتلقى الجمعية عمولة من جراء ما تقدمه من خدمات مختلفة وهي تحصل على هامش ربح ذلك من عمليات التوريد والتسويق والتموين المنزلي والتشريعات القانونية تسمح بتوزيع العائد على أعضاء الجمعية لكل حسب تعامله مع الجمعية.

[1]-نفس المرجع السابق،ص293،ص294.

[2]-المرجع نفسه،ص،ص301،ص306.

–رأس المال الدوار : يتكون من أموال ترد إلى الجمعية أو توضع تحت تصرفها لتستثمرها بصفة دائمة ولمدة زمنية طويلة نسبيا وهذه الأموال التي تستعملها الجمعية بصورة دائمة يكون مصدرها خارجي أي مصادر حكومية أو شبه حكومية.

–**الهيئات والمساعدات** : الكثير من الجهات تقدر لبعض الجمعيات التعاونية الهبات والمساعدات بصورة نقدية أو عينية وذلك قصد تغطية بعض نفقاتها الإدارية أو تستخدمها كرأس مال تشغيل في أعمالها وتكون في صورة الموجودات الثابتة والتي تبقى عند الجمعية كرأس مال دوار فلا تعتبر دخلا وإنما تحول إلى رأس مال احتياطي خاص.

–السندات: عندما تكون الجمعيات التعاونية ناجحة وقوية تسمح لها القوانين أن تطرح سندات دين للبيع يحمل كل منها قيمة معينة وهذا في بعض الدول وقد تطرح هذه السندات للبيع للأعضاء في هذه الحالة تكون مصادر التمويل التعاوني داخلية وتكون مصادر التمويل خارجية عندما تطرح هذه السندات للبيع لغير الأعضاء.

–القروض من المصادر التعاونية : تعتبر هذه القروض من المصادر الداخلية للتمويل التعاوني لأنها تحصل عليها الجمعية من داخل الحركة التعاونية ،بإمكان الجمعية التعاونية أن تقترض من أعضائها أو من جمعية أخرى وفي هذه الحالة تكون شروط الاقتراض يسيرة مقارنة مع شروط الاقتراض من مصادر أخرى غير تعاونية.

–القروض والمصادر الخارجية : تتوجه الجمعيات التعاونية إلى المصادر الخارجية وقد تتحصل الجمعية على قروض من هذه المصادر على أن تسدد القروض في تاريخ استحقاقها وعادة تبيع هذه القروض بفائدة بسيطة أو بدون فائدة، وقد تكون التمويل في شكل مساهمة في رؤوس أموال الجمعيات ، أو في شكل ودائع تودعها الدولة لدى الجمعيات أو تقوم بشراء السندات التي تطرحها.

المطلب الثاني: أهداف وتصنيف التمويل الفلاحي

من خلال هذا المطلب سنعرض أهم أهداف التمويل الفلاحي ومعايير تصنيفه.

الفرع الأول: أهداف التمويل الفلاحي

يمكن استعراض أهداف التمويل الفلاحي من خلال ما يلي:[1]

–زيادة التكوين الرأسمالي في الزراعة لمواجهة الاحتياطات المختلفة .

[1] –رشا محمد سعيد أمي استيتية ،مرجع سابق،ص14.

-المحافظة على حجم نشاط زراعي ملائم والاستفادة من وفرات الحجم وزيادة كفاءة الإنتاج من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة وتطويرها .

-زيادة المقدرة على مواجهة الظروف الاقتصادية المتغيرة كتلك المتعلقة بالتكنولوجيا والأخرى المتعلقة بظروف السوق ومواجهة التقلبات الموسمية في الدخل والنفقات والحماية من الظروف الطبيعية غير المواتية وتوفير مقدرة ائتمانية تساعد في مواجهة تلك الظروف .

-إتاحة التملك ضمن فترة يكون بها المزارع قادر على العمل و الاستثمار .

الفرع الثاني:تصنيف التمويل الفلاحي

يصنف التمويل الفلاحي حسب المعايير التالية:[1]

1-التصنيف بحسب استعمالاتها الرئيسية:

-القروض العقارية :والغرض منها شراء مزرعة أو أراضي إضافية للمزرعة أو شراء مباني والإنفاق على المشروعات الري والصرف واستصلاح الأراضي والإنفاق على البستنة وأية تحسينات أخرى في مزرعة ،وتكون هذه القروض طويلة الأجل.

-**القروض الإنتاجية** :وهي التي تستخدم لغرض شراء مستلزمات الإنتاج الزراعي كالبذور والأسمدة ومواد العلف والآلات والماشية .

-قروض التنظيمات التعاونية الفلاحية : وهي التي تستخدم لمجابهة مصاريف التشغيل والإنفاق على الجمعية التعاونية وعلى المخزون السلعي وعلى الأبنية والمعدات وشراء العقارات اللازمة للجمعية التعاونية.

-القروض الاستهلاكية : تستعمل على السلع والخدمات والتي لا تتصل اتصالا مباشرا بالإنتاج الزراعي وإنما تشبع رغبة المقترض بشكل مباشر.

2-**التصنيف حسب آجال القروض**: وتنقسم هذه القروض حسب هذا التصنيف إلى ثلاثة أنواع وهي:[2]

[1]-المرجع نفسه،ص ص14،ص18.

[2]-رشا محمد سعيد أمي استيتية،مرجع سابق،ص15،ص18.

-القروض القصيرة الأجل: وهي القروض التي تمنح للمزارعين لسد احتياجاتهم الزراعية الموسمية كالبذور و الأسمدة والعلاجات و الأشتال ودفع أجور العمال و الحراثة والحصاد والري وما إلى ذلك من نفقات إنتاجية ويتراوح أجل هذه القروض من سنة إلى سنتين.

-القروض المتوسطة الأجل : وهي التي تمنح للمزارعين لتمويل مشروعات تعطى إنتاجها خلال فترة زمنية متوسطة ويتراوح أجلها في الغالب من سنة إلى 05 سنوات.

-القروض الطويلة الأجل: تصرف هذه القروض لتنفيذ المشاريع التي تقتضي طبيعة الاستثمار فيها لاسترداد ما أنفق عليها خلال فترة طويلة الأجل كشراء الأراضي وإقامة المنشآت والمباني والمصانع وحفر الآبار ومشاريع الاستصلاح الكبيرة ومشاريع الري والصرف الكبرى ،ومدتها تصل إلى عشرين سنة في بعض البلدان.

3-التصنيف حسب الأغراض أو الأهداف : ويمكن تصنيف القروض حسب الأغراض التي تستعمل فيها إلى:

°قروض الزراعات المروية.

°قروض الزراعات البعلية (المطرية).

°قروض الثروة الحيوانية.

°قروض المكينة الزراعية.

°قروض التصنيع الزراعي.

°قروض الإسكان الريفي .

°قروض التسويق الزراعي.

4-التصنيف حسب الجهات المستفيدة: ويشمل كل من :

°قروض الأفراد .

°قروض التعاونيات.

°قروض الشركات .

°قروض القطاع العام.

5-التصنيف تبعا لنوع المحصول الزراعي: ويتضمن الأنشطة التالية:

°البستنة

°المحاصيل الحقلية

°الثروة والتي تتضمن الماشية على اختلاف أنواعها

°الثروة السمكية

°محاصيل الخضر الصيفية والشتوي.

6-التصنيف حسب نوع الضمانات:

-قروض غير مضمونة : وتكون غير مضمونة بضمان مادي ملموس ولكنها تكون مضمونة بكفالة شخصية فقط وخاصة بالنسبة للقروض قصيرة الأجل.

-قروض مضمونة بأموال منقولة: وهذه خاصة بالقروض التي تكون برهن الأموال المنقولة مثل المحاصيل والجرارات والحيوانات أو الذهب أو بعض الأجهزة الكهربائية أو قطع الأثاث ...الخ.

-قروض مضمونة بأموال غير منقولة: وهي تشمل القروض المضمونة بأصول ثابتة مثل الأراضي والعقارات مما يدعو إلى تسمية هذه القروض بالقروض العقارية أحيانا.

7- التصنيف حسب الإنتاجية المتوقعة للقرض:

-القروض الإيجابية : وهي تلك القروض التي تمكن المقترض من الحصول على فائض صافي أي حصول المقترض على دخل يمكنه من إبقاء مبلغ القرض والفائدة المترتبة عليه مع تحقيق فائض اقتصادي بجانب ذلك .

-القروض المحايدة: وهي تتضمن شكلين الأول الاستثمارات الجديدة التي تكون بين حدود الربح والخسارة والثانية قروض التجديد وهي القروض التي يجري تجديدها بسبب عدم تسديدها في الموعد المحدد لها لسبب أو لآخر ويترتب عليها استخدام هذه القروض زيادة في الدخل تكفي لتسديد أصل المبلغ مع الفائدة عليه فقط دون تحقيق أي فائض ويطلق عليها القروض الحدية.

-القروض السلبية : وهي تلك القروض التي لا يترتب على استخدامها زيادة في الدخل بالقدر الكافي الذي يغطي أصل الدين والفائدة المترتبة عليه لذلك فإنها تسمى بالقروض غير المنتجة أو تحت الحدية.

8-تصنيف القروض تبعا لمصدر القرض أو لنوع المقرضين :

°قروض الأقارب أو المعارف .

°قروض المستثمرين الأفراد.

°قروض المصارف التجارية .

°قروض شركات الاقتراض الخاصة بالمواشي.

°قروض مصارف الجمعيات التعاونية.

°قروض الوسطاء والتجار .

°قروض شركات التأمين.

المطلب الثالث: شروط نجاح سياسة التمويل الفلاحي

حتى تكون سياسة التمويل الفلاحي ناجحة وفعالة يجب أن تراعي الشروط التالية:[1]

-التقليل قدر المستطاع من تكلفة القرض: لأن الهدف من هذا القرض هو تشجيع المزارع على استخدام مثل هذه القروض للنهوض بإنتاجه الفلاحي.

-وضع خطط خاصة بعملية الاقتراض من طرف المؤسسات المقترضة : وهذا لكي توضع فيها كل شروط الاقتراض حتى يستطيع جميع المزارعين حتى الصغار منهم الاستفادة من هذه القروض، وفي الوقت الذي تطلب فيه دون أية عرقلة حتى يتمكن المزارع من استخدام القروض في الوقت المناسب.

-مراعاة الوفاء من طرف المزارعين إتجاه مؤسسات الاقتراض : وهذا بإتباع أساليب الإنتاج الحديثة عن طريق التسويق المنظم للمنتجات، ويتم هذا التنظيم عن طريق بناء المخازن المكيفة (ثلاجات) حيث أن وفاء المزارعين بالتزاماتهم في الوقت المحدد يشجع المؤسسات المالية من مواصلة عملها اتجاه مختلف المزارعين مهما كانت مستوياتهم ومناطق فلاحتهم.

-تأمين محاصيل الزراعة لدى المؤسسات المختصة : فهذه الأخيرة يمكن أن تخفف من الأخطار التي تصيب المحاصيل الفلاحية، ومن ثم يمكن للمؤسسات المقترضة أن تمول المزارعين دون أي أخطار على أموالهم وإن وجدت بعض الأخطار فتكون خفيفة.

-تحديد قيمة القرض على أساس قواعد منظمة : بحيث يجب فيها مراعاة احتياجات مختلف المناطق القادرة على القيام بهذه المهام بكفاءة وخاصة بالنسبة لصغار المزارعين.

-وجوب استخدام القروض الفلاحية المتاحة في الأغراض التي صرفت من أجلها : فعلى مؤسسات التمويل أن تقوم بحملة إعلانية وتوعية للمزارعين في كيفية استخدام القروض الفلاحية واستثمار هذه الأموال

[1] -دلال بن سمينة، **التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر (1999-2000)دراسة حالة بنك BADR-وكالة بسكرة**،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية،تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر بسكرة،2004،ص32،ص33.

على أحسن وجه حتى تعود هذه الأموال بالفائدة على المزارعين وعلى مؤسسات التمويل وأن لاتبقى مكتوفة الأيدي أمام ظاهرة استخدام جزء كبير من الأموال في أغراض استهلاكية ترفيهية لا علاقة لها بالإنتاج.

–ضرورة اهتمام المؤسسات الممولة بالصناعة الزراعية :فلا يخصص تقديم القروض الفلاحية فقط بقصد تنمية القطاع ، ولكن على هذه المؤسسات أن تخدم بطرق مباشرة أو غير مباشرة كتقديم القروض المالية لمختلف الصناعات التي لها علاقة بالزراعة لأن مثل هذه الصناعات لها أهميتها الخاصة في التنمية الفلاحية .

–تهيئة المناخ : لكي يكون للقرض فعالية لابد أن يهيئ المناخ المناسب لاستخدامه حتى يؤدي إلى زيادة الإنتاج الذي يترتب عنه زيادة دخل المزارع، فزيادة الانتاج إذا صاحبها نظام سليم للتسويق مع إعداد الطرق ووسائل النقل المناسبة أدى كل هذا إلى تحقيق الوفاء وهذا هو الهدف من منح القروض.

–مواعيد سداد القروض : يجب أن تكون مواعيد سداد القروض تبعا لمواعيد استلام الدخل وعلى أقساط تسهيلا للدفع.[1]

المبحث الثاني:مراحل تطور التمويل البنكي للقطاع الفلاحي

اتبعت الجزائر بعد الاستقلال خطوات التخطيط المركزي حيث تم تطبيق هذا المنهج وفق اقتصاد يعطي الأولوية إلى الخدمات البنكية في تمويل مختلف النشاطات الاقتصادية بما في ذلك القطاع الفلاحي باعتباره احد أهم القطاعات الحيوية،كما عملت تلك البنوك على لعب دور مهم من أجل المساهمة في المخططات التنموية داخل هذا القطاع منذ الاستقلال هذا مرورا بعدة مراحل أهمها:

المطلب الأول: المرحلة الأولى(1962–1986)

كان القطاع الفلاحي قبل الاستقلال يعتمد على نوعين من أنواع التمويل البنكي الأول موجه إلى توفير الموارد المالية حسب الاحتياجات القصيرة والمتوسطة الأجل للمستثمرين باستخدام خدمات الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي والتضامني (CACAM) مهمته تمويل جميع المشاريع الفلاحية ابتداء من سنة 1935،أما النوع الثاني فهو موجه إلى تمويل احتياجات الفلاحين الجزائريين والمسمى الشركات الفلاحية،الاحتياط (SIP) ومن بعد ذلك (SAP) التي تم تأسيسها سنة 1952حيث تم الاعتماد على هذا الأخير حتى بعد الاستقلال وبتحديد سنة 1966،من أجل ضمان عملية تمويل القطاع الفلاحي ،رغم اختلاف السياسات بعد الاستقلال إلا أن الدولة احتفظت بنفس طرق التمويل حيث استمر الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي

[1]–محمد سعيد الفتيح،**مبادئ الاقتصاد الزراعي منشورات جامعة حلب**،سوريا،1979،ص288،

بتمويل القطاع الفلاحي المسير ذاتيا مع تخصيص الشركات الفلاحية للاحتياط نحو تمويل القطاع الخاص وباقي النشاطات الريفية الغير الفلاحية. [1]

لقد تم توجيه عملية تمويل القطاع الفلاحي منذ الاستقلال إلى عدة مؤسسات حكومية مختلفة باختلاف هياكلها وأدوارها،إذ لم يستمر نشاط الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي طويلا بعد الاستقلال وبتحديد سنة1963 تم تحويل مهامه إلى الخزينة العمومية التي تكفلت بمهمة ضمان تمويل القطاع الفلاحي خلال الدورة الإنتاجية (1963-1964)هذا بالشراكة مع الصندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط والديوان الوطني للإصلاح الزراعي الذي تأسس سنة1963،استطاعت الدولة وبالتنسيق بين مختلف المؤسسات المذكورة من ضمان الموارد المالية الكافية لتمويل المزارع المسيرة ذاتيا والاهتمام بعملية استصلاح الأراضي [2]،وخلال هذه المرحلة عملت الخزينة العمومية على ضمان انتقال ملكية الممتلكات المادية والمالية للمستعمرين الذين تخلو عنها مباشرتا بعد الاستقلال إلى الدولة ،حيث استطاعت من توجيه حوالي 420مليون دج خلال هذه الفترة في شكل اعتمادات مالية هدفها الحفاظ على إنتاج القطاع بعد الهجرة الجماعية للمعمرين. [3]

غير انه ونظرا لعدم الاستقرار السياسي من جهة وضعف القدرة المالية والائتمانية التي عاشتها البلاد بعد الاستقلال من جهة ثانية حيث انعكست هذه الظروف سلبيا على عملية تمويل القطاع،تم توجيه تلك المهام إلى البنك المركزي سنة 1964،ويعود سبب هذا التحويل إلى عجز الدولة (الخزينة العمومية) على توفير الاحتياجات المالية الضرورية للقطاع الفلاحي،استغل البنك المركزي إمكانياته المالية من خلال تخصيص إعتمادات لصالح الديوان الوطني للإصلاح الزراعي، غير أنه و رغم كل ماتم إعداده وتقديمه في سبيل نجاح هذه العملية إلا أن الأسلوب المنتهج من طرف الديوان في كيفية توزيع تلك الاعتمادات بشكل قروض على الفلاحين لم يحقق النتائج المرجوة منه،حيث تميز أحيانا بالبطء وتأخير حصول الفلاح على القروض كما أنه لم يكن مستقل في اتخاذ قرارات التمويل بل كان مشروع القرض يعرض على العديد من اللجان والهيئات بالإضافة إلى تعدد الشروط التي وضعها الديوان في سبيل منح القروض والتي تعتبر في الكثير من الأحيان تعجيزية أمام صغار الفلاحين[4]،واصل البنك المركزي مهامه التمويلية خلال ثلاثة دورات إنتاجية،قدم من خلالها خدماته حسب الطلب عليها قدر حجم القروض حوالي 2366.3مليون دج موزعة كمايلي:

[1] -Abdelhamid ,**AQuelle agriculture pour lalgerie** ,Office des publication Universitaires,2209,p142.

[2] -بويهي محمد،**القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،2004،ص187.

[3] -Abdel hamid,A,opcit,P143.

[4] -Bedrani,S,LAgriculture Algeriene Depuis 1966,OPU Alger,1981,P208 .

(1965/1964=516مليون دج)،(1966/1965=901مليون دج) ،
(1967/1966=949.3 مليون دج).[1]

نظرا لكل تلك الظروف تم تحويل عملية تمويل القطاع الفلاحي مجددا إلى البنوك التجارية حيث باشر البنك الوطني الجزائري هذه المهام ابتداء من سنة 1967بموجب رقم 66_78.[2]

استغل هذا البنك مهامه الجديدة بإجراء عدة تعديلات على السياسة الائتمانية الفلاحية في مقدمتها الاعتماد على اللامركزية في اتخاذ قرارات منح القروض بهدف الإسراع في دراسة طلبات القروض [3]،بالإضافة إلى حل الديوان الوطني للإصلاح الزراعي والاعتماد على مساعدة الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني،استمر هذا التعاون إلى غاية 1968اذ تم إصدار مرسوم 68_534والمتضمن تصفية كل من الصندوق الجزائري للقرض الفلاحي التضامني وكل من فروعه الجهوية والمحلية وكذا صندوق المركزي للشركات الفلاحية للاحتياط وصندوق التسليفات الفلاحية،اذ قامت الدولة بتوجيه مهام كل هذه الصناديق الى البنك الوطني الجزائري الذي أصبح بموجب هذا الأمر الممول الوحيد للقطاع الفلاحي.[4]

كما قام البنك بتخفيض تكاليف منح القروض وتسهيل الوصول إليها،حيث خفض من معدلات الفائدة بنسب مختلفة حسب اختلاف نوع القرض 4% للقروض قصيرة الأجل و 3.5% متوسطة الأجل و 2.5% طويلة الأجل من 10سنوات و3 %أكثر من 10سنوات،رغم هذا لم يستطع القطاع الخاص خصوصا صغار الفلاحين من الحصول على القروض اللازمة في الوقت المناسب حيث قدرت حصتهم خلال هذه المرحلة حوالي 5%من مجموع القروض الممنوحة للقطاع العام ويرجع السبب في هذا التوزيع إلى عجز الفلاح عن تسديد مستحقاته المالية إذ تراجع معدل التسديد من 60%خلال الموسم 79/78الى اقل من 37% في موسم 82/81[5]، لم يستطع البنك الوطني الجزائري رغم كل التسهيلات التي قدمها على المساهمة في إنعاش القطاع الفلاحي حيث ارتفع مستوى مديونية الفلاح ،هذا ما دفع الدولة إلى إعادة هيكلة القطاع الفلاحي،المصاحبة بإعادة هيكلة المؤسسات المالية المانحة للقروض الفلاحية مما ساهم في ظهور بنك الفلاحة والتنمية الريفية سنة1982.عمل هذا البنك منذ نشأته على تسهيل إيصال خدماته المالية عن طريق التقرب

[1] -Abdelhamid,A,OP,Cit,P143.

[2] -الجريدة الرسمية،العدد51الصادرة يوم 14جوان 1966،ص782.

[3] -بويهي محمد،مرجع سابق،ص190.

[4] -الجريدة الرسمية،العدد78الصادرة يوم 28ديسمبر 1968،ص1550.

[5] -Abdelhamid,A,OP,Cit,p143.

والتوغل داخل المناطق الريفية المعزولة،حيث قام بفتح العديد من الفروع داخل مختلف البلديات ذات الطابع الفلاحي هذا ما نتج عنه ارتفاع حجم الخدمات البنكية الممنوحة للقطاع الفلاحي بمختلف أنواعها،حيث قدرت في بداية الفترة ب 2827مليون دج قروض قصيرة الأجل و 1775مليون دج كقروض متوسطة الأجل،مع إعطاء أهمية اكبر للقطاع الخاص في مجال القروض قصيرة الأجل التي لا تتطلب ضمانات كبيرة،ويمكن أن يتحصل عليها اغلب الفلاحين،أما من جهة القروض طويلة الأجل قام بتحمل تكلفة تمويل ما نسبته 60%من حجم الاستثمارات وباقي المبلغ يتم دفعه كمساهمات شخصية من قبل الفلاح،وقد واصل البنك نشاطاته وفق مخططات تنموية هدفها التخفيف من حجم المشاكل المالية التي شهدها القطاع الفلاحي خلال فترة تولي البنك الوطني الجزائري مهمة تمويل القطاع ومن اجل تحقيق هذا خصص البنك 37مليار دج من موارده الخاصة لتمويل نفقات الاستغلال مع تطبيق معدلات فائدة منخفظه بهدف جلب الاستثمارات إلى القطاع الفلاحي.[1]

غير أن عملية التمويل خلال هذه الفترة واجهت عدة مشاكل أهمها:

_عدم قدرة صغار الفلاحين على الوفاء بديونهم وضعف إمكانية تقديم ضمانات كافية مقابل الحصول على احتياجاتهم المالية.

_إنخفاض حجم القروض طويلة الأجل بسبب عجز الفلاح على توفير 40% من قيمة القرض في شكل مساهمات شخصية.

_التدخل المستمر للدولة باعتبارها المالك والمسير للقطاع الفلاحي من جهة وباستخدام سياسة مبنية على الاتجاه الاشتراكي في تحديد حجم ومسار الخدمات المالية المقدمة.

***أنواع القروض الفلاحية خلال الفترة:**

تنقسم القروض الفلاحية خلال هذه الفترة إلى:

1**-قروض الاستغلال:** شهدت قروض الاستغلال خلال هذه الفترة ارتفاع كبير ويرجع السبب إلى تفاقم نفقات اليد العاملة والتي تمثل لوحدها 62% من مجموع نفقات الاستغلال لذلك كانت اغلب قروض الاستغلال توجه إلى تغطية أجور العمال.[2]

[1]-بويهي محمد،مرجع سابق،ص238.

[2]-رابح زيبري،**الاصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر وأثارها على تطويره**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1996،ص67.

على غرار القطاع العام عاش القطاع الخاص فترة من التهميش رغم أهميته ودوره في تغطية العجز الناجم عن مجموعة من الثغرات المتواجدة لدى كل من سياسة التسيير الذاتي الثورة الزراعية،حيث فرضت الدولة على الفلاحين الراغبين في القروض الموسمية ضمانات تعجيزية مثل رهن عقد الملكية للأراضي بالإضافة إلى معدلات الفائدة المتقلبة والتي يعجز صغار الفلاحين على تحمل تكاليفها .[1]

2-**قروض الاستثمار** :عمل القطاع الفلاحي منذ الاستقلال على تنمية البنية التحتية وتجهيزها بالموارد المادية من آلات وتجهيزات ومعدات بالإضافة إلى الموارد البشرية قادرة على مواجهة مختلف المخاطر والعقبات التي تقف أمام المسار التنموي للقطاع،من اجل هذا تم تخصيص مجموعة من القروض المتوسطة و طويلة الأجل هدفها توفير الموارد المالية اللازمة لنجاح هذه المهمة،رغم التطورات التي شهدتها قروض الاستثمار بين كل من الرباعي الأول والثاني إلا أنها تبقى بعيدة عن تحقيق الأهداف المرجوة خصوصا وان المخططات المتبعة من قبل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية القائمة على تقوية ودفع عجلة التنمية داخل القطاع بالاعتماد على تكثيف الاستثمارات ويرجع السبب في هذا إلى ثقل الإجراءات الإدارية والتقنية،المبالغة في طلب الضمانات إذ يشترط مثلا تقديم وثيقة إثبات امتلاك أراضي فلاحية لا تقل عن 50هكتار من اجل الاستفادة بقرض لشراء جرار،قد تم تدارك هذه النقائص ابتداء من المخطط الخماسي الأول.[2]

الجدول (2-1) توزيع قروض الاستثمار

توزيع قروض الاستثمار	القطاع العام	القطاع الخاص
الرباعي الأول	990	208
الرباعي الثاني	2224	55
الخماسي الأول	3479	783

المصدر:رابح زبيري،الإصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وأثرها على تطوره،مذكرة دكتوراه، 1996،ص81.

[1]-نفس المرجع سابق،ص75.

[2]-رابح زبيري،مرجع سابق،ص84.

المطلب الثاني:المرحلة الثانية(1986-1999)

نظرا لتدني أسعار المحروقات وما نتج عنها من ضعف القدرة التمويلية لمختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي لجأت الجزائر إلى اتخاذ سلسلة من الإصلاحات هدفها التأقلم مع الأوضاع الراهنة ومواكبة تلك التغيرات الرامية إلى ضرورة التوجه نحو استقلالية المؤسسات العمومية وإصلاح المنظومة البنكية بكل فروعها وهيئاتها إذ يمكننا ترتيب هذه الإصلاحات كما يلي:

الفرع الأول:إصلاحات 1986-1989:

جاء هذا الإصلاح طبقا للقانون رقم 86-12 الذي عملت من خلاله الدولة على إعطاء حيز من الحرية للمؤسسات البنكية في تسيير وتحديد مخصصاتها الائتمانية بالاعتماد على اللامركزية في اتخاذ معظم قراراتها هذا ما ورد في المادة 11 من نفس القانون حيث يعطي للبنك الاستقلالية في منح القروض ومتابعتها مع اتخاذ كافة التدابير الضرورية للتقليل من خطر عدم السداد،كما يتم بموجب نفس القانون إلغاء التخصص البنكي،انطلاقا من هنا تم توزيع مهام تمويل القطاع الفلاحي على كافة البنوك التجارية بما في ذلك بنك الفلاحة والتنمية الريفية[1]،بعد سنتين من هذا القانون توجه المشرع الجزائري نحو الرفع من استقلالية البنوك والتقليل من الحواجز البيروقراطية التي كانت تقف عائق بين الفلاح والبنك وعليه أصبح الفلاح يتعامل مباشرتا مع المؤسسات المالية دون وسيط هذا ما سهل من الإجراءات الإدارية وخفض من مدة حصول الفلاح على القروض، لكن رغم كل تلك التدابير استمرت الدولة بالتدخل في نشاط المؤسسات البنكية بحجة حماية مصادر تمويل المستثمرات الفلاحية التي تم إنشاءها بعد إعادة هيكلة القطاع الفلاحي بموجب قانون 87-19،حيث عملت الدولة على إرغام تلك المؤسسات بمنح قروض لمستثمراتها الفلاحية التابعة للقطاع العام دون تقديم ضمانات كافية مقابل تلك القروض،لكن في المقابل تم البدء في تجهيز مؤسسات التأمين من أجل الاستثمار في القطاع الفلاحي ومساعدة البنوك في تحمل جزء من المخاطر التي تواجهها بعد أن قررت الدولة التنازل عن الدور التمويلي لهذا القطاع.[2]

[1]-الجريدة الرسمية،العدد34الصادرة يوم20أوت1986،ص1425.

[2]-زاوي بومدين،**التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)** ،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،تخصص إقتصاد وتسيير عمومي،جامعة مصطفى إسطنمبولي معسكر،2015-2016،ص190.

الفرع الثاني:إصلاحات1990-1999:

شهد النظام المصرفي الجزائري منذ الاستقلال العديد من الإصلاحات غير أن أهم إصلاح هو ذلك الذي تم بموجب قانون 90-10والمسمى بقانون النقد والقرض والذي تم إنشائه وفق بندين أساسيين وهما:[1]

_ الفصل بين الجهاز التنفيذي وهيئات النقد والقرض من خلال إعادة تأهيل دور البنك المركزي في التسيير المالي والنقدي.

_إلغاء احتكار الدولة للقطاع المصرفي ،مكن قانون النقد والقرض وعلى الخصوص المادة 127-128-129-130بفتح السوق المصرفية أمام الاستثمار الخاص مهما كان نوعه (وطني_أجنبي)وهو بذلك صادق على نهاية فترة طويلة من الاحتكار الذي فرضته السياسة الاشتراكية المتبعة من قبل الدولة.

رغم العديد من ايجابيات هذا الإصلاح إلا انه كان لديه بعض الانعكاسات السلبية التي أثرت على حجم القروض والخدمات المالية الموجهة من قبل البنوك نحو بعض القطاعات الحساسة،بما في ذلك القطاع الفلاحي حيث نتج عن هذا القانون ارتفاع درجة الرقابة على النشاط البنكي،واحترام حجم المخاطر التي يتحملها البنك عند منحه القروض مع قلة الموارد المالية وصعوبة إعادة التمويل،ارتفاع معدلات الفائدة ابتداء من شهر ماي 1990الناتج عن تحرير أسعار الفائدة حيث انحصرت بين 13%و23.5%،كل هذه القرارات وغيرها أدت إلى ضعف العلاقة التي تجمع بين الفلاح والبنك حيث توجهت البنوك إلى فرض إجراءات جديدة في منح القروض الفلاحية تتضمنها ضرورة إجراء دراسات اقتصادية حول طبيعة وأهمية ومستوى النجاح المشروع مع تقديم الضمانات الكافية والمناسبة التي من خلالها يمكن للبنك تخطي مشكل المخاطر المختلفة،وكنتيجة لهذه الأوضاع انخفض حجم القروض الممنوحة لهذا القطاع من 12.3مليار دينار جزائري سنة 1987الى 1.6مليار دينار جزائري سنة 1992،وفي المقابل ارتفع مستوى عجز الفلاح على تسديد ديونه من 8مليار دينار جزائري سنة 1993 إلى 27مليار سنة 1997هذ ما أدى إلى ضرورة تدخل الدولة من أجل إعادة جدولة تلك القروض على ان يتم تسديدها وفق دفعات بمعدلات فائدة تفصيلية ولمدة تختلف باختلاف طبيعة القرض، وقد تمت إعادة الجدولة على مرحلتين الأولى سنة 1994 والثانية سنة 1997،هذا بهدف جلب

[1]-عجلة الجيلالي،**الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال** ،مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا العدد4، 2005،ص302.

الفلاحين الذين ليس لديهم الرغبة في التسديد ومساعدتهم على تقديم العديد من التنازلات و التحفيزات من اجل الوفاء بتعهداتهم،مقابل حصولهم على قروض جديدة تمكنهم من تحسين قدراتهم على السداد.[1]

ويرجع السبب في هذه الوضعية إلى عدم كفاية المدخرات البنكية وانخفاض قيمتها،نظرا للتغيرات التي شهدها معدل التضخم في تلك الفترة،حيث أدى هذا إلى ارتفاع معدلات الفائدة على القروض الفلاحية خلال الفترة 1990-1992لتصل إلى 23.5% سنة 1990وتنخفض بعد ذلك إلى 8%على المدى القصير و6%على المدى المتوسط و 5%على المدى الطويل وهذا ابتداء من سنة 1992،لقد تم تطبيق هذه السياسة على كافة المشاريع ذات الطابع الفلاحي دون تفريق[2]،هذا ما يمكن توضيحه خلال الجدول:

الجدول(2-2) تطور معدلات الفائدة(1986-1999)

السنوات	قروض قصيرة الأجل	قروض متوسطة الأجل	قروض طويلة الأجل
1990-1986	4 إلى 6%	5% إلى 6%	4% إلى 6%
1992-1990	13%إلى23,5%	13%إلى23,5	15% إلى 23,5
بعد 1992	8%	6%	5%

ا لمصدر :رابح زبيري،الإصلاحات في القطاع الزراعي بالجزائر وأثرها على تطوره،مذكرة دكتوراه،ص105.

إن هذه السياسة الصارمة التي انتهجتها البنك خصوصا نحو صغار الفلاحين الذين يمارسون نشاطاتهم على المستوى الأسري حيث تجاهل البنك مجمل نشاطاتهم الإنتاجية ودورهم كقوة عاملة قادرة على خلق الفرق وكوسيلة يمكن أن يعتمد عليها البنك في جذب مدخراته،انطلاقا من هنا ونظرا لضعف قدرة بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تلبية كافة الاحتياجات المالية للفلاحين من جهة وعدم قدرته على تغطية مجمل المناطق الريفية من جهة ثانية،تم تأسيس الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية .[3]

عمل الصندوق الوطني للتعاضدية الفلاحية الذي تأسس سنة 1995بمختلف فروعه الجهوية والمحلية على مواصلة برنامج(CACAM)،تمحور هدف هذا الصندوق في ترقية وتنمية النشاطات الفلاحية والريفية والصيد

[1] -Djenane,A,Ajustement Structurel et Secteur Agricole,Unles cahiers De CREAD,N46,1999,P134.
[2] -Bedrani,S,Boukhari,N,et Djenane,A,OP,Cit,P124.
[3] -Bedrani,S,Boukhari,N,et Djenane,A,ibid,P125.

البحري هذا بالتنسيق مع صندوق التامين الفلاحي على حماية الفلاح وتقديم الضمانات الكافية والتي تجاوزت لأول مرة حجم التمويل الغير رسمي الموجه للقطاع الفلاحي.[1]

***أنواع القروض الفلاحية1986 –1999:**

شهدت عملية تمويل القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة انخفاض مستوى كافة أنواع القروض خصوصا قروض الاستغلال وقد يرجع سبب هذا الانخفاض إلى إلغاء الأجور التي كانت تدفع إلى العمال النشطين بالقطاع في شكل تسبيقات على العوائد،هذا بعدما تم تخصيص مزارع القطاع الاشتراكي وتحويل العمال من هيئة أجير إلى مستثمر فلاحي،بالإضافة إلى ارتفاع معدلات الفائدة،أما قروض الاستثمار شانها شان قروض الاستغلال،هي بدورها تأثرت بتقلب معدلات الفائدة هذا ما جعل نسبتها لا تتعدى 7% من المجموع الكلي،كما لعب تدني الوضع الأمني خلال سنوات التسعينات و ما صاحبه من هجرة اليد العاملة الفلاحية لأراضيهم واستثماراتهم دور مهم في انخفاض معدلات نمو القطاع،وفي نفس الوقت سيطرت القروض متوسطة الأجل على أغلبية قروض الاستثمار مقابل القروض طويلة الأجل التي يعمل الفلاح على تفاديها بسبب ارتفاع تكاليفها من جهة وعدم ثقته في الاستثمار بهذا القطاع من جهة ثانية،عند نهاية مرحلة التسعينات بلغ حجم الديون البنكية التي عجز الفلاح عن تسديدها حوالي 40مليار دج هذا ما أدى إلى تدخل الدولة من خلال قرار تجميد تلك الديون وتحويل مستحقاتها نحو الخزينة العمومية وكان هذا احد أهم أسباب ظهور المخطط الوطني للتنمية الفلاحية سنة 2000وعودة التدخل المباشر للدولة في تسيير وتمويل وحماية النشاط الفلاحي.[2]

[1] -Abdelhamid,A,OP,Cit,P144.

[2] -زاوي بومدين،نفس المرجع السابق،ص192-193.

المطلب الثالث:المرحلة الثالثة 2000-2014

استطاع القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة من تحسين وضعيته المالية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات حيث تم تخصيص تلك العوائد بهدف إنعاش مختلف القطاعات بما في ذلك القطاع الفلاحي الذي شهد خلال بداية هذه الفترة عدة إصلاحات المتمثلة في: [1]

1/تخفيض نسب الفوائد على القروض:

في إطار تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،تم توسيع وتكثيف دعم الدولة المالي المباشر للفلاحة من خلال الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية ليشمل تقديم قروض بدون فوائد،منح إعانات نهائية للفلاحين الذين يلتزمون بإنجاز برامج ونشاطات تندرج ضمن المحاور التالية:

_تطوير الإنتاج الفلاحي و الإنتاجية في مختلف فروعه.

_تكييف وتحويل أنظمة الإنتاج.

_استصلاح الأراضي الزراعية عن طريق الدعم.

2/إنشاء صناديق متخصصة للدعم:

في إطار السياسة الجديدة لدعم القطاع الفلاحي تم إنشاء مجموعة من الصناديق بلغ عددها حتى الآن 09صناديق متخصصة في دعم مختلف النشاطات فروع الإنتاج الفلاحي،تتلقى سنويا أغلفة مالية من ميزانية الدولة،وتقوم بصرفها للمستخدمين كدعم في شكل:

_إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية الري الفلاحي والمحافظة على الثروة الحيوانية ونباتية.

_إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تنمية المردود والإنتاج الفلاحي،وتسويته،وتخزينه وتكييفه وحتى تصديره.

_إعانات بعنوان مساهمة الدول في تمويل مخازن الأمن الغذائي.

_إعانات بعنوان مساهمة الدولة في حماية مداخيل الفلاحين.

_إعانات بعنوان مساهمة الدولة في تخفيض القروض على الفلاحين.

_إعانات بعنوان مساهمة الدولة في دعم أسعار المنتجات الطاقوية المستعملة في الفلاحة .

[1]-رابح زبيري، **حدود وفعالية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية** ،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الاقتصادية ،تخصص علوم مالية،جامعة الجزائر، الجزائر،ص30.

3/الإعانات (الإعفاءات)الجبائية وشبه الجبائية:

في إطار تشغيل الشباب وتشجيعه على المساهمة في النشاط الفلاحي لتشبيب قوة العمل الزراعية،تستفيد المؤسسات المصغرة ،والوحدات الفلاحية المتخصصة(في تربية المواشي،الدواجن...)المنشأة من طرف الشباب من تسهيلات جبائية وشبه جبائية خلال مرحلتين تنفيذ واستغلال المشروع كما يلي:

***خلال مرحلة تنفيذ المشروع**:يستفيد أصحاب المشروع من:

_الإعفاء من الرسم على نقل الملكية ل8% على الاكتسابات العقارية.

_الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.

_الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات وإضافات البناءات.

***خلال مرحلة استغلال المشروع:**

يستفيد المشروع ابتداء من تاريخ انطلاق نشاطه لمدة تمتد من (حسب طبيعة المشروع وموقعه)من التسهيلات التالية:

_الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي،والدفع الجزافي والرسم على النشاط المهني.

_الاستفادة من المعدل المنخفض 7%كإشتراكات أصحاب العمل فيما يخص المرتبات المدفوعة لأجراء المؤسسة المصغرة.

***تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر (2001-2005)**

تمثل تمويل القطاع الفلاحي خلال هذه الفترة في البرامج التنموية (مخطط الإنعاش الاقتصادي،مخطط النمو والمخطط الخماسي)حيث ركزت في مجملها على تحسين الإطار المعيشي وبعث التشغيل وإعادة التوازن الجهوي. والجدول الآتي يظهر الأحجام والمخصصات المالية لكل مخطط:

الجدول رقم(2-3):يمثل الأحجام المالية الموجهة للقطاع الفلاحي في ظل المخططات الثلاثية (الوحدة مليار دينار جزائري):

	مخطط الإنعاش الاقتصادي (2001-2005)	مخطط دعم النمو (2005-2009)	المخطط الخماسي (2010-2014)
إجمالي الاستثماري	525	74202	21214
الفلاحة	65	300	1000
النسبة المئوية	12,46%	7,14%	4,71%

المصدر:زهير عماري،تحليل اقتصادي قيسي لأهم العوامل المؤثرة على قيمة الناتج المحلي الفلاحي خلال فترة (1980-2009)،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،جامعة بسكرة،الجزائر، 2001-2014،ص65.

على العموم يمكن تقسيم مراحل التمويل الفلاحي في الجزائر إلى ثلاثة مراحل وهي:

الفرع الأول: تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي(2001-2005):

يمثل تمويل القطاع الفلاحي في إطار هذا البرنامج في المخطط الوطني للتنمية الفلاحية حيث قدر غلافه المالي ب55.89مليار دينار جزائري ،والباقي يوجه إلى القطاع الصيد البحري،تم توزيعه على ثلاثة صناديق:[1]

1/ الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية:

تم إنشاؤه من خلال إنشاء الحساب الخاص رقم 302-067بموجب المرسوم التنفيذي رقم 2000-118المؤرخ في 30ماي 2000والمحدد لكيفية عمل الحساب الخاص وكذا التعليمة الوزارية المشتركة رقم 586المؤرخة في 25جوان 2000المحددة لمرونة الموارد والنفقات الخاصة بالحساب 302-067بعنوان الصندوق الوطني للضبط التنمية الفلاحية،من خلال هذا الصندوق يتم تقديم مساعدات مالية للفلاحين

[1]-عبد الغفور حركات ومصدق مرغادي، **دور القرض الاجاري في تمويل المشاريع الفلاحية(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية**)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،تخصص تمويل مصرفي،جامعة تبسة،الجزائر،دفعة2016،ص14.

وذلك من أجل إنشاء وتطوير استثماراتهم في القطاع الفلاحي،وكي يستفيد أي مشروع فلاحي من الدعم المقدم يجب أن تتوفر فيه ثلاثة شروط عامة:

_المردودية الاقتصادية للمشروع.

_تحقيق أهداف اجتماعية.

_الاستثمارية.

ويتم تقديم الدعم عن طريق بنك الفلاحة والتنمية الريفية الذي يقوم بدفع الأموال إلى الموردين ومقدمي الخدمات.

2/صندوق التنمية الريفية واستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز:

أنشئ بمقتضى قانون 02-11المؤرخ في 20شوال1423-الموافق ل 24-12-2002المتضمن قانون المالية لسنة2003كحلا للصندوق الخاص باستصلاح الأراضي عن طريق الامتياز،يستفيد من هذا الصندوق الفاعلين الاقتصاديين الأفراد أو الجماعات الذين لهم المشاريع جوارية في عمليات تعيد بعث حيوية للنشاطات الفلاحية في الوسط الريفي.

3/الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي:

من مهام هذا الصندوق توفير التسهيلات للمستفيدين من المخطط الوطني للتنمية الريفية والمتمثلة في التأمين الاقتصادي و الفلاحي من جهة،والقروض التي يمنحها للفلاحين والقروض الممنوحة من طرف البنك والتنمية الريفية من جهة أخرى،ومن أجل إعادة الاعتبار للبعد الاقتصادي للعمل الفلاحي والاستثمارات المتعلقة به،حيث ينبغي عدم الاعتبار للأموال العمومية المورد الوحيد لتمويل برنامج التنمية الفلاحية ولكن كمساهمة من السلطات العمومية لجهود التمويل الذاتي الواجب بذلها من طرف الفلاحين والمتعاملين الاقتصاديين المعنيين.

الفرع الثاني:تمويل القطاع الفلاحي في إطار برنامج النمو(2005-2009):

تم تخصيص حوالي 300مليار دينار جزائري من أجل إنجاز الأعمال التالية:[1]

_تطوير المستثمرات الفلاحية والضبط.

_تطوير النشاطات الاقتصادية الريفية وإنشاء مستثمرات فلاحية جديدة والتشجيع على الإنتاج.

[1]-نفس المرجع السابق،ص15.

_مشاريع جوارية لمحاربة التصحر وحماية تربية المواشي وتطويرها.

_حماية الأحواض المنحدرة وتوسيع التراب الغابي.

_تأطير عملية حماية السهوب وتنميتها.

اقترحت الحكومة خلال هذه الفترة وضمن هذا البرنامج مع تشريع يؤسس لنظام الامتياز بالنسبة للأراضي الفلاحية التابعة لأملاك الدولة،حيث يسهل للفلاح عملية الحصول على القرض.

الفرع الثالث:تمويل القطاع الفلاحي في إطار المخطط الخماسي(2010-2014)

في إطار هذا المخطط تم تخصيص مبلغ 1000مليار دينار جزائري،حيث يتم صرف هذا المبلغ في إطار التجديد الفلاحي والريفي الذي أكده رئيس الدولة وهو ما يقدر سنويا ب 200مليار دينار جزائري،ويرمي هذا الدعم إلى:[1]

_الإبقاء على الأثر التحفيزي الهام لتسعيرات جمع القمح والشعير البقول والحليب لفائدة المنتجين،وهي كلها منتجات يراهن استرداها الميزان التجاري ويضعف الأمن الغذائي للبلاد.

_تمويل ترسانة من التدابير الرامية إلى دعم تنمية النشاطات الزراعية من خلال إعانات مالية تتراوح مابين20%و30%بهدف اقتناء البذور والأسمدة وتطوير تربية الحيوانات بكل فئاتها وكذا غرس الأشجار و اقتناء آلات زراعية وتجهيزات لجمع المنتوج وتحويله.

-تحمل أعباء القرض الفلاحي.

المبحث الثالث:مجالات وخصائص التمويل الفلاحي ومشاكل وحلول الفلاحة في الجزائر

سنتطرق من خلال هذا المبحث الى كل من مجالات وخصائص التمويل الفلاحي وكذا بعض المشاكل التي تخص كل من نظام التمويل البنكي والقطاع الفلاحي كما نتطرق الى بعض الحلول الممكنة لها.

المطلب الأول:مجالات التمويل الفلاحي وخصائصه

درجت وزارة الفلاحة وأجهزة التمويل في الجزائر عند وضع وتنفيذ سياسة التمويل والقرض الفلاحي،على اعتماد التصنيف الذي يقيم التمويل حسب القرض الذي يستخدم لأجله إلى:

الفرع الأول:تمويل الاستغلال الفلاحي

[1]-عبد الغفور حركات،نفس المرجع السابق،ص16.

يتميز الموارد المالية التي تخصص لمواجهة النفقات الخاصة بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع كنفقات شراء المواد الأولية ودفع الأجور العمال...،التي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.[1]

1-خصائص تمويل الاستغلال الفلاحي

يتميز تمويل الاستغلال في القطاع الفلاحي بنوعين من الاتجاهات: [2]

أ-الاتجاهات الموسمية:ويقصد بها تلك التي تعكس دورتي تمويل الإنتاج والتسويق من موسم إلى آخر وهي تتميز بالنشاط في بداية السنة المالية وبالخمول في نهايتها.

ونستطيع أن نميز بين اتجاهين رئيسيين يعكس كل منها دورة معينة:

-دورة تمويل الإنتاج (زراعة المحاصيل):

وتبدأ في أول أكتوبر (بداية السنة المالية الفلاحية في الجزائر)من كل عام لتبلغ ذروتها في الأشهر الثلاثة الأولى،ثم تأخذ في الهبوط حتى تنتهي بانتهاء الموسم حسب نوع المحصول .

- دورة تمويل تسويق المحاصيل الرئيسية(الحبوب والخمور بالنسبة للزراعة الجزائرية):وهي أقصى من الأولى،ولا تتعدى في الغالب ثلاثة أشهر وتبدأ في شهر سبتمبر من كل عام، تمول الدورة بطريقة مباشرة،حيث يقوم البنك بمنح المستثمرات الفلاحية القروض اللازمة للحصول على مدخلات الإنتاج(بذور،أسمدة....).

أما الدورة الثانية فتمول بطريقة غير مباشرة،إذ يقوم البنك بمنح قروض لأجهزة التسويق (دواوين ،تعاونيات...)لتمكينها من شراء المحاصيل من المستثمرات إلى أن يتم تصريفها.

ب-الإتجاهات الهيكلية :ويقصد بها الاتجاهات التي تعكس حصيلة التغيرات التي تطرأ على المراكز المالية لقطاعات الإنتاج القانونية:

- القطاع الخاص.
- قطاع التسيير الذاتي.
- قطاع الثورة الزراعية(سابقا)ثم الاشتراكي وحاليا القطاع العام.

[1]-عثمان أحمد الخولي،محمود محمد شريف،**الزراعة العربية**،دار المطبوعات الجديدة،دون بلد1972،ص65.

[2]-رابح زبيري،أطروحة دكتوراه،مرجع سابق،ص50.

إن الواقع يشير إلى ضعف المركز المالي لكلا القطاعين الخاص والعام،و يتجلى ذلك بوضوح في ضعف الاستثمارات المحققة حتى الآن ولجوء المستثمرات الدائم لطلب القروض الموسمية لتمويل الاستغلال وتراكم مديونية عدد كبير من المزارع أمام البنك.

2/مجالات تمويل الاستغلال الفلاحي

يتسم الإنتاج الفلاحي بتنوع وترابط مدخلاته بدرجة يصعب معها وضع تصنيف دقيق لأوجه الاستغلال به، إلا أن الباحثين في الاقتصاد الزراعي اعتادو حصرها في ثلاث مجموعات تبعا لفروع الإنتاج وهي: [1]

- مدخلات الإنتاج النباتي: بذور،أسمدة ،مبيدات...
- مدخلات الإنتاج الحيواني: أعلاف،مواد بيطرية....
- مدخلات مشتركة: يد عاملة،وقود،نقل....

والغرض من هذا التصنيف هو تسهيل المعاملة المحاسبية،ولكنه يثير بعض الالتباس بسبب التداخل الذي قد يحدث بين مكونات هذه البنود(الأصناف)فقد يحدث أن يستعمل قسم من الحبوب المخصصة للبذر أعلافا للحيوانات وهي ممارسة مألوفة بكثرة في الزراعة الجزائرية أثناء سنوات الجفاف،فيتحول من مدخلات الإنتاج النباتي إلى مدخلات الإنتاج الحيواني.

و من جهتها درجت وزارة الفلاحة وأجهزة التمويل في الجزائر على حصر مجالات التمويل الاستغلال في ثلاثة بنود و هي: [2]

-تكاليف اليد العاملة:تشمل أجور العمال الدائمين والموسمين.

- تكاليف التموينات: تشمل الخدمات الخارجية الأسمدة،الوقود،المبيدات...

- تكاليف أخرى:تشمل الخدمات الخارجية ،الاهتلاكات....

الفرع الثاني:تمويل الاستثمار الفلاحي

[1]-رياش مبروك،**تمويل القطاع الفلاحي**،مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر 2001،ص27.

[2]-رابح زبيري،مرجع سابق،ص87.

يتمثل في الأموال التي تخصص لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كاقتناء الآلات والتجهيزات والمواشي أو استصلاح الأراضي وإقامة الهياكل الأساسية للإنتاج

وما إليها من العمليات التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمزرعة. من وجهة نظر المخطط الجزائري يعتبر الاستثمار حصيلة ثلاث نشاطات: [1]

-اقتناء أو خلق سلعة معمرة بهدف زيادة طاقة الإنتاج أو إنشاء مجموعات إنتاجية كاملة.

- تجديد التجهيز الموجود المتعلق باستبدال سلعة معمرة بسلعة أخرى معمرة للمحافظة على طاقات الإنتاج.

- نفقات الصيانة والإصلاحات الكبيرة للعتاد الموجهة لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة،بمعنى المدة العادية للاستعمال.

1-خصائص الاستثمار الفلاحي

يتصف الاستثمار في الفلاحة بخصائص عامة تشترك فيها قطاعات الفلاحة في مختلف البلدان،مع اختلافات طفيفة ترتبط بفلاحة كل بلد حسب بيتها العقارية وتركيبها المحصولي ودرجة تطورها ومن أهم هذه الخصائص:[2]

-ضخامة رأس المال الثابت :إذ يقدر البعض قيمة الأرض والمباني و الأغراس و ما إليها من منشآت ثابتة ب75% من رأس مال المزرعة ، والتي تمثل مصدر تكاليف ثابتة يتحملها المستثمر بغض النظر عن حجم الإنتاج.

-التغير التكنولوجي الفلاحي:فقد عرفت الفلاحة في العقود الأخيرة تغيرا نوعيا كبيرا في وسائل الإنتاج ،أدى إلى مكننة العمليات الزراعية واستعمال مدخلات جديدة كالأسمدة الكيميائية والمبيدات التي صارت مستلزمات أساسية في الزراعة العصرية والتي يتطلب إدخالها استثمار أموال كبيرة.

[1]-نفس المرجع السابق،ص51.

[2]-عثمان أحمد الخولي،محمود الشريف،مرجع سابق،ص31.

-أهمية عنصر المخاطرة: إن ارتباط الإنتاج الفلاحي بعمليات بيولوجية شديدة التأثير بالعوامل الطبيعية تجعله محاط بكل حالات عدم التأكد،الأمر الذي يزيد من مخاوف المستثمرين من عدم إمكانية الحصول على عوائد مجزية ولذا نجد الحكومات في كثير من البلدان تقوم بكفالة الاستثمار في هذا القطاع بطرق شتى كالتعهد بشراء المحصول بأسعار معينة تضمن للمستثمرين الحصول على أرباح مجزية،أو التعويض عن الخسائر في حالة تعرض المحاصيل لآفات طارئة.

-اختلاف البنية المالية الفلاحية عن السنة المالية العادية ،مما يؤدي إلى الإخلال بعمل البنوك المختلطة ذات النشاط الاستثماري ن الناحية المحاسبية كرصيد الحسابات وإعداد الميزانيات،الأمر الذي يجعلها تحجم عن التعامل مع المستثمرين في قطاع الفلاحة.

-بطء دورة رأس المال : وذلك لأن التدفق النقدي في النشاط الفلاحي لا يكون في الغالب إلا مرة واحدة عند بيع المحصول في نهاية الموسم،مما يجعل الدورة الإنتاجية طويلة خاصة في فرع الإنتاج لنباتي المتعلق بمحاصيل الحقل الكبرى.

-صعوبة توزيع التكاليف بدقة على الوحدات المنتجة بسبب خضوع الإنتاج الفلاحي لظاهرة ترابط المنتوجات،كالقمح والتين مثلا،فضلا عن أن مدخلات دورة إنتاجية معينة قد تكون مخرجات دورة إنتاجية سابقة لنفس الفرع،فيأتي السؤال حول كيفية تقييمها بسعر السوق أو بسعر التكلفة.

-ضعف تركيز وسائل الإنتاج بالنسبة لوحدة المساحة ،حيث يجري الإنتاج الفلاحي على مساحات واسعة من الأراضي مما ينشأ عنه أسلوب خاص من التنظيم وصعوبة التوليف بين عناصر الإنتاج لبلوغ السعة المزرعية المثلى.

-التناوب والتخصص الإنتاجي المفروض :يخضع الإنتاج الزراعي لظاهرة التناوب التي تقوم على الإنتاج في سنة وتخصيب الأرض في السنة الموالية،وتركيز المزارع على إنتاج محصول معين(الحبوب في الهضاب العليا،الخضر في السهول الساحلية،التمور في الصحراء) تماشيا مع مكونات التربة والمعطيات المناخية،غير أن التقدم الحاصل في مجال العلوم والتكنولوجيا الزراعية مافتئ يقلل من أهمية هذه الخاصية،حيث أمكن القيام بزراعات خارج بيئتها الطبيعية المعتادة.

2/مجالات الاستثمار الفلاحي

تعتبر مجالات الاستثمار في الفلاحة بشكل عام محدودة وتقليدية من حيث أنه لم يطرأ عليها تغير كبير مقارنة بالصناعة،غير أن هناك أكثر من مدخل لتحديد المجالات التي يجري فيها الاستثمار الفلاحي نذكر أهمها: [1]

***المدخل المحاسبي**: وتكون مجالات الاستثمار فيه بإسقاط الكلف على مكونات القطاع كما يلي:

الأرض،البناءات والمعدات،الآلات والمخزن،وبما أنه يهمل مكونات شكل مراكز الكلفة الرئيسية لبعض الوحدات كاليد العاملة والمواشي فإننا نعتقد أن هذا التصنيف بعيدا من أن يتماشى مع القطاع الفلاحي أو على الأقل مع قسم كبير من الإنتاجية.

***مدخل الاقتصادي**: ويتم فيها الاعتماد على مفهوم عناصر الإنتاج في تحديد مجالات الاستثمار فتظهر على النحو التالي:

-وسائل العمل: وتشمل الأدوات التي يستعملها العامل للقيام بعملية الإنتاج والتدخل في المنتوج.

-قوة العمل:وتتمثل في العنصر البشري بما لديه من طاقة عضلية وفكرية وخبرات.

***مدخل فرع الإنتاج** :معظم الباحثين في الاقتصاد الزراعي يميلون إلى اعتماد مدخل فرع الإنتاج وفيه يتم تحديد مجالات الاستثمار استنادا إلى التقييم المشاع لفروع الإنتاج الفلاحي:

°فرع الإنتاج النباتي،ويشمل:

-محاصيل الحقل الكبرى.

[1]-رابح زيبري،أطروحة دكتوراه،مرجع سابق،ص53-54.

-الخضر والبقول الجافة.

-الفواكه والثمار.

°فرع الإنتاج الحيواني،ويشمل:

-إنتاج اللحوم الحمراء.

-إنتاج اللحوم البيضاء.

-إنتاج الحليب.

-إنتاج البيض.

يعتبر هذا التصنيف أكثر ملائمة للنشاط الزراعي من حيث أنه يساعد على توزيع الاستثمارات وربطها بأنواع الإنتاج المراد تطويرها،وهذا ما يستجيب لمتطلبات التخطيط،كما يسمح بإقامة علاقة دالية تبين الاستثمارات المالية المنفذة والانجازات المادية المحققة التي غالبا ما يصعب الوصول إليها في الفلاحة الجزائرية بسبب قلة تجزئة الاستثمارات على المستوى المالي،حيث اعتاد المخطط الجزائري تخصيص مبلغ معين لبرنامج الاستثمار في قطاع الفلاحة (أحيانا قطاع الري والغابات) دون توزيعه بدقة بين مجالات الاستثمار المختلفة،الأمر الذي يجعل نصيب كل مجال من الاستثمارات المنفذة يتوقف على مدى توفر الوسائل المادية اللازمة لتحقيق الاستثمار فيه.

المطلب الثاني :مشاكل تخص كل من التمويل البنكي و القطاع الفلاحي في الجزائر

في هذا المطلب سنتطرق الى المشاكل التي تخص كل من التمويل البنكي والقطاع الفلاحي في الجزائر.

الفرع الأول:مشاكل نظام التمويل البنكي في القطاع الفلاحي:

يعتري نظام التمويل البنكي للقطاع الفلاحي عدة مشاكل نذكر مرها: [1]

[1]-إسماعيل شعباني،**أثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر** أطروحة دكتوراه،كلية العلوم الاقتصادية،جامعة الجزائر،1997 ، ص107 .

– **القضية العقارية** : وتنجر عنها عدة عقبات تقف أمام التمويل الفلاحي وذلك أن القضية لم يحسم فيها بعد فكثير من الفلاحين لا يملكون عقود مكية لأراضيهم، بالنسبة للسجل الأراضي نجد انه من بين 1541 بلدية على المستوى الوطني هناك فقط 600 بلدية تملك هذا السجل، الأمر الذي كان يصعب معه تحديد حدود الأراضي العمومية وتمييزها عن الأراضي الخاصة(الملك) ، مما يسمح بتحديد مساحة المستثمرات بدقة و بالتالي صعوبة تقديم العقود، وحتى بالنسبة للعقود التي وزعت عند تطبيق طريقة الانتفاع الدائم، فان توزيعها أثار مشاكل عديدة فقد عمدت الدولة إلى تقديم العقود المستثمرات حسب التكوين الأولي، فشمل العقد كل المستثمرين الذين كانوا ينتمون إلى المستثمرة،إلا أن النزاعات التي كانت تنشب داخل المستثمرة الواحدة كانت

سببا في تقسيم المستثمرات الجماعية إلى مستثمرات جماعية اصغر أو مستثمرات فردية، وبالتالي فأي معنى يبقي العقد الذي يجمع المستثمرين على الورق فقط بينما المستثمرة الواحدة قد أعيد تقسيمها حين يطلب من الفلاح عقد يثبت ملكيته للأرض، يسلم من طرف والي الولاية، ويصادق عليها الموثق، و أمام هذا المشكل فان معظم العقود المسلمة للبنك لا تحمل توقيع الموثق، الشيء الذي أعطى فرصة لكثير من الفلاحين لبيع الأراضي دون إعطاء أدنى اعتبار لالتزاماتهم اتجاه البنك، وبالتالي فان البنك لا يستطيع تقييد عملية البيع أمام العدالة لأنه لا يملك عقدا حقيقيا لملكية الأرض.

– **عدم استقرار ملاك الأراضي** :هذه الوضعية تشكل عائقا أمام البنك لاسترجاع أمواله حيث أننا نلاحظ تغييرا مستمرا لملاك الأراضي، إما بسبب الإفلاس أو بسبب عمليات إرجاع الأراضي المؤسسة إلى أصحابها(بموجب قانون25 – 90).و هكذا يجد البنك نفسه عاجزا عن المطالبة بأمواله ومن أي مالك يطلبها؟

–**مشكل عدم تسديد القروض الممنوحة** :يعتبر هذا المشكل من بين أخطر المشاكل التي يتعرض لها البنك، حيث أن الفلاح المستفيد من القرض لا يحترم الآجال المحددة لتسيير القروض المستحقة بسبب المخاطر التي يتعرض لها النشاط الفلاحي بصفة عامة،إضافة إلى العيوب الهيكلية التي تعاني منها الفلاحة الجزائرية بصفة خاصة، مما يجعل الفلاح عاجزا على تسديد ديونه ويبقى البنك يتخبط في مشكلة الديون الغير مسددة(بلغت الديون الغير مسددة 27 مليار دينار جزائري سنة1997).[1]

[1]–نفس المرجع السابق،ص108.

-غياب نظام ملائم للتمويل ومكيف وفق خصائص العالم الريفي وغياب الثقة بين الفلاح والبنك ،لان الفلاح بفضل المسح المتعاقب لديونه أصبح لا يميز بين القرض وعملية المساعدة ،وأصبحت هذه الممارسات سارية وتتواصل بفضل طرق التوزيع التي يتم اللجوء إليها،والقاضية بإقامة قوائم دون الأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات المالية الحقيقية وإمكانيات التسديد.[1]

-الوازع الديني :ويتمثل في الحرج الذي يجده الفلاح في التعامل مع القروض الربوية، حيث يلاقي هذا النظام نوعا من الاعتراض وعدم الاستجابة لمؤثراته الاغرائيه من فئات عريضة من المدخرين والمستثمرين باعتبار أن هذه التقنيات التمويلية المعمول بها في البنوك التجارية هي نوع من المعاملات الربوية المحظورة شرعا.[2]

الفرع الثاني:مشاكل تخص القطاع الفلاحي في الجزائر :

رغم الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض بهذا القطاع إلا أنها لم تصل إلى الأهداف المرجوة بسبب عدة مشاكل من بينها:[3]

1-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد الطبيعية

- **التقليص العمدي من طرف الإنسان** :وهي تشمل مجموعة أعمال التجريف و التبوير والبناء على الأراضي الفلاحية، حيث أدت هذه العملية إلى فقدان مساحة كبيرة من أجود الأراضي الزراعية.

- **فقدان الأراضي بسبب متطلبات الزراعة** :حيث تساهم الزراعة نفسها في فقدان قدر مهم من الأراضي الزراعة ولعل أهم أسباب ذلك هو انتشار ظاهرة تفكك الملكيات والحيازات مما أدى إلى فقدان الكثير من مساحات الأراضي الزراعية.

-**انتشار الأراضي المتأثرة بالأملاح** :يؤدي ارتفاع مستوى المياه الجوفية إلى قرب سطح الأرض في الكثير من

[1]-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي،مشروع دراسة حول:إستراتيجية التنمية الفلاحية،الدورة 18جويلية 2001،ص86.

[2]-بن سمينة دلال،عزيزة بن سمينة،مداخلة سياسة **التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي**،مرجع سابق،ص14-15.

[3]-فوزية غربي،**الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر** ،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى، بيروت، حزيران/يونيو2010، ص282-317.

الأحيان إلى تراكم الأملاح وبعض المخلفات الضارة مما يؤثر على خصائص التربة وعلى النباتات التي تنمو فوقا.

-**التصحر** :تعد هذه الظاهرة ظاهرة خطيرة في الجزائر كما يظهر في الجدول التالي:

.جدول رقم (2-4): يبين المساحة المتصحرة والمهددة بالتصحر2002 .

الدولة	المساحة الكلية ألف	المساحة المتصحرة		المساحة المهددة بالتصحر	
		ألف كم2	%	كم2	%
الجزائر	2.382	1.970	82.7	230	9.7

المصدر:فوزية غربي،الزراعة الجزائرية بين الإكتفاء والتبعية،أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية،جامعة منتوري،قسنطينة2007-2008،ص267.

2-مشاكل ومعوقات تتعلق بالموارد البشرية

- **نقص العمالة الزراعية المدربة** :على الرغم من وفرة الموارد البشرية لارتباطها بالأعداد المتزايدة السكان إلا أن

هذه الاعتبارات تتعلق باتجاهات التعليم و التدريب فإن المشروعات الاستثمارية عادة ما تواجهها مشكلة نقص العمالة ذات الخبرة والمهارة المدربة على استخدام الأساليب التكنولوجية الحديثة في الإنتاج وعادة ما تكون إحدى أولويات الأهداف لأي مشروع استثماري.

- **ضعف البرامج التدريبية** :لا تخفى على المختصين بهذا الشأن أن البرامج التدريبية المتبعة تبقى منقوصة في مجملها بحيث لا توفر في أغلب الأحيان التكوين اللازم بالنسبة للإطارات المتكونة.

- **انتشار الأمية وانخفاض المستوى التعليمي** :لإخلاف أن ظاهرة الأمية هي القاسم المشترك الأكبر بين كل

الدول النامية وهي الخطر الدائم الذي يعرقل كل مساعي التنمية بكل أنواعها وفي جميع المجالات والقطاعات.

3-مشاكل أخرى

هناك مشاكل أخرى من بينها:

-**مشاكل التسويق** :هو عبارة عن انتقال السلعة الزراعية من المنتج إلى المستهلك وتبادلها وهناك عدة مشاكل تحول دون وصوله إلى المستوى المطلوب فهذا يعرف بتدني في نوعية المنتجات الزراعية المعروضة في الأسواق، ونقص كبير في الخدمات التسويقية المتوفرة في مجال البحوث التسويقية ودراسة الأسواق والعجز في الكفاءات التسويقية المدربة...الخ

_ **مشاكل متعلقة بالصادرات** :تتصف الصادرات الزراعية الجزائرية بصفة العشوائية بالإضافة إلى تذبذب الإنتاج نتيجة اعتماد معظم الزراعة على الأمطار مما يؤدي إلى تقلب في كمية السلع الزراعية المصدرة من سنة إلى أخرى.

-**مشاكل التسيير الإداري للزراعة** :يتفق الجميع أن الزراعة الجزائرية تتوفر على إمكانيات بشرية وفنية معتبرة ولكنها ليست مستغلة ومسخرة لتفعيل الأنشطة والتنمية المختلفة.

المطلب الثالث :بعض الحلول الممكنة للفلاحة في الجزائر

يعتبر القطاع الزراعي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح موردا لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن لتحقيق هذا الهدف يتطلب خلق فعالية إنتاجية في القطاع الزراعي وذلك من خلال ما يلي:[1]

–تكوين الفلاحين والإطارات والمختصين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع.

–ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات لأن هذه الأخيرة لها آثار كبيرة على الإنتاجية الفلاحية، لأن الشخص الذي يملك قطعة أرض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده هي الإنتاج المتزايد وبالتالي زيادة دخله، وهذا من شأنه أن يخلق لديه روح الارتباط والاهتمام بالأرض أكثر مما لو كانت هذه الأرض ملكا لغيره.

–ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض.

–ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار.

[1]-باشي أحمد،**القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**،مجلة الباحث،العدد2،جامعة الجزائر،2003،ص109.

–العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لأسعار المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة.

–العمل على تحفيز الادخار من أجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها وذلك من خلال السدود وخلق احتياطي ما يكفي وتحديد أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنهم من إعادة توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على زيادة الاستثمارات المالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

–العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض.

*ومن بين الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها في الوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية والتي تتمثل في إتباع إستراتيجية للتنمية الزراعية بهدف إلى تحقيقي ما يلي :[1]

–زيادة إنتاجية الأرض الزراعية.

–**تبني إستراتيجية واضحة للتصدر** :يجب العمل على إيجاد إستراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج، من أهم المحاصيل التصديرية التقليدية كالتمور والفلين وتطور الإنتاج من المحاصيل غير التقليدية كالبرتقال والليمون و البطاطا.

–**نشر الصناعات الزراعية الغيرة والمتوسطة** :إن تطوير القطاع الزراعي وتضمينه أنشطة الصناعات الحرفية والصغيرة القائمة على أسس تعاونية،

–**دعم القطاع الزراعي** :يحتل هذا القطاع الزراعي مكانة هامة في الاقتصاد الجزائري وفي التنمية الاقتصادية والاجتماعية لكونه يساهم بنسبة % 12 في الإنتاج الداخلي الخام يوظف % 21 من اليد العاملة النشطة والذي يقدر بنسبة % 4.5 من قيمة الإنتاج الزراعي، أما الدعم المقدر من خلال المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والذي خصص % 80 من مصاريفه لدعم الاستثمار الفلاحي والذي سمح بتوسيع المساحة الصالحة للزراعة بقيمة قدرها 419000 هكتار منها 210000 مساحة مسبقة وهذا يتطلب استهلاك غلاف مالي قدره 164 مليار دج.

[1]–رواينية كمال، **تحرير التجارة الزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائ** ر،مجلة العلوم الإنسانية،العدد11،جامعة بسكرة، ماي2007 ، ص 241.

خلاصة الفصل:

تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى أهداف التمويل الفلاحي وأهم أنواعه فلاحظنا أنه من المهم أن يكون هناك تمويلا لهذا القطاع سواء كان ذاتيا أو خارجيا المتمثل في القروض البنكية.

كما توصلنا إلى الشروط الواجبة لنجاح سياسة التمويل،والتي حسب رأينا أهم شرط فيها هو تهيئة المناخ المناسب للقرض، أي معرفة إلى أي مدى يمكن إستغلال هذا القرض والعوائد المتأتية من إستخدامه والتكاليف المترقبة عليه وهذا يكون قبل طلب القرض أي دراسة تنبئية للقرض.

كما مر التمويل البنكي للقطاع الفلاحي بمراحل تطور عديدة والمصاحبة لسلسلة من الإصلاحات المتعاقبة والهادفة تارة إلى إبراز تدخل الدولة في النشاط الفلاحي وتارة أخرى إلى إنسحابها من تسيير وتمويل هذا القطاع،هذا ما دفع العديد من الفلاحين والمستثمرين في شكل مؤسسات أو وكالات اللجوء إلى طلب قرض بنكي،بمعدلات فائدة مختلفة على إختلاف نوع القرض ومدته،ونظرا للظروف السائدة خصوصا خلال مرحلة التسعينات من هجرة الأراضي الفلاحية وتدهور الأوضاع الأمنية المصاحبة لفترة من الجفاف التي تشاهدها أغلب المناطق الفلاحية،إنخفض الإنتاج الفلاحي بالإضافة إلى التداعيات السلبية الناتجة عن تحرير التجارة الخارجية،لكن مع بداية الألفية الجديدة إرتفعت أسعار البترول ومن ثم إرتفاع عائداته،حيث عادت عملية منح القروض الفلاحية للفلاحين تزامنا مع بدء تنفيذ المخطط الوطني للتنمية الفلاحية،والذي رصدت له بأموال كبيرة،لكن إصطدمت العملية دائما بمشكل عدم تسديد هذه القروض مما جعل بعض البنوك تتجه نحو الإفلاس،كما هو الحال بالنسبة للصندوق الوطني للتعاضد الفلاحي(CNMA) .

كما تناولنا بعض المشاكل التي تصيب القطاع الفلاحي مع إقتراح بعض الحلول الممكنة التي تجعل الزراعة في الجزائر تحقق دورها للوصول إلى أكبر قدر من الإنتاجية وذلك بإتباع إستراتيجية واضحة للتنمية الزراعية.

الفصل الثالث:

دراسة حالة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)–وكالة المدية–

تمهيد:

إن المناخ الإقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية والعالمية يحتم علي البنوك بصفة عامة وبنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة خاصة،أن تلعب دورا أكثر ديناميكية وفاعلية في تمويل الإقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزها التنافسي من جهة أخرى،ومن أجل مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية،سعى بنك بدر إلي إعادة هيكلة إستراتيجيتة وسياسته علي كل المحاور من أجل الإستفادة من الفرص التي تتيحها التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

وبعد دراستنا للجانب النظري حول القروض البنكية والتمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر سوف نحاول من خلال هذا الفصل التطبيقي إلي إسقاط ما تم الوصول إليه في الجانب النظري علي ما هو موجود في الواقع.

سوف نقوم بدراسة حالة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)وكالة المدية،سنتطرق في هذا الفصل إلي ثلاث مباحث وهي كالتالي:

–المبحث الأول:تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

–المبحث الثاني:دراسة القروض المقدمة للقطاع الفلاحي من بنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR) بوكالة المدية.

–المبحث الثالث:دراسة حالة تمويل مشروع مدعم من قبل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

المبحث الأول:تقديم عام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية(BADR)

نتيجة للظروف الإقتصادية الملحة للنهوض بالقطاع وكذا الأهمية البالغة له ضمن المسار التنموي رأت السلطة الإقتصادية أنه من الضروري إنشاء مؤسسة مالية تتحمل عبء التمويل الفلاحي، وقد تمثلت في بنك الفلاحة والتنمية الريفية ،والذي يعد من أهم البنوك وأكثرها شيوعا فى جميع الولايات على الإطلاق، وسنقوم في سياق هذا المبحث إلي أخذ لمحة حول بنك الفلاحة والتنمية الريفية و أيضا إلي تقديم وكالة البنك في ولاية المدية.

المطلب الأول:لمحة حول بنك الفلاحة و التنمية الريفية

يعد بنك الفلاحة والتنمية الريفية من أهم وأبرز البنوك العمومية في الجزائر،وهذا من خلال الخدمات التي يقدمها،وسوف نتناول في هذا المطلب إلي تعريف البنك ونشأته و أهم مبادئه وإتجهاته و أيضا إلي مهامه و أهدافه.

الفرع الأول:تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن تعريف البنك في مايلي:

–وقد تأسس بالمرسوم المرقم 82/206 بتاريخ 1982/03/13،وأنبط به تمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي وكل الأنشطة الممهدة أو المتممة للزراعة،وكذلك الصناعات الزراعية–أي المعتمدة علي الزراعة–والحرف التقليدية في الأرياف،وكل المهن الحرة والمنشأت الخاصة المتواجدة في الريف أيا كان نوع نشاطها،ويتميز بأنه وفي آن واحد،بنك ودائع(يقبل الودائع الجارية أو لأجل من أي شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة)،وبنك التنمية(يمنح قروضا متوسطة وطويلة الأجل تستهدف تكوين أو تجديد رأس المال الثابت)،وهو يعطي إمتيازا للمهن الفلاحية و الريفية بمنحها قروضا بشروط أسهل (أي سعر فائدة أقل وضمانات أخف مما يفعله مع غيرها)،ورأس مال البنك مليار دينار جزائري،وعدد فروعه (سنة 1985) 182فرعا وله فروع جهوية 29فرعا،وقد أخذ البنك بمبدأ اللامركزية حيث أعطى فروعه صلاحيات واسعة في

منح القروض خدمة لسياسة إعادة هيكلة المؤسسات (التي سبق أن تقررت عام 1980مع بدء المخطط الخماسي)وتسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد إلي 48ولاية تظم 1450بلدية.[1]

ويخضع هذا البنك إلي القوانين والتنظيمات المنصوص عليها في القانون التجاري وهي كتالي:

-القانون86-12المؤرخ في 1986/09/12.[2]

-القانون88-06المؤرخ في 1988/01/12.[3]

-القانون90-10المؤرخ في 1990/04/14.[4]

الفرع الثاني:نشأة بنك الفلاحة و التنمية الريفية ومكانته في المحيط المصرفي الجزائري

سوف نتعرف علي كيفة كانت نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وإلي المكانة التي يحتلها في الجهاز المصرفي في مايلي:[5]

1–نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

حتى مطلع الثمانينات من القرن العشرين،كان بنك الوطني الجزائري BNA المسؤول الوحيد عن تمويل القطاع الفلاحي الجزائري،ونظرا للحاجات المتزايدة والمستمرة لهذا القطاع،أظهر هذا البنك عجزا ونقصا ملموسا في أداء هذه المهمة،مما أدي إلي ضرورة إنشاء بنك متخصص تناط إليه هذه المهمة.

---

[1] –شاكر القزويني،**محاضرات في إقتصاد البنوك**،ديوان المطبوعات الجامعية،الساحة المركزية،بن عكنون، الجزائر، سنة2008، ص62،ص63.

[2] –القانون86-12المؤرخ في 1986/09/12،المتعلق بنظام البنوك والقرض،الجريدة الرسمية،1986.

[3] –القانون88-06المؤرخ في 1988/01/12،المعدل والمتمم لقانون86/12،الجريدة الرسمية،1988.

[4] –القانون90-10المؤرخ في 1990/04/14،المتعلق بالنقد والقرض،الجريدة الرسمية،1990.

[5] –وثائق بنكية مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

أنشيء هذا البنك بموجب المرسوم رقم 28-206المؤرخ في 31مارس 1982،تحت مسمى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR(Banque de L Agriculture et du Développement Rural ،بعد إعادة الهيكلة التنظيمية والمالية للقطاع المصرفي وذلك بهدف تمويل الأنشطة الخاصة والعمومية للقطاع الفلاحي والقطاع الصناعي الفلاحي،الري،الصيد البحري وكل الأنشطة التي تهدف إلي تطوير القطاع الريفي.

ويعتبر هذا البنك مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والإستقلال المالي تحت وصاية وزارة المالية،كما يعتبر أداة للتخطيط المالي بحيث يساعد علي تنفيذ المخططات والبرامج المقررة لتحقيق الأهداف المرسومة لاسيما ما يتعلق برفع الإنتاج الفلاحي(كما كيفا).

وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد عام 1988م إلي شركة مساهمة ذات رأس مال قدره 22مليار دينار جزائري،مقسم إلي 2200سهم بقيمة1000.000دج للسهم الواحد ، ليرتفع في بداية عام2000م إلي 33مليار دج موزع 33000سهم مكتتبة كلها من طرف الدولة.

كما أنه بعد صدور قانون القرض والنقد 01/09والذي منح إستقلالية أكبر للبنوك و ألغى نظام االتخصص،أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك،يباشر جميع الوظائف التي تقوم البنوك التجارية والمتمثلة في من التسهيلات الإئتمانية وتشجيع عملية الإدخار والمساهمة في التنمية،ولتحقيق أهدافه وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني من 290وكالة مؤطرة بأكثر من7000عامل،والقيام بتنويع منتجاته وخدماته وهذا بغية إكتساب ميزة تنافسية تؤهله لمنافسة البنوك الخاصة والأجنبية التي تزاول نشاطها في السوق المصرفية الجزائرية.

2–مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية في المحيط المصرفي الجزائري:

يحتل بنك الفلاحة والتنمية الريفية موقعا متميزا ضمن الهيكل المصرفي الجزائري،فهو يعتبر كأكبر بنك تجاري في البلد نظرا لما يشهده من تحولات هيكلية وعملية هامة منذ نشأته والتي يمكن إيجازها فيمايلي:

1–يتمتع بنك الفلاحة والتنمية الريفية منذ نشأته في 1982بكافة الصلاحيات والوظائف المتعارف عليها عالميا.

2-يمتاز بكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية،حيث صنف من طرف مجلة قاموس البنوك(almanach bankers) في سنة 2001في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية وهو بنك يحتل المركز 668 في الترتيب العالمي من بين4100 بنك مصنف،كما صنف في سنة2002 في المراتب العشرة الأوائل للبنوك الإفريقية.

3-يعمل في كافة القطاعات الإقتصادية،كما يمول كافة المؤسسات علي إختلاف نشاطها وطبيعتها القانونية.

4-إستعمال السويفت منذ1991.

5-إستعمال الإعلام الألي في جميع عمليات التجارة الخارجية.

6-تمثل التجارة الخارجية30$_0$/^{0}من حجم معاملاته.

7-أول بنك جزائري يستعمل مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة.

8-القيام بالعمليات البنكية في الوقت الحقيقي وعن بعد(téléransmission).

9-تعميم إستعمال الإعلام الألي علي كل الشبكة بفضل برمجيات خاصة ملك للبنك مصمم من طرف مهندسي المؤسسة.

الفرع الثالث:الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية و أهم مبادئه

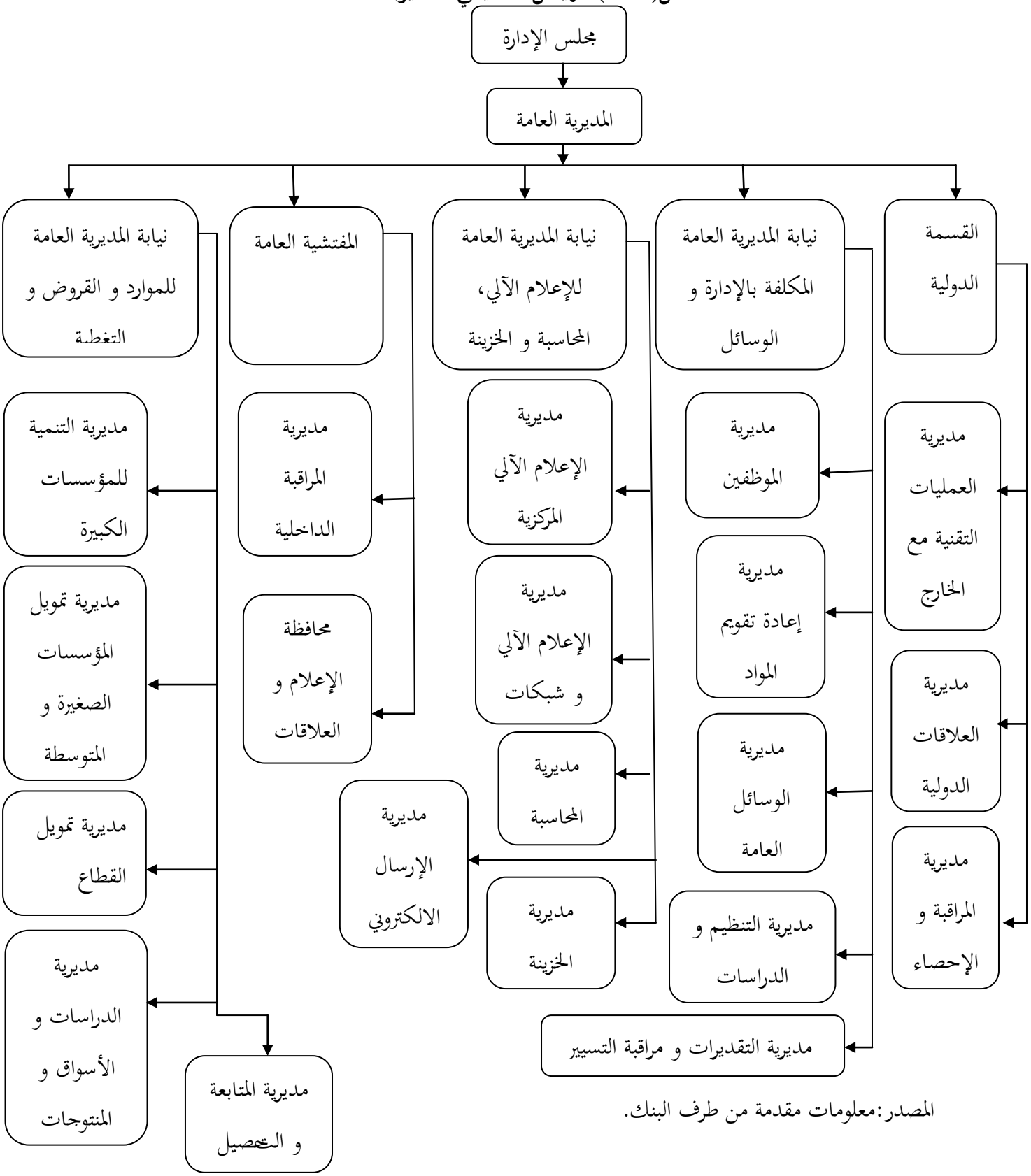
لأي مؤسسة عامة أو خاصة لها هيكل تنظيمي و مبادئ تتميز بها ،كما هو لبنك الفلاحة والتنمية الريفية،وهذا من أجل السير الحسن،فسوف نتطرق في هذا الفرع إلي الهيكل التنظيمي للبنك وإلي أهم مبادئه علي النحو التالي:[1]

1-الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للمديرية العامة في الشكل التالي:

[1] -وثائق بنكية مقدمة من طرف البنك.

الشكل(3–1):الهيكل التنظيمي للمديرية العامة



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك.

يظهر الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة و التنمية الريفية ، بمجلس إدارة يشرف على تسيير الحسن للبنك من خلال القرارات و القوانين التي يتخذها ، يتكون هذا المجلس من رئيس ، مدير عام، تعينه وزارة المالية و أعضاء من داخل البنك و عضوين يمثلان الدولة باعتبار البنك شركة مساهمة مملوكة كليا من قبل الدولة كما تقوم بشؤون البنك مديرية عامة تشرف على خمس مديريات فرعية:

1–نيابة المديرية العامة المكلفة بالإدارة و الوسائل : تهتم هذه المديرية بجميع العمليات المتعلقة بالإدارة و تشرف على مديريات هي:

–مديرية المستخدمين: و التي تهتم بمتابعة موظفي البنك و الاهتمام برواتبهم و غياباتهم.

–مديرية إعادة تقويم الموارد البشرية : تتكفل بتنظيم دورات تكوينية لموظفي البنك للرفع من مستوى أدائه المهني.

– مديرية التنظيم و الدراسات القانونية:

–مديرية الوسائل العامة : تتكفل بالشؤون العامة للبنك مثل وسائل العمل و تنظيم العلاقة بين الإدارة و البنك.

–مديرية التنبؤ و المراقبة و التسيير: تتكفل بالمتابعة اليومية لنشاط هياكل البنك عن طريق الإحصائيات و جمع المعلومات الضرورية للتنبؤ بكل الإختلالات التي يمكن أن تحدث و العمل على وضع التصحيحات و جمع المعلومات الضرورية للتنبؤ بكل الاختلالات التي يمكن أن تحدث و العمل على وضع تصحيحات الأزمة ، و من ثم فإن هدف هذه المديرية هو السهر على وضع ضوابط التسيير للمحافظة على التوازن المالي و على مردودية النشاط البنكي.

2–نيابة المديرية العامة للإعلام، المحاسبة و الخزينة: تشرف المديرية على خمس مديريات هي:

–مديرية الإعلام الآلي المركزي.

–مديرية الإعلام الآلي لشبكة الاستغلال.

–مديرية الصيانة.

–مديرية المحاسبة العامة.

–مديرية الخزينة.

تهتم المديريات الثلاثة الأولى بتطوير و صيانة برامج الإعلام الآلي لمعالجة مختلف العمليات البنكية بطريقة آلية و تدريب عمال البنك عليها ، في حين تتولى مديرية المحاسبة وضع القوائم المالية الدورية أو الختامية للبنك و السهر على تطبيق النظام المحاسبي داخل البنك.

3–نيابة المديرية العامة للموارد و القروض و التغطية : تتعامل مع وكالات البنك و مجمعات الاستغلال، و ينحصر دورها في خمس مديريات و هي:

–مديرية تمويل المؤسسات الكبيرة.

–مديرية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

–مديرية تمويل القطاع الفلاحي.

–مديرية الدراسات الأسواق و المنتوجات.

–مديرية المتابعة و التحصيل.

حيث تقوم مديرية التمويل بتلقي ملفات القروض و النظر في صحتها ، أما مديرية الدراسات و الأسواق و المنتوجات فتقوم بدراسة ملفات المشاريع و الدراسات الإقتصادية و المالية للمؤسسات الأخرى ، في حين تقوم مديرية المتابعة و التحصيل بإعداد دراسات إحصائية حول القروض الممنوحة من طرف البنك.

4–القسمة الدولية : تقوم بمعالجة العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ك إستيراد و التصدير و متابعة حركة الأموال و تشرف على ثلاثة مديريات و هي:

–مديرية العمليات التقنية مع الخارج.

–مديرية العلاقات الدولية.

–مديرية المراقبة و الإحصاء.

5–المفتشية العامة: تقوم هذه الهيئة ب:

–متابعة و مراقبة جميع الوكالات و مجمعات ا لإستغلال التابعة للبنك بهدف حماية سلامة العمليات و الممتلكات و الأشخاص.

–مراقبة مدى إحترام تطبيق القوانين و الضوابط الداخلية في إطار شرعي و قانوني و كذلك إحترام أخلاقيات المهنة.

–تأمين حماية نشر المعلومة الصحيحة و جعلها في متناول الجميع.

-مراقبة مدى احترام الأهداف و القوانين المحددة من طرف المديرية العامة.

2-مبادئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

هناك مجموعة من المبادئ التي يتبعها البنك لكي يستمر نشاطه وينجح نذكر منها:

أ-مبدأ الإستقلال: علي البنك توفير الجو المناسب للزبون أثناء تعامله معه،فعليه توفير المعلومات الدقيقة والصحيحة له،ليكون علي دراية بالمتغيرات الطارئة علي الساحة الإقتصادية ، بالإضافة إلي الإستقبال الجيد واللائق.

ب-مبدأ القرض والمخاطرة: علي البنك أن يضمن للمتعاملين معه إعادة الحق لأصحابه فهو يستغل ودائع زبائنه في منح قروض لزبائن آخرين وهذا ما يدفعه للحرص علي عودتها لتوفير عامل الثقة للمودع بإثبات خطي،ويؤخذ علي المقترض ضمان علي القرض الممنوح له.

ج-مبدأ السيولة النقدية: يجب علي البنك الإحتفاظ بسيولة نقدية لديه لمواجهة طلبات السحب في أي وقت.

د-مبدأ الخزينة: يلزم البنك ترك نسبة معينة من الأموال في خزينة لتغطية حساب المتعاملين ومعاملاتهم أما الفائض فيرسل إلي البنك المركزي.

هـ-مبدأ الأمن: يوفر البنك للعميل الأمان من خلال حماية أمواله من الضياع أو السرقة،ونلمس ذلك من خلال التدقيق والمراقبة الصارمة علي الإمضاءات وغيرها.

المطلب الثاني:مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

سوف نتناول في هذا المطلب مجموعة من مهام وأهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:[1]

الفرع الأول:مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تماشيا مع القوانين والقواعد سارية المفعول في مجال النشاط المصرفي،فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية مكلف بالقيام بالمهام التالية:

1-تنفيذ جميع العمليات المصرفية و الإعتمادات المالية علي إختلاف أشكالها طبقا للقوانين و التنظيمات الجاري العمل بها.

2-إنشاء خدمات مصرفية جديدة مع تطوير الخدمات القائمة.

3-تطوير شبكته ومعاملاته النقدية بإستحداث بطاقة القرض.

4-تنمية موارد وإستخدامات البنك عن طريق ترقية عمليتي الإدخار و الإستثمار.

5-تقسيم السوق المصرفية والتقرب أكثر من ذوي المهن الحرة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

6-الإستفادة من التطورات العالمية فيما يخص التقنيات المرتبطة بالنشاط المصرفي.

الفرع الثاني:أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

من أهم الأهداف الرئيسية المسطرة من طرف إدارة البنك كمايلي:

1-تنويع وتوسيع مجالات تدخل البنك كمؤسسة مصرفية شاملة.

2-تحسين العلاقات مع العملاء.

[1] -معلومات مقدمة من طرف البنك.

3-تحسين نوعية الخدمات.

4-الحصول علي أكبر حصة من السوق.

5-تطوير العمل المصرفي قصد تحقيق مردودية أكبر.

وبغية تحقيق تلك الأهداف إستعان البنك بتنظيمات وهياكل داخلية ووسائل تقنية حديثة بلجوئه إلي صيانة وترميم ممتلكاته وتطوير أجهزة الإعلام الآلي،كما بذل القائمون علي البنك مجهودات كبيرة لتأهيل موارده البشرية وترقية الإتصال داخل وخارج البنك،كما يسعى البنك إلي التقرب أكثر من العملاء وذلك بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم،والتعرف علي حاجاتهم ورغباتهم،وكان البنك يسعي لتحقيق هذه الإهداف بفضل قيامه ب:

أ-رفع حجم الموارد بأقل تكلفة ممكنة وأعلي عائد عن طريق القروض المنتجة والمتنوعة وإحترام القوانين.

ب-توسيع نشاطات البنك فيما يخص حجم التعاملات.

ج-التسيير الصارم لخزينة البنك سواءا بالدينار أو بالعملة الصعبة.

المطلب الثالث:تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية

هي الخلية القاعدية للبنك التي بواسطتها يتم الاتصال المباشر بالزبائن،فهي تعمل على تلبية حاجياتهم وطلباتهم بفضل مصالحهم التي تعمل على الاستقبال الحسن للزبائن.

الفرع الاول: تعريف وكالة المدية:

هي واحدة من 7وكالات التابعة لولاية المدية، لقد أنشأت في 13-03-1983،ورمزها 846في المنظومة البنكية الجزائرية ،وأوكلت لها مهمة توسيع نشاط البنك وخدمة زبائنه الموجدين بالولاية،حيث بدأت الوكالة في النشاط والتعامل مع مختلف الزبائن بواسطة وسائل بسيطة ساعية إلي التطوير وتحسين معاملاتها من خلال تطوير وسائلها ومواكبة التطورات الحاصلة في مجال عملها من المستخدمين وأجهزة الإعلام الألي،ومهمة الوكالة

تكمن في تطوير القطاع الفلاحي وكذا ترقية المناطق الفلاحية وتطوير الإقتصاد،حيث يوجد بالوكالة مجموعة من الموظفين تختلف مهام كل واحد منهم عن الأخر ويشرف عليهم مدير.[1]

الفرع الثاني: مهام وأهداف الوكالة:

تتميز وكالة المدية بمجموعة من المهام والأهداف كباقي الوكالات التابعة لبنك الفلاحة والتنمية الريفية.

1–مهام الوكالة:

تتمثل في مايلي:

– العمل على تقديم القدر العالي من الخدمات وذلك من خلال الخبرة المتوفرة في الموظفين والسرية في العمل البنكي والتواجد المستمر لخدمة الزبائن.

–السير على التطبيق الحسن لإستراتيجية البنك.

–القيام بكل العمليات البنكية المطلوبة من قبل الزبائن.

–تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الزبائن.

–تقديم قروض للمستثمر ومراقبة كيفية إستعمالها.

–إستغلال التقارب والمعلومات المقدمة من طرف المفتشية العامة.

–الأخذ بعين الإعتبار إحتجاجات الزبون وإنشاء مكاتب مؤقتة ودائمة.

–إرسال جدول الأعمال ونتيجة نهاية السنة للمديرية الفرعية.

–تقديم إقتراحات وحلول للمديرية الفرعية وكل هذا يؤدي إلى رفع مردودية البنك.

[1] –وثائق مقدمة من طرف البنك.

2–أهداف الوكالة:

من أجل مسايرة التطور الاقتصادي لجأ بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى القيام بتوسيع نشاطه سعيا إلى جعل البنك مؤسسة مالية كبيرة فكانت له مجموعة من الإهداف تسعى الوكالات إلي تحقيقها وتتمثل في مايلي: [1]

–الحفاظ على مركزه المالي .

–تحقيق أكبر مردودية .

–توسيع نشاطه.

–التسيير الجيد للخزينة بالعملتين الوطنية والأجنبية.

–منع التضارب في القرارات داخل البنك وإيجاد قدر من وحدة الفكر والتنسيق والفهم المشترك بين البنك وعملائه.

–ترسيخ القرار الائتماني بالبنك بتحديد المجالات التي يمكن التوظيف فيها.

–ضمان العائد المناسب للبنك عن طريق تقليل الخسائر وزيادة الأرباح.

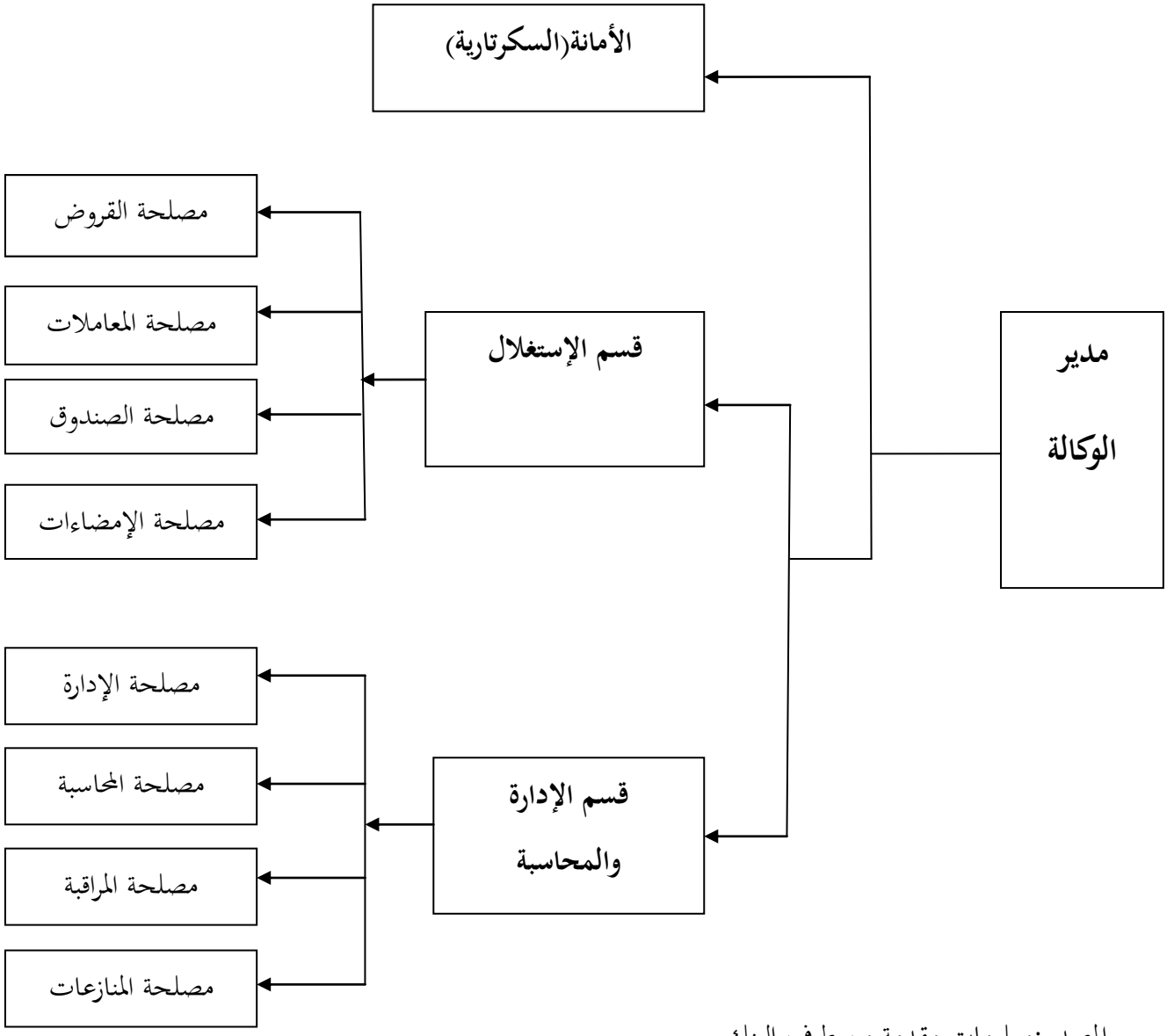
–التوافق العام بين إعتبارات حماية البيئة من التلوث وحماية المجتمع من الانحرافات الأخلاقية في حالة عدم الاقتراض يكون من شأنها تهديد المجتمع في المجال.

[1]–معلومات مقدمة من طرف البنك.

الفرع الثالث:الهيكل التنظيمي لوكالة المدية

يمكن توضيح الهيكل التنظيمي للوكالة من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم(3–2): يمثل الهيكل التنظيمي لوكالة المدية:



المصدر:معلومات مقدمة من طرف البنك

المبحث الثاني:دراسة القروض المقدمة للقطاع الفلاحي من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية:

في هذا المبحث سنقوم بدراسة القروض المقدمة من طرف بنك "بدر" وذلك من خلال إعطاء مفاهيم مبسطة حول نوعية هذه القروض في المطلب الأول،بالإضافة إلى دراسة وتحليل النشاطات الممولة عن طريق هذه الأخيرة في المطلب الثاني،وفي المطلب الثالث سنتعرف علي الإجراءات المتبعة لدي بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإسترداد أمواله.

المطلب الاول : تقديم أهم القروض المقدمة من وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية:

في هذا المطلب سنقوم بدراسة وتحليل أنواع القروض المقدة من طرف الوكالة للقطاع الفلاحي،ثم سنقوم بدراسة وتحليل مجمل النشاطات الممولة عن طريق قرض"الرفيق"،"انساج"،"كناك"،"التحدي".

الفرع الأول:قرض التحدي:

سوف نتعرف علي هذا القرض في مايلي:[1]

1–تعريف قرض" التحدي":

إن قرض التحدي هو قرض إستثماري مدعم يمنح لإنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي، سواء تلك المستثمرات الفلاحية المملوكة للخواص أو تلك التابعة لأملاك الدولة،يوجه هذا القرض إلى جميع المشاريع الاستثمارية الموافق عليها في إطار برنامج الاستصلاح من طرف الهيئات المختصة لوزارة الفلاحة لاسيما الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

[1] –معلومات مقدمة من طرف البنك.

2–ملف قرض"التحدي":

يتمثل ملف طلب قرض التحدي في مايلي:

–طلب خطي للقرض.

–شهادة ميلاد أصلية.

–نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها.

–دفتر الشروط مصادق عليه من طرف الديوان الوطني للأراضي الفلاحية .

–دراسة تقنية للمشروع مستخرجة من مكتب دراسات معتمد من طرف الديوان الوطني للاراضي الفلاحية.

–بطاقة أو شهادة فلاح.

–عقد ملكية أو قرار الأمتياز.

–الفواتير النموذجية.

–قرار الاستفادة من الدعم في حالة وجوده.

–رخصة البناء للمنشآت المراد إنجازها داخل المستثمرة.

–الاعتماد الصحي بالنسبة للحظائر تربية الدواجن والمواشي المراد إنشاؤها.

–رخصة مصالح الري لحفر الآبار في حالة ما إذا كان هذا الأخير ضروري.

–شهادة جبائية وشبه جبائية.

الفرع الثاني:قرض "الرفيق":

سوف نتطرق إلي قرض الرفيق في مايلي:[1]

1–تعريف قرض الرفيق:

يعد قرض الرفيق من أفضل السبل التي من خلالها جسدت السلطات العمومية دعمها للقطاع الفلاحي قد جاءت تطبيق لقانون التوجيه الصادر في أوت 2008،ويعتبر قرض الرفيق قرض موسمي يقدمه البنك للفلاح لتمويل نشاطه الفلاحي الموسمي خلال سنة،ويشمل هذا القرض نشاط الزراعة بشتى أنواعها (حبوب، خضر، فواكه) ونشاط تربية الدواجن وتمويل العلف بالنسبة لمربي المواشي،ونشاطات التعاونية الفلاحية، التجمعات، الجمعيات،فيدراليات أو وحدات مصالح فلاحية.

2–الملف المطلوب للإستفادة من قرض الرفيق:

يتمثل الملف في مايلي:

–طلب خطي.

–شهادة ميلاد أصلية.

–شهادة إقامة.

–نسخة من بطاقة الهوية مصادق عليها.

–بطاقة أو شهادة فلاح.

–بيان يثبت حق الإنتفاع أو ملكية للمستثمرة.

–الفواتير النموذجية.

[1] –معلومات مقدمة من طرف البنك.

-بطاقة تعريفية للمستثمرة.

-دراسة تقنية إقتصادية للمشروع.

-شهادة عدم المديونية للصندوق الوطني للتعاون الفلاحي.

-التفاوض مع البنك حول نوعية الضمان.

-شهادة جبائية وشبه جبائية.

الفرع الثالث:القرض الإيجاري:

نتطرق إلي قرض الإيجاري في مايلي:[1]

1-تعريف القرض الإيجاري:

هو قرض متوسط الإجل لمدة 5سنوات علي الأكثر وهو موجه خصيصا للفلاحين لإقتناء العتاد الفلاحي ويكون بين ثلاثة أطراف(البنك،الدولة،المقترض)،نسبة مساهمة البنك فيه 60% والباقي مقسم بين الدولة والمقترض ونسبة مساهمة الدولة 30% ونسبة مساهمة المقترض 10%.

2-الملف المطلوب من أجل الإستفادة من القرض الإيجاري:

حتى يوافق البنك علي أي طلب يقدم له يجب إستيفاء الملف لمجموعة من الشروط وهي:

أ-الملف المتعلق بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة:

-وثيقة طلب كراء عتاد عن طريق القرض الإيجاري مملوءة وموثوقة من طرف الزبون.

-سجل تجاري.

-تأشيرة خاصة.

[1] -معلومات مقدمة من طرف البنك.

–وثيقة عدم خضوعه للضريبة.

–دراسة تقنية إقتصادية للمشروع.

–03ميزانيات الأخيرة.

–الوضعية المحاسبية للسنة الحالية التي يضع فيها المشروع.

بالنسبة للمؤسسات التي ستبدأ نشاطها هذه السنة:

–تقديم ميزانية إفتتاحية تقديرية لمدة5سنوات الآتية.

–فاتورة شكلية للعتاد المراد إقتناءه(موضوع المشروع).

ب–الملف المتعلق بالنشاط الفلاحي:

–وثيقة طلب كراء عن طريق القرض الإيجاري مملوءة و موثوقة من طرف الزبون.

–شهادة ميلاد.

–شهادة إقامة.

–نسخة طبق الأصل مصادق عليها من بطاقة التعريف الوطني.

–بطاقة فلاح.

–عقد يثبت إستغلاله للأرض(عقد إيجار،عقد ملكية لسنوات المقرر إنشاء المشروع فيها).

–فاتورة شكلية للعتاد المراد إقتنائه.

–وثيقة تقنية للمشروع(دراسة تقديرية).

–مخطط تقديري علي المنتوج المراد تحقيقه.

–شهادة صادرة من الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي يثبت عدم وجود دين.

الفرع الرابع:قرضي ''الكناك''و''أنساج'':

سوف نتطرق إلي هذا القرض في مايلي:[1]

1–مفهوم قرضي'الكناك'و'أنساج':

في إطار التدابير والتحفيزات المقدمة من طرف الدولة بإنشاء هيئات عمومية مجسدة في كل من الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب "أنساج" والصندوق الوطني للتأمين عن البطالة "كناك" يمول البنك في إطار هاته البرامج إنشاء المستثمرات الفلاحية الجديدة وتربية المواشي سواء المملوكة للخواص أو التابعة للأملاك الخاصة للدولة.

ومن أهم النشاطات المندرجة في هذا السياق والتي يتم تمويلها كالتالي:

–أشغال تحضير تهيئة وحماية الأراضي.

–تطوير السقي الفلاحي.

–إنشاء،تجهيز،وعصرنة المستثمرات الفلاحية.

–تدعيم قدرات الإنتاج.

–تثمين المنتوجات الفلاحية وتربية المواشي.

–حماية وتطوير الثروة الحيوانية.

–إقتناء عوامل و وسائل الإنتاج.

–إنجاز المنشآت بتخزين،تحويل وتعليب المنتوجات الفلاحية.

[1] –معلومات مقدمة من طرف البنك.

2–الملف المطلوب للإستفادة من هذا النوع من القروض:

يتقرب المستفيد من الهيئة المعنية"أنساج"،"كناك" بغرض إعداد الملف و إيداعه لديها و التي تقوم هي الأخرى بعرضه علي لجنة إنتقاء المشاريع ليتم علي إثرها تحويل الملف المعني إلي البنك الذي تم إختياره في إجتماع اللجنة والذي عادة ما سيكون بنك الفلاحة والتنمية الريفية بحكم أن مجال إختصاصه الفلاحة والتنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يلتزم بدراسة الملف ومنح الموافقة عليه كتابيا للمستفيد (في حالة ورود الملف خالي من أي عيب شكلي) في مدة لا تتجاوز شهرين منذ تاريخ إيداعه لدى إحدى وكالاتنا المنتشرة عبر تراب الولاية.

المطلب الثاني:عرض وتحليل لأهم القروض الممنوحة من طرف الوكالة من2014إلي2018

في هذا المطلب سنقوم بتقديم عام لأهم القروض التي تمنحها وكالة المدية للفلاحين وذلك من خلال إعطاء مفاهيم مبسطة حول هذه الأخيرة.[1]

1–دراسة أنواع القروض المقدمة من طرف الوكالة للقطاع الفلاحي:

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يحتوي على أنواع القروض التي تقدمها وكالة المدية "التحدي"، "الرفيق"،"أنساج"،"كناك"،"الإيجاري"،وكذا عدد المشاريع الممولة من سنة 2014إلي سنة 2018بالنسبة لقرض التحدي،أما القروض الأخرى فمن 01جانفي إلى 31مارس 2018.

[1] –معلومات مقدمة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المدية .

الجدول رقم(03–01)يمثل أنواع القروض التي منحت من طرف الوكالة لتمويل قطاع الفلاحة وعدد المشاريع الممولة بالمبالغ (الوحدة بالدينار)والنسب المئوية.

القرض	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة(%)
التحدي	12	387326835.50	%43.56
الرفيق	15	14452800	%1.62
أنساج	30	352023049.81	%39.59
كناك	25	60026376.97	%6.75
الإيجاري	10	75204590.49	%8.45
المجموع	92	889033652.8	100%

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإستناد إلى المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

*من خلال دراستنا التي قمنا بها.

تبين لنا قرض التحدي بلغت نسبته % 43.56وقرض الرفيق وصلت نسبته إلى 1.62%،أما قرض أنساج 39.59%في حين أن قرض الكناك بلغت نسبته 6.76% وقرض الإيجاري 8.45%.

*ومما سبق نستنتج أن قرض "أنساج "نسبة تمويله للمشاريع أكبر من نسبة تمويل القروض الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب من بينها أن قروض تكون بدون فائدة وكذا نسب الفوائد البنكية فيها منخفضة،بالإضافة إلى الإعفاء من الضرائب في مرحلة الإستغلال والإعفاء من الرسم على القيمة المضافة...،لهذا يكون في أغلب الأحيان الطلب عليها مرتفع مقارنة بالقروض الأخرى.

2–دراسة القروض الممنوحة من طرف الوكالة حسب النشاط:

أ–النشاطات الممولة عن طريق قرض "الرفيق":

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض الرفيق للفلاحين في نشاط تربية الدواجن،زراعة البطاطا وزراعة القمح من 1جانفي إلى 31مارس 2017.

الجدول رقم(03–02):يمثل النشاطات الممولة عن طريق قرض "الرفيق"بمبالغها(الوحدة بالدينار)ونسبتها المئوية.

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة
تربية الدواجن	03	7430800	%51.41
زراعة البطاطا	04	4817600	%33.33
زراعة القمح	08	2204400	%15.25
المجموع	15	14452800	%100

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإستناد إلى المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

*من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض "الرفيق" تبين لنا أن نشاط تربية الدواجن قدرت نسبته%51.41،أما نشاط زراعة البطاطا بلغت نسبته %33.33،في حين أن نشاط زراعة القمح كان%15.25.

*مما سبق نستنتج أن قرض "الرفيق منح نسبة تمويل أكبر لنشاط "تربية الدواجن" مقارنة بالنشاطات الأخرى وهذا راجع لعدة أسباب منها أن هذا الأخير مصدر للغذاء وأكثر استهلاكا هذا يؤدي إلى إرتفاع أسعاره وقت التسويق مما يدر على المربي بأرباح كبيرة،وبالتالي هذا يؤدي بالفلاحين للإستثمار في هذا النشاط بكثرة.

ب–النشاطات الممولة عن طريق قرض"التحدي":

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض التحدي للفلاحين في نشاط التشجير تربية الأبقار ،زراعة البطاطا،غرف التبريد،الحبوب،تربية الدواجن،من سنة 2014إلى31مارس 2018.

الجدول رقم(03–03)يمثل النشاطات الممولة عن طريق قرض "التحدي"بمبالغها(الوحدة بالدينار)ونسبها المئوية.

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة
التشجير	01	25587247.00	%06.60
تربية الأبقار	01	1200000.00	%0.30
زراعة البطاطا	02	11340000.00	%02.92
غرف التبريد	06	253710324.50	%65.50
الحبوب	01	6040000.00	%01.55
تربية الدواجن	01	78649264.00	%20.30
المجموع	12	387326835.50	%100

المصدر من إعداد الطالبتين بالاستناد إلى المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

*من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض"التحدي"تبين لنا أن نشاط "التشجير"بلغت نسبته06.60%،أما نشاط "تربية الأبقار"قدرت نسبته 0.30%،و"زراعة البطاطا"كانت02.92%في حين أن "غرف التبريد"بلغت حوالي 65.50%،ونشاط"الحبوب"و"تربية الدواجن"بلغت على التوالي 01.55 % و20.30%.

*مما سبق نستخلص أن قرض "التحدي" منح نسبة تمويل أكبر لمشروع"غرف التبريد"مقارنة بالنشاطات الأخرى،وهذا لأن غرف التبريد تعد عنصر ضروري لحفظ المنتجات الزراعية من التلف بهدف التقليل من الخسائر المادية،لذلك يكون الطلب عليها متزايد للإستثمار في هذا المشروع.

ج–النشطات الممولة عن طريق "أنساج":

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض أنساج للفلاحين في نشاط العتاد الفلاحي،زراعة البطاطا،تربية الأبقار،تربية المواشي.

الجدول (03–04)يبين النشاطات الممولة عن طريق قرض"أنساج"بمبالغها (الوحدة بالدينار)ونسبتها المئوية.

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة
العتاد الفلاحي	15	194936094.77	%55.38
زراعة البطاطا	9	93546609.32	%26.6
تربية الأبقار	4	44775252.51	%13
تربية المواشي	2	18765093.81	%05.33
المجموع	30	352023049.81	%100

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإستناد إلى المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

*من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض"أنساج"تبين لنا أن نشاط "العتاد الفلاحي"قدرت نسبة تمويله 55.28%،أما نشاط" زراعة البطاطا"بلغت نسبته 26.6%،في حين أن نشاط "تربية الأبقار"و"تربية المواشي"قدرت على التوالي ب13%و05.33%.

*مما سبق نستخلص أن قرض"أنساج"منح نسبة تمويل أكبر لنشاط"العتاد الفلاحي"مقارنة بالنشاطات الأخرى،وذلك لأن هذا الأخير أصبح في وقتنا الحالي ضرورة حتمية لا يمكن الإستغناء عنها،وأصبح أكثر إستعمالا في القطاع الفلاحي بدلا من اليد العاملة و هذا لما يوفره من جهد ووقت،وبالتالي هذا يؤدي إلى الطلب المتزايد على هذه المعدات لدى البنوك.

د–النشاطات الممولة عن طريق قرض"كناك":

في هذا العنصر سنقوم بوضع جدول يوضح عدد المشاريع التي يمولها قرض أنساج للفلاحين في نشاط العتاد الفلاحي،زراعة البطاطا،تربية الأبقار،تربية المواشي،البيوت البلاستيكية.

الجدول رقم(03–05):يبين النشاطات الممولة عن طريق قرض"الكناك"بمبالغها(الوحدة بالدينار)ونسبتها المئوية.

النشاطات	عدد المشاريع الممولة	المبالغ	النسبة
العتاد الفلاحي	03	10783561.97	%18
زراعة البطاطا	09	19305544.48	%32.2
البيوت البلاستيكية	05	12280252.06	%20.46
تربية الأبقار	02	5847656.01	%9.74
تربية المواشي	06	11809362.45	%19.7
المجموع	25	60026376.97	%100

المصدر:من إعداد الطالبتين بالإستناد إلى المعلومات المقدمة من طرف الوكالة

*من خلال الدراسة التي قمنا بها على النشاطات التي يمولها قرض"كناك"،لاحظنا أن نشاط "العتاد الفلاحي"قدرت نسبته ب18%،أما "زراعة البطاطا"وصلت نسبتها إلى ما يعادل 32.02%،ونشاط

"البيوت البلاستيكية"كان20.46%،في حين أن نشاط"تربية الأبقار"و"تربية المواشي"بلغت على التوالي 09.74%و19.7%.

*مما سبق توصلنا إلى أن قرض"كناك"منح نسبة تمويل أكبر لنشاط زراعة البطاطا مقارنة بالنشاطات الأخرى وهذا يعود إلى كثرة المساحات الزراعية وشساعتها و بإعتبار أن الولاية من أكثر الولايات إنتاجا لمنتوج البطاطا.

المطلب الثالث:الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإسترداد أمواله

عندما يتعلق الأمر بتسيير مخاطر القروض قبل حدوثها فالبنك يستند إلي مختلف الأجهزة الوقائية و الأدوات التي تسمح بالتنبؤ بدرجة مخاطر الزبائن الطالبين للقروض،وقد تتحقق هذه المخاطر فيلجأ البنك إلي تغيير أسلوب تسييره لهذه المخاطر من أسلوب وقائي إلي أسلوب علاجي،والذي يبدأ من لحظة عدم تحصيل القرض في ميعاد إستحقاقه ،وتتمثل في مرحلتين المرحلة الأولي هي محاولة إسترجاع القروض بطرق ودية أما إذا لم تنجح هذه المرحلة نلجأ إلي مرحلة القضاء والمنازعات،ومن بين الإجراءات المتبعة لدى بنك الفلاحة والتنمية الريفية لإسترداد أمواله مايلي:[1]

في بداية الأمر يقوم البنك بالإتصال بالزبون و إبلاغه بوقت السداد إنذار أول وفي حالة عدم إستجابة الزبون يقوم البنك بعد 15يوم بإرسال إنذار ثاني وبعد ذلك إذا لم يستجب المرسل إليه الإستدعاء يحظر البنك إلي إعذار قبل المتابعة القضائية إذا لم يستجب يلجأ البنك إلي المعالجة القانونية والقضائية وتتمثل بمطالبة العميل بالتسديد الفوري والكلي للقرض،وفي حالة عدم قدرته علي التسديد يتم تنفيذ العقوبة عليه والمتمثلة دخوله السجن والأصل يصبح ملك للبنك.

وهناك مايسمي بقرض جدولة الدين،وهذا إذا كان الزبون لم يستطع تسديد ديونه يذهب إلي البنك ويطلب منهم قبل أن يخسر ويقع في الإفلاس بقرض إعادة جدولة الدين ثم يقدم البنك بنسبة 50% إلي الزبون لإعادة تحديد قرضه.

[1] –معلومات مقدمة من طرف البنك.

وقبل منح القرض نذهب نستفسر في البنوك الأخرى إذا كان هذا الشخص عنده ديون من قبل أم لا لكي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد.

وهناك مجموعة من العناصر يجب أن يقوم بها البنك قبل منح القرض لكي يتجنب الوقوع في الخطر هي:

-دراسة المشروع دراسة تقنية إقتصادية أي تنظر إلي المعدات كيف تعمل وجودتها.

-نسبة نجاح المشروع.

-المردودية المتوقعة للمشروع.

-المكان الذي يتم فيه المشروع جيد أم لا.

أي ندرس المشروع من كل النواحي ومدى نجاحه ومدى خطورته قبل منح القرض لكي نتجنب الوقوع في خطر عدم السداد إلا أن هذا لا يمنع البنك من الوقوع في المخاطر فهي تقع و تحاول النهوض والحيطة والحذر مرة ثانية وإستعمال طرق وأساليب وقائية جيدة أحسن من قبل لكي تتجنب هذا.

المبحث الثالث:دراسة حالة فعلية لقرض ممنوح من طرف وكالة المدية لبنك BADR

في هذا المبحث سوف نتناول دراسة فعلية لقرض ممنوح من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية.

المطلب الأول:تقديم الزبون والقرض محل الدراسة

في هذا المطلب سنتناول القرض محل الدراسة وهو قرض أنساج في مايلي:[1]

سيتم الترميز إلي السيد المستفيد من القرض ب:(X)

-قيمة القرض الممنوح إلي الزبون هو:1318824.16دج.

-مدة القرض:08سنوات.

[1] -معلومات مقدمة من طرف البنك.

–نوع القرض:قرض طويل الأجل مدعم من طرف وكالة دعم وتشغيل الشباب(أنساج) وهذا النوع من القروض يكون فيها التمويل كمايلي:

*المساهمة الشخصية 1%.

*مساهمة البنك 70%.

*مساهمة وكالة دعم وتشغيل الشباب (أنساج) 29%.

–نوع النشاط الممول هو:شراء سيارة من نوع TOYOTA وخزان من أجل تخزين الحليب.

–بداية إستعمال القرض:من 2014/07/31إلي غاية 2022/01/31.

–مدة وطرق تسديد القرض:يقوم تسديد القرض كمايلي:

*العام الأول إستعمال القرض لا يسدد أي شئ من 2014/07/31 إلي 2015/07/31.

*العامين أي من 2015/07/31 إلي 2017/07/31(عدم سداد أي شئ).

*05سنوات الأخرى من 2017/07/31إلي 2022/01/31 يبدأ الزبون بتسديد القرض القرض علي أقساط كل 06أشهر.

المطلب الثاني:طريقة الحصول علي القرض

في هذا الجزء من هذا الفصل ستكون الدراسة علي كيفية الحصول قرض أنساج في مايلي:[1]

تقدم السيد(X) إلي وكالة دعم وتشغيل الشباب(أنساج) فقام بتسجيل نفسه في الوكالة،من أجل دعم مشروعه والمتمثل في جمع الحليب،بعد تقديم السيد ملفه يكون هناك إجتماع بين الوكالة والبنوك،فتعطي الوكالة كل بنك مشروع حسب إختصاصه،ففي هذا المشروع كان من نصيب بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنه من

[1] –معلومات مقدمة من طرف البنك.

إختصاصه (جمع الحليب)،فكان للبنك موافقة أولية حول الشروع،ومن ثما أرسلت وكالة دعم وتشغيل الشباب ملف السيد(X) إلي البنك من أجل الموافقة علي المشروع بصفة نهائية،فطلب البنك من السيد (X)بإحضار ملفه،ويتكون هذا الملف من عدة وثائق،وتتمثل في مايلي:

-طلب إلي البنك من أجل الإستفادة من القرض،(حسب الملحق1).

-نسخة من رخصة السياقة.

-نسخة من بطاقة التعريف.

-شهادة ميلاد.

-بطاقة إقامة.

-نسخة من السجل التجاري.

بالإضافة إلي:

-فتح حساب جاري بريدي (يكون في الحساب المساهمة الشخصية 1%)،وفي هذه الحالة تقدر المساهمة الشخصية ب:13188.241 دج لأن:(13188.2416=%1*1318824.16).

-سند لأمر للحسابه :يستعمل البنك هذا السند في حالة عدم السداد للقرض،(حسب الملحق رقم2).

-إتفاقية الصندوق للضمان الإحتماعي:في حالة عدم السداد يقوم الصندوق بالدفع.

-قام السيد(X) بتعهد برهن العتاد عند الموثق.

-شهادة جبائية وشبه جبائية(التأكد من أن السيد لا يوجد عليه ضرائب).

-وكالة إعادة التأمين علي جميع المخاطر(تجدد كل سنة).

-فاتورة شكلية (للسيارة والخزان)،(حسب الملحق 03والملحق04).

-فاتورة شكلية للتأمين.(حسب الملحق05)

وبعد إيداع السيد(X) الملف في البنك قام هذا الأخير بدراسة الملف جيدًا ، فتمت الموافقة علي هذا الطلب وهو الإستفادة من قرض لشراء (سيارة وخزان)لجمع الحليب،وتسمي هذه الموافقة بالموافقة البنكية .

وبعدها يقوم السيد(X) والبنك ب:

-إمضاء إتفاقية القرض :أي إتفاقية بين بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) والسيد(X)،فقام السيد(X) بقراءة هذه الإتفاقية والوافقة علي شروطها وبنودها،وفي الأخير الإمضاء عليها.(حسب الملحق 06).

-قام البنك بإعطاء السيد (X) 30% من مبلغ السيارة والخزان من أجل طلب الشراء من وكالات بيع هذا العتاد.

-وبعد طلب الشراء من الوكالة المختصة قام البنك من تكملت المبلغ المتبقي وهو 70%.

-قام السيد برهن الحيازي للسيارة في الولاية.

وبعد كل هذه الإجراءات إستفادة السيد من القرض وتم شراء سيارة من نوع TOYOTA وخزان من أجل تخزين الحليب .

وبعد مرور 03 سنوات من الإستفادة من القرض بدأ السيد(X) بتسديد الأقساط إلي غاية نهاية المدة.(حسب الملحق07،والملحق08).

في نهاية المدة يكون السيد(X) قد قام بتسديد كل الأقساط وكل ما عليه مع نهاية القرض وهي 08 سنوات.

وفي الأخير يقوم البنك برفع اليد علي العتاد،وتصبح مللك للسيد(X).(حسب الملحق09).

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل إلي معرفة دور بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تمويل الإستثمارات الفلاحية في ولاية المدية،كما تبين لنا أن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعد المحرك الأساسي والفعال لزيادة وتيرة التنمية الإقتصادية،وذلك من خلال إسهامه في تمويل وتدعيم المؤسسة الإقتصادية الفلاحية علي مختلف نشاطه.

ولبنك الفلاحة والتنمية الريفية دور كبير في بناء المؤسسة الفلاحية،من خلال منحه مختلف القروض منها:(قرض الرفيق،قرض الإيجاري،قرض التحدي،قرض أنساج وكناك)،ومنح القروض يتطلب توفير سياسة إقراضية وإتباع معايير وإجراءات تكون فعالة وناجحة.

خاتمة

يعتبر القطاع البنكي دورا حيويا في النشاط الاقتصادي المحلي والعالمي، فهو الجهاز العصبي لأي نظام اقتصادي وتعد البنوك المكون والمؤثر الفعال في هيكل الجهاز البنكي، كما تعتبر عملية الإقراض الموسمية المناسبة لتحويل رؤوس الأموال من أصحاب الفائض إلى أصحاب العجز، هذا بالرغم من أن عمليات الإقراض تعتبر من أصعب القرارات التي يتخذها البنك لأنها مملوءة بالمخاطر.

و يعتبر القطاع الفلاحي القاعدة الأساسية التي تقام عليها هيكلة النظام الاقتصادي في البلاد، وهذا راجع للدور الحيوي الذي يلعبه، لعلاقته المباشرة بباقي القطاعات، ولكونه قطاع حساس وضروري للغاية فهو يمتاز بدرجة مخاطرة كبيرة لصعوبة التحكم في موارده.

وبعد دراستنا لموضوع دور القروض البنكية في تمويل القطاع الفلاحي لولاية المدية،حاولنا تسليط الضوء على أهم القروض التي يمنحها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بوكالة المدية ،باعتبارها وسيلة تمويل رئيسية لتحقيق النمو في قطاع الفلاحة الذي يعاني ضعف التمويل،وحتى يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتقديم القروض فإنه مطالب بالتحكم في إجراءات منح القروض والضمانات المترتبة عنها من أجل تقليل المخاطر.

إختبار الفرضيات:

1-توجد معايير يعتمد عليها البنك أثناء منحه القروض وهي: معايير نموذج القرض المعروف ب 5CS، و 5PS،وprism.وهذا ماينفي صحة الفرضية الأولي.

2-من أهم شروط نجاح سياسة التمويل البنكي هي تهيئة المناخ المناسب للقرض الفلاحي حتى يكون ذا فعالية ويؤدي إلي زيادة الإنتاج الذي يترتب عليه زيادة الدخل الفلاحي.وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثانية.

3-إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية قام بتمويل نشاطات فلاحية بقروض عديدة أهمها:(قرض التحدي، الرفيق،أنساج،كناك،الإيجاري).وهذا مايثبت صحة الفرضية الثالثة.

نتائج الدراسة:

1-نتائج الدراسة بالنسبة للجزء النظري:

-البنك هو حلقة من حلقات الإقتصاد وينصب نشاطه على جمع الودائع ومنح القروض.

-تمر عملية منح القروض البنكية بعدة إجراءات ومعايير من أجل تفادي أي مشكل قد يحدث بين البنك والزبون.

-يعتبر القطاع الفلاحي من أهم القطاعات الحساسة ومن المهم أن يكون هناك تمويلا له سواء كان هذا القطاع ذاتيا أو خارجيا.

-يعاني هذا القطاع من عدة مشاكل ومعوقات برغم من الإجراءات والقوانين والبرامج التي وضعتها الجزائر للنهوض به، من بينها(مشاكل تتعلق بالموارد الطبيعية،مشاكل ومعوقات متعلقة بالعنصر البشري،مشاكل التسويق.....إلخ).

-الإصلاحات التي قامت بها الجزائر تعد بمثابة تمهيد للنهوض بالقطاع الفلاحي.

-إنتهاج البنك تقنيات خاصة في عمليات الإقراض من شأنها تفادي المخاطر.

2-نتائج الدراسة بالنسبة للجزء التطبيقي:

-يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR مؤسسة مالية تتحمل عبء التمويل الفلاحي من أجل ضمان المسار التنموي والإقتصادي من أجل النهوض بالقطاع الفلاحي.

-تتعدد وتتنوع القروض المقدمة من طرف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمدية، و من أهم هذه القروض (قرض أنساج،كناك،الرفيق،التحدي،القرض الإيجاري).

-كأي مؤسسة بنكية يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بإسترداد أمواله من الغير أولا بطريقة ودية أما إذا لم تنجح هذه الطريقة يلجأ إلي مرحلة القضاء والمنازعات.

-تنوع القروض الممنوحة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية الممثلة في القروض الموجهة للإستغلال و الإستثمار .

-تعتبر ولاية المدية ولاية ذات طابع فلاحي بإمتياز وهذا للإمكانيات الموجودة بها والوضعية الجغرافية الممتازة التي تحتلها ولكن بالرغم من القرارات الهائلة إلى أنها لم تصل للأهداف المرجوة بسبب العراقيل التي تواجه الفلاحين في الحصول على التمويل.

التوصيات:

1-ضرورة إقامة برامج ومراكز توعية وتأهيل الشباب وتشجيعهم على خدمة القطاع الفلاحي.

2-التخفيف من تكاليف وإجراءات منح القروض البنكية المقدمة للقطاع الفلاحي وذلك من أجل تسهيل وتسريع معاملات الحصول على القروض الفلاحية .

3-تشجيع الفلاحة بكافة الطرق مثل: الدورات الإرشادية، الإشهارات.....الخ.

4-توفير التمويل اللازم لأصحاب المستثمرات الفلاحية من قبل البنوك والهيئات الداعمة للقطاع وإعطائهم الأولوية في ذلك من خلال دراسة طلبات القروض المقدمة في مدة وجيزة.

5-وضع قوانين وإجراءات وبرامج لحل المشاكل والمعوقات التي يعاني منها القطاع الفلاحي من أجل النهوض به وتطويره.

6-زيادة تفعيل أليات وبرامج دعم القطاع الفلاحي أكثر من قبل الحكومة،وخلق أليات وهيئات جديدة تهتم بالجوانب التي أهملتها الهيئات السابقة.

7-ضرورة تبسيط الأمور القانونية من قبل البنك للفلاحين ولا يقتصر دور البنك علي الجانب المادي بل تقديم النصح والإرشادات للزبون.

8-توجيه وتكوين إطارات مؤهلين بالقطاع الفلاحي من أجل متابعة القروض الممنوحة علي أرض الواقع.

الآفاق المستقبلية:

-لقد حاولنا من خلال دراستنا لهذا الموضوع الإلمام بالجوانب التي رأيناها مهمة،و يبقى المجال مفتوح لدراسات أخرى حول هذا الموضوع مثل:

1-دور القروض الفلاحية في التنمية الإقتصادية .

2-أثر مخططات التنمية على الإنتاج الفلاحي.

3-دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنمية المستدامة.

4-دراسة أثر التعاونيات الفلاحية علي إنتاج القطاع الفلاحي.

-وفي الأخير فإن بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع ونتمنى أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه فإن أصبنا فمن الله وحده وإن أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

*الكتب:

1-إسماعيل أحمد المشاوي،عبد المنعم مبارك،إقتصاديات النقود و البنوك والأسواق المالية،الإسكندرية،الدار الجامعية،سنة2002.

2-حمزة الزبيدي،إدارة المصارف إستراتيجيةالودائع وتقديم الإئتمان،عمان،مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع،سنة 2000.

3-حمزة محمود الزبيدي،إدارةالإئتمان المصرفي وتحليل الإئتماني،الوراق للنشر والتوزيع،الأردن، 2002.

4-خالد أمين عبد الله،إدارة العمليات المصرفية،الطبعةالأولى،عمان،دار وائل للنشر،سنة2000.

5-شاكر القزويني،محاضرات في إقتصادالبنوك،ديوان المطبوعات الجامعية ،الساحة المركزية،بن عكنون، الجزائر، سنة2008.

6-صلاح إبراهيم شحاتة،ضوابط منح الإئتمان المصرفي من منظور قانوني،الطبعةالأولى،عمان،دار النهضة العربية والنشر والتوزيع،2000.

7-عبد المطلب عبد الحميد،البنوك الشاملة عملياتها وإداراتها،الإسكندرية الدار الجامعية،سنة2000.

8-عبد المعطي رضا أرشيد،محفوظ أحمدة جودة،إدارةالإئتمان،عمان،دار وائل للنشر،سنة1999.

9-عثمان أحمد الخولي،محمود محمد شريف،الزراعةالعربية،دار المطبوعات الجديدة،دون بلد 1972.

10-علي محمود فارس وآخرون،أسسالإقتراض الزراعي والتمويل التعاوني،منشورا جامعة المختار البيضاء، ليبيا،2005.

11-فريد راغب النجار،إدارةالإئتمان والقروض المصرفية المتعثرة مخاطر البنوك في القرن الحادي والعشرون، الإسكندرية،مؤسسة شهاب الجامعة،سنة2000.

12-فوزية غربي،الزراعة العربية وتحديات الأمن الغذائي حالة الجزائر،مركز دراسات الوحدة العربية،الطبعة الأولى بيروت،حزيران/يونيو2010.

13-محمد داود عثمان،إدارة وتحليل الإئتمانومخاطره،عمان،دارالفكر ناشرون وموزعون،سنة2013.

14-محمد سعيد الفتيح،مبادئالإقتصادالزراعي،منشورات جامعة حلب،سوريا،1979.

15-محمد سعيد أنور سلطان،إدارةالبنوك،مصر،الدار الجامعيةالجديدة،سنة2005.

16-محمد صالح الحناوي وآخرون،المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية،مصر،الدار الجامعية،سنة2000.

17-مصطفى رشدي شيحة،النقود والمصارف والإئتمان،دار الجامعة الجديدة،الإسكندرية،1999.

18-مهند حنا نقولا عسي،إدارة مخاطر المحافظ الإئتمانية،دار الراية الطبعة الأولى،عمان،الأردن،سنة2010.

19-ناظم محمد نورى الشمري،النقودوالمصارف،العراق،الموصل،دار الكتب للطباعة والنشر،سنة1995.

***الرسائل والأطروحات الجامعية:**

1-إسماعيل شعباني،آثار التوجه نحو خوصصة القطاع الفلاحي العمومي بالجزائر،أطروحةدكتوراه،كلية العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،1997.

2-رابح زبيري،الإصلاحات في قطاع الزراعة بالجزائر واثارها على تطويره،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، جامعة الجزائر،1996.

3-رابح زبيري،حدود وفاعلية دعم الدولة في السياسة الزراعية الجزائرية،أطروحة دكتوراه كلية العلوم الإقتصادية، تخصص علوم مالية،جامعةالجزائر،الجزائر.

4-بويهي محمد،القطاع الفلاحي في الجزائر ومشاكله المالية،أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية،جامعة الجزائر،2004.

5-زاوي بومدين،التمويل البنكي الدعم وتنمية القطاع الفلاحي في الجزائر(مقاربة كمية)،أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه،تخصصإقتصاد وتسيير عمومي،جامعة مصطفى إسطنمبولي معسكر، 2015-2016.

6-محاجبية نصيرة،وظيفة الهندسة المالية في البنوك،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير،شعبة نقود ومالية،جامعة 8ماي2006،45،قالمة.

7-محمد بوشوشة،مصادر التمويل وأثرها على الوضع المالي للمؤسسة،دراسة حالة المؤسسة الوطنية لصناعة الكوابل بسكرة،مذكرة تخرج لنيل شهادة ماجستير في العلوم الإقتصادية،تخصصإقتصاد وتسيير المؤسسة،جامعة محمد خيضر،بسكرة،2007/2006.

8-بن سمينة دلال،التمويل البنكي للقطاع الفلاحي في الجزائر(1999-2000)دراسة حالة بنك –وكالة بسكرة،مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية،تخصص نقود وتمويل،جامعة محمد خيضر بسكرة،2004.

9-بهية مصباح محمود صباح،العوامل المؤثرة على درجة أمان البنوك التجارية العاملة في فلسطينة دراسة تحليلية، بحث لإستكمال متطلبات الحصول على درجة الماجستير في إدارة الأعمال،الجامعة الإسلامية،غزة، 2008.

10-حمدي باشا وليد،دور السياسة الإئتمانية في تمويل القطاع الفلاحي في الجزائر،مذكرةماجستير،في العلوم الإقتصادية،علوممالية،جامعة باتنة،الجزائر،دفعة2014.

11-رشا محمد سعيد أمي استيتية،تمويل القطاع الزراعي في الأردن،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية للدراسات العليا،جامعة الأردن، 1999.

12-رياش مبروك،تمويل القطاع الفلاحي،مذكرةماجستير،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة الجزائر2001.

13-عبد الغفور حركات ومصدق مرغادي،دور القرض الإيجاري في تمويل المشاريع الفلاحية(دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية)،مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم التجارية،تخصص تمويل مصرفي،جامعة تبسة،الجزائر،دفعة2016.

***الملتقيات العلمية:**

1-أحلام بوعبدلي،خليل عبد الرزاق،مداخلة بعنوان تقييم أداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد والمخاطرة دراسة حالة القرض الشعبي الجزائري(1997-2000)،ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الإقتصادية،جامعةالأغواط،الجزائر،بدون ذكر السنة.

2-بن سمينة دلال،بن سمينة عزيزة،مداخلة سياسة التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في ظل الإصلاحات الإقتصادية،ملتقى دولي حول سياسات التمويل وآثاراها على إقتصادياتالمؤسسات،كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،جامعة محمد خيضر،بسكرة،يومي 21و22نوفمبر،2006.

3-بونوة شعيب،بودلالعلي،إشكالية التمويل والسياسة المنتهجة لإنعاش هذا القطاع،ملتقى دولي حول التنمية الفلاحية الصحراوية كبديل للموارد الزائلة،جامعة بسكرة(غير منشورة).

4-حرفوش سهام،صحراوييإيمان،مداخلة بعنوان دور الأساليب الحديثة لإدارة المخاطر الإئتمانية للبنوك في التحقيق من حدة الأزمة المالية الحالية،الملتقى العلمي الدولي الأزمة المالية الإقتصادية الدولية والحوكمةالعلمية،أيام 20و21أكتوبر2009.

5-علي عبد الله أحمد شاهين ،مدخل عملي لقياس مخاطر الإئتمان المصرفي في البنوك التجارية ،فلسطين،- دراسة تحليلية وتطبيقية-,غزة،الجامعة الإسلامية،أفريل2010.

6-كمال رزيقن فريد ورتل،مداخلة بعنوان إدارة مخاطر القروض الإستثمارية في البنوك التجارية الجزائرية،مقدمة ضمن المؤتمر العلمي السنوي الخامس،جامعة فيلادلفيا،الأردن،4و5جويلية2007.

7-منصور منال،مداخلة بعنوان إدارة المخاطر الإئتمانية ووظيفة المصارف المركزية،القطريةوالإقليمية،مقدمة للمؤتمر العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية الدولية والحوكمةالعالمية،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر،أيام 20و21أكتوبر2009.

8-نوال بن عمارة،مداخلة بعنوان إدارة المخاطر في البنوك المشاركة،مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والإقتصادية والدولية والحوكمةالعلمية،جامعة فرحات عباس سطيف،الجزائر، أيام 20 و 21 أكتوبر2009.

***المجلات:**

1-باشي أحمد،القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح،مجلة الباحث،العدد2،جامعةالجزائر،2003.

2-بلعزوز علي،إستراتيجيات المخاطر في المعاملات المالية،مجلة الباحث،العدد7،جامعة شلف،الجزائر،2007.

3-رحال علي،التقاريرالمالية،مجلة أبحاث إقتصاديةوإدارية،العددالأول،جامعة محمد خيضر،بسكرة الجزائر،2007.

4-روابنية كمال،تحرير التجارة الزراعة وأثره على التنمية الزراعية في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية، العدد 11، جامعة بسكرة،ماي2007.

5-شاكر القزويني وأخرون,القروض المصرفية ومعايير منحها,إضاءات مالية ومصرفية,نشرةتوعوية,يصدرها معهد الدراسات المصرفية,دولة الكويت,يونيو2011,العدد11.

6-عجلة الجيلالي،الإصلاحات المصرفية في القانون الجزائري في إطار التسيير الصارم لشؤون النقد والمال،مجلةإقتصاديات شمال إفريقيا-العدد2005،4.

7-المجلس الوطني الإقتصاديوالإجتماعي،مشروع دراسة حول:إستراتيجية التنمية الفلاحية، الدورة 18، جويلية2001.

***ورقة عمل:**

-أمال كمال حسن البرزنجي،خلود وليد جاسم العكيلي،إدارة الخطر وأثرها في الخدمات السياحية والفندقية،دراسة ميدانية في فنادق ورقة مقدمة من طرف السياحة وإدارة الفنادق،كلية الإدارة و الإقتصاد،جامعة الأردن،2007.

***النصوص القانونية ومنشورات صادرة عن جهة رسمية:**

1-الجريدة الرسمية،العدد51الصادرة يوم14جوان1966.

2-الجريدة الرسمية،العدد34الصادرة يوم20أوت1986.

3-الجريدة الرسمية،العدد78الصادرة يوم28ديسمبر1968.

4-القانون86-12المؤرخ في1986/09/12،المتعلق بنظام البنوك والقرض.

5-القانون88-06المؤرخ في1988/01/12،المعدل والمتمم لقانون86/12.

6-القانون90-10المؤرخ في1990/04/14،المتعلق بالنقد والقرض.

***لقاءات:**

-مقابلة شخصية مع أحد العملاءمن طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية-وكالة المدية.

2-المراجع باللغة الأجنبية:

OVRAGES

-Abdelhamid,A,Quelle agriculture pour lAlgerie,Office des publications Universitaires,2009.

-ARTICLES

-Bedrani,s,LAgricultureAlgerieneDepuis 1966,Opu Alger,1981.

-Djenane,A,Ajustement Structurel et Secteur Agricole,Unles cahiers de CREAD,N46,1999.

الملحق (01)

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

من السيد : [redacted]
الساكن
ولاية المدية
** 26034 **

وامري في: [redacted]

إلى السيد : مدير الوكالة البنكية المدية بدر BADR

الموضوع: طلب قرض بنكي لتمويل مشروع في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب.

يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم الموقرة ، بطلبي هذا و المتضمن طلب قرض بنكي لتمويل مشروع ،في إطار برنامج دعم تشغيل الشباب .

أحيطكم علما أني من مواليد : [redacted]
بوامري ، وأرغب في قرض لتمويله .

لهذا الغرض أطلب من سيادتكم أخذ طلبي هذا بعين الإعتبار .

وفي الأخير تقبلوا مني فائق الإحترام و التقدير.

توقيع المعني

[redacted]

الملحق (05)

سنات تمر

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

Société Nationale
Créée par Décret du 13 Mars 1982

Siège Social - ALGER
17, Bd Colonel Amirouche

R.C. Alger 001.1640 ب 00

Le .....

A ..... Payer : ..... contre ce billet,

à l'ordre de la BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

la somme de : ..... B.P. D.A. .....

Somme en toutes lettres et en Dinars Algériens

Valeur reçue : .....

Souscripteur

Domiciliation

الملحق (03) فاتورة شكلية

TOYOTA SPA

Facture Proforma

Succursale : BLIDA, Zone Industrielle II Lot N°31 Route Nationale N°1, Ouled Yaiche BLIDA BLIDA

Informations du Client ***Client N°.*** [redacted]

Client : [redacted]

Adresse : FRACTION OULED [redacted] MEDEA, [redacted] Code Posatl [redacted]

Tél. Client :(213) [redacted]

R.C: ***Identifiant fiscal:*** ***Article:***

Proforma N°	*Date*	*Qté*	*Régime de Vente*
197687	16-FEV[redacted]	1	ANSEJ

Code Véhicule	*Désignation*
T-IMV-D4D-[redacted]	HILUX 3 PLACES 2500 CC D4D MAN SIMPLE CABINE 4*2 CLIMATISE GRIS

Prix. U (H.T)	*TVA*	*Prix. U (ANSEJ)*	*Taxe de Transaction*
	231,200.00	1,360,000.00	100,000.00

Synthèse

Prix Véhicule	1,360,000.00
Total Accessoires	0.00
Ajustement	0.00
Taxe Véhicule	100,000.00
Total à Payer	1,460,000.00

GARANTIE 2 ANS

OU 100000 KM

Service Commercial: M.LAREM

Modalité de paiement : 10% à la commande et le solde au dédouanement
Validité de l'offre : 15 jours
Délai de livraison

IMPORTANT:
- La loi de finance complémentaire 2008 institue une taxe a la charge du client, Cette dernière vient en plus du prix affiché et varie selon la motorisation du véhicule.
-En cas de paiement par espèces une taxe de timbre est prélevée d'un taux d' 1% du montant espèce versé (plafonné à 2,500, DA).

الملحق (04)

فاتورة شكلية

مؤسسة توزيع و صيانة العتاد الفلاحي - البليدة - مؤسسة عمومية إ

E.P.E EDIMMA BLIDA SPA CAPITAL SOCIAL 407.520.000 DA

E.D.I.M.M.A

ADR EL AFFROUN N°003004353090183000065
CP BADR N°390862/85
IS N°098609160040925
IF N°099909080274625
°ARTICLE09160033011

رقم المـــادة : TIN 00000787
الرقم التعريفي : 098609160040925

FACTURE PROFORMA N° [redacted]

àte : 17/02/20[redacted]
° Client : 9
/Commande :
eglement : CR
° Titre :

Doit MR [redacted]
OUAMRI W.MEDEA

N° Fiscal :
N° Article:
N° RC :

rod.	Designation	Quantité	P.U. HT	Montant HT	TVA	Rm
00144	CUVE ISOTHERME 500L INOX	1	295687.50	295 687.50	17%	

T V A

295 687.50 x 17 % = 50 266.88

Total HT 295 687.50
T.V.A. 50 266.88

Total TTC: 345 954.38

Arrêté à la somme de :
TROIS CENT QUARANTE CINQ MILLE NEUF CENT CINQUANTE QUATRE DINARS 38 CENTIMES

FACTURATION LIVRAISON ENLEVEMENT

الملحق (05)

CIAR
الشركة الدولية للتامين و اعادة التامين
Compagnie Internationale d'Assurance et de Réassurance

COMPAGNIE INTERNATIONALE D'ASSURANCE ET DE REASSURANCE
CITE SEMMAMA MEDEA
TEL 025

MEDEA LE 25,10,20

FACURE PROFORMA

OBJET: ASSURANCE

CLIENT:

ADRESSE: MEDEA

W,DE MEDEA

PRME NETTE.....	101472,00
COUT DE POLICE.....	200,00
T, V,A.....	17284,24
F S I.....	58,52
TIMBRE DIMENSION.....	40,00
T,G + FISCAL.....	1200,00
PRIME TOTAL.....	120254,76

ARRETE LA PRESENTE FACTURE PROFORMA A LA SOMME DE

CENT VINGT MILLE DEUX CENT CINQUANTE QUATRE DINARS ET 76 CTS,

M,T : 1,691,200,00

Agence

Siège Social : Lot N°11, Chemin des crêtes - Hydra CP 16035 - ALGER - ALGERIE
Capital Social : 4 167 000 000 DA - Tél : +213 (0) 21 69 22 75 / 69 25 27 / 69 15 97 Fax : +213 (0) 21 69 21 94

(06) الملحق

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

CONVENTION DE PRET

(ANNEXE N° 11 DU MANUEL DE GESTION DES CREDITS / AVRIL 1994)

Entre les soussignés,
la Banque de l'Agriculture et du Développement Rural (B.A.D.R), société par actions au capital de trente trois milliards de dinars (33.000.000.000 DA) ayant son siège social à Alger sis 17, Boulevard Colonel Amirouche, désignée ci-après la Banque, représentée par :

d'une part,

et, ...

(nom, prénom ou rais on sociale, adresse ou siège social, nature juridique selon le cas, etc.) désigné (e) ci-après l'emprunteur,

d'autre part,

il a été convenu et arrêté ce qui suit :

OBJET DE LA CONVENTION :
Par la présente convention, la banque accorde à l'emprunteur désigné ci-dessus un prêt aux conditions particulières et générales ci-après définies.

I. CONDITIONS PARTICULIERES DU PRET

II. CONDITIONS GENERALES DU PRET

ARTICLE 1 MONTANT DU PRET
La banque accorde par la présente convention à l'emprunteur un prêt dont le montant figure dans les conditions particulières.

ARTICLE 2 OBJET DU PRET
Conformément à la demande de financement formulée par l'emprunteur, le prêt objet de la présente convention sera destiné au financement du projet indiqué dans les conditions particulières et ce, en application de la structure de financement arrêtée d'un commun accord.

ARTICLE 3 DUREE DU PRET
Le prêt est consenti pour la durée et la période de différé indiquées dans les conditions particulières. Si le prêt, objet de la présente convention, n'a pas enregistré un début de consommation à la date limite indiquée dans les conditions particulières, la présente convention est réputée nulle si la banque n'accepte pas sa prorogation.

ARTICLE 4 TAUX D'INTERET VARIABLE
Le taux d'intérêt applicable aux utilisations du prêt est constitué d'un taux de base révisable périodiquement conformément aux conditions de banque en vigueur majoré de la marge indiquée aux conditions particulières. Le taux de base indiqué aux conditions particulières ci-dessus est soumis, en conséquence, à une révision périodique.
L'emprunteur sera informé de toute modification du taux de base. L'emprunteur déclare accepter sans restriction ni réserve toute modification.

ARTICLE 5 TAXES ET COMMISSIONS
Toutes les taxes et commissions liées à la mise en place et l'utilisation du prêt sont à la charge de l'emprunteur ainsi que toutes autres taxes et commissions qui viendraient s'y ajouter en vertu des textes législatifs et réglementaires.

ARTICLE 6 MODALITES D'UTILISATION DU PRET
Le prêt, objet de la présente convention, sera utilisé par le débit du compte de prêt ouvert par la banque auprès de l'agence domiciliataire de l'emprunteur sous le numéro indiqué dans les conditions particulières.
Les utilisations du prêt seront autorisées en fonction des besoins de financement sur présentation de justificatifs dont la valeur, objet de l'appréciation de la banque et de la signature concomittante de billets à ordre. La preuve de la réalisation du prêt de même que celle des remboursements résultera des écritures passées par la banque.

ARTICLE 7 MODALITES DE REMBOURSEMENT
A la fin de la période d'utilisation qui ne saurait dépasser celle indiquée dans les conditions particulières, les consommations effectives du prêt seront constatées par la banque et un calendrier d'amortissement en principal et interêts lorsque les conditions particulières prévoient un taux fixe sera établi sur la base de ce constat, matérialisé par des billets à ordre. Ces billets viendront en remplacement de ceux prévus à l'article 6 sus-visé.

Formule N° 355. Impl BADR -

(07) الملحق

[redacted]
Commune de
Wilaya de MEDEA.

MEDEA, le 14 OCTOBRE [redacted]

A

Monsieur le DIRECTEUR DE LA B.A.D.R.

M E D E A

OBJET: demande de remboursement anticipé de credit.

-:-

Monsieur le Directeur,

J'ai l'honneur de venir trés respectueusement solliciter de votre haute bienveillance, vous demander de bien vouloir prendre ma demande en considération pour remboursement anticipé de credit.

Dans l'attente d'une favorable réponse veuillez agréer, Monsieur le Directeur, l'hommage de mon profond respect.

L'INTERESSE.

[redacted]

جدول الاستهلاك

الملحق (08)

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R

EDITE LE : 05-01-

CLIENT : [redacted]
NOM : [redacted]
ADRESSE : FRACTION REHAT BOUALEM OU OUAMRI

NUMERO DOSSIER : [redacted]
COMPTE REGLEMENT : 846 [redacted] 300-0-00
COMPTE DE PRET : 846 [redacted] 355-0-00
TYPE DE PRET : 12-15 CLT MICRO-ENTREPR

DUREE DU PRET : 096 MOIS
DIFFERE MIXTE : 036 MOIS
DUREE AMORTISSEMENT : 060 MOIS
PERIODICITE : SEMESTRIELLE

TAUX DU PRETS : 00,00 % <VARIABLE> BON
TAUX T.V.A. : 17,00 %
1ERE UTILISATION : 13-11-2012
FIN UTILISATION : 30-04-2014

CAPITAL PRETE : 1.341.000,00 INT. INTERCAL. BONIFIES HT :
CAPITAL MOBILISE (UTILISE) : 1.318.824,16
INTERETS INTERCALAIRES : 0,00
COMMISSION D'ENGAGEMENT : NEANT

ECHEANCE	A AMORTIR	PRINCIPAL	INTERETS	T A X E S	
31-07-14	1.318.824,16	A CAPITALISER	0,00	0,00	
31-01-15	1.318.824,16	A CAPITALISER	0,00	0,00	
31-07-15	1.318.824,16	0,00	0,00	0,00	
31-01-16	1.318.824,16	0,00	0,00	0,00	
31-07-16	1.318.824,16	0,00	0,00	0,00	
31-01-17	1.318.824,16	0,00	0,00	0,00	
31-07-17	1.318.824,16	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-01-18	1.186.941,74	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-07-18	1.055.059,32	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-01-19	923.176,90	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-07-19	791.294,48	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-01-20	659.412,06	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-07-20	527.529,64	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-01-21	395.647,22	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-07-21	263.764,80	131.882,42	0,00	0,00	134.5[illegible]
31-01-22	131.882,38	131.882,38	0,00	0,00	134.5[illegible]
T O T A U X		1.318.824,16	0,00	0,00	1.34[illegible]

siége social : 17, Bd colonel Amirouche - 16004 Alger

www.badr.bank.

N.B : TAUX D'INTERET VARIABLE, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

N.B : LE TAUX DE LA TAXE PEUT VARIER, L'ECHEANCIER PEUT ETRE REVISE EN CONSEQUENCE.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية

B.A.D.R

SIGNATURE DU RESPONSABLE BADR

SIGN

الملحق(09)

Commune [redacted]
Wilaya de MEDEA.

MEDEA, le 25 OCTOBRE 2018

A

Monsieur le DIRECTEUR DE LA BANQUE BADR
M E D E A

OBJET: demande main levée.

-:-

Monsieur le Directeur,

J'ai l'honneur de venir tres respectueusement solliciter de votre haute bienveillance, vous demander de bien vouloir me delivrée la main levée du véhicule marque TOYOTA immatriculé [redacted]

Dans l'attente d'une favorable réponse veuillez agréer, Monsieur le Directeur, l'hommage de mon profond respect.

L'INTERESSE.

[redacted]